قاسيون

العدد 602
الاثنين 13 أيار 2013
24 صفحة الثمن (25) ل.س
WWW.KASSIOUN.ORG
ناطقة باسم
حزب الإرادة الشعبية

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ص. ب (35033) تلفاكس (963+ 11 3120598) أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

حتى تكون فرصة غير ضائعة..

جاء لقاء لافروف – كيري الأخير في موسكو مؤخراً، ليؤكد في جوهره على أن الطرفين الدوليين الأساسيين اتفقا على نقل إحداثيات الصراع الجاري في سورية، من الشكل السابق إلى شكل جديد تؤطره حكومة وحدة وطنية وحوار سياسي داخلي.. وإن كانت الدعوة لمؤتمر دولي، يضم مجموعة واسعة من الدول المعنية أو المتدخلة بالشأن السوري، بحضور ممثلين عن النظام السوري وعن مختلف أطياف المعارضة، تحت يافطة بيان جنيف والتأكيد على الحل السياسي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى تهيئة الأجواء لنقل البلاد نحو المخرج الآمن من الأزمة، هو خطوة مهمة وضرورية وكبيرة باتجاه ذلك المخرج، إلا أن ما يجب إيلاؤه الإهتمام الأكبر، هو أن واشنطن ومعسكرها، لم تغير أهدافها قطعاً، وإنما غدت اليوم مضطرة للعمل على تحقيقها ضمن الشكل الجديد للصراع الذي ستتعزز حظوظها فيه كلما كان مركز ثقله بعيداً عن القلب السوري، وأقرب إلى خطوط عملائها في الخارج..

ولكن ظروف الصراع الجديد، الصراع السياسي الواسع بين قوى وبرامج وأفكار مختلفة، هي بالذات الظروف المثالية التي تسمح بتثبيت مركز الثقل الأساسي لعملية التغيير في الداخل السوري، ذلك أن هذا النوع من الصراع، إذا ما استغل بشكل وطني ومسؤول، كفيل بتحطيم الانقسامات العمودية الحاصلة ذات طابع «معارض» و«موال»، وذات الطابع الطائفي، ليحل محلها فرز عميق بين تيارين أساسيين، وطني ولاوطني.

ولذلك يجب على السوريين، على اختلاف مواقعهم، وعلى الرغم من التدويل المفروض عليهم بحكم تضييع النظام بالدرجة الأولى لسلسلة من الفرص المتتالية سابقاً، تحضير أنفسهم جيداً لإعادة نقل مركز الثقل نحو الداخل، ولتحقيق الفرز العميق المطلوب من أجل عملية التغيير الجذري الشامل، الأمر الذي يتطلب الإصرار على مجموعة نقاط أساسية هي:

إن وظيفة المؤتمر الدولي المزمع عقده نهاية الجاري، هي تحديد المبادئ العامة لحل الأزمة السورية بالحوار والحل السياسي ونبذ العنف من أي طرف كان وتوقف الأطراف الإقليمية والدولية عن دعم مرور المسلحين، وتسهيل عملية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي ستتابع جميع التفاصيل الأخرى في الداخل السوري.

إن تشكيل حكومة وحدة وطنية هو أمر ضروري ومطلوب ولكنه ليس الأهم في المؤتمر الدولي، إذ أن الأكثر أهمية هو تثبيت الحل السياسي والحوار كنهج إجباري ينبغي على جميع الأطراف الالتزام به، لتهيئة مناخات الخروج الآمن من الأزمة عبر حل كل قضاياها ذات الصلة.

على الوطنيين تحضير مشاريعهم في جميع الملفات والاستحقاقات التي ستلي المؤتمر، من القضايا القانونية والدستورية والديمقراطية مروراً ببرامجهم الاقتصادية- الاجتماعية، وصولاً إلى آليات حماية سيادتهم الوطنية واسترجاع أراضيهم المحتلة، وإلا فإن تخلف الوطنيين عن ذلك سيضع زمام المبادرة بيد الطرف غير الوطني، أينما كان تموضعه الجغرافي، داخلياً أم خارجياً.

إن العدوان الإسرائيلي الوقح الذي جرى مؤخراً، يقدم الحجة والمبرر والسبب، لكي يسعى جميع الوطنيين في سورية إلى تحويل عملية «الرد المستدام» على هذا العدوان إلى نقطة عمل يومية، وإلى باب ينقل سورية في نموذجها الجديد من «الممانعة» إلى «المقاومة» وثم إلى «التحرير».

إن المعالجة الجدية والعميقة للسلوك القمعي لبعض الأجهزة الأمنية، ولما يسمى باللجان الشعبية، سيسهل آلام المخاض القادم، وخاصة أنه سيمنع احتمالاً كارثياً هو تحويل التحالف الجزئي والمخفي بين الفاسدين في طرفي الصراع، إلى تحالف شامل ومعلن. وإن تحالفاً آسناً من هذا النوع لن يجد له مكاناً إلا في أحضان الغرب الاستعماري ومخططاته، الأمر الذي سيصعّب عملية نقل مركز الثقل نحو الداخل السوري.

إن المؤتمر الدولي المرتقب، هو فرصة لنقل مركز الثقل نحو الداخل لا يجوز تضييعها أبداً، كما حدث مع العديد من الفرص السابقة، ولذلك يجب استنفار جميع القوى الوطنية لتجهيز صفوفها وتسريع حركتها وفاعليتها لملاقاة الاستحقاقات القائمة، وهو لا يتعدى كونه استعداداً لطور جديد من الصراع في سورية وعليها، ولكن بتكييفه سيؤدي إلى فرز السوريين على نحو حقيقي غير وهمي بين وطنيين وغير وطنيين، بين منهوبين وناهبين، الفرز الذي باكتماله ستتهيأ أرضية حسم المعركة الوطنية على كل الجبهات، لتضمن مستقبل سورية لعقود قادمة.

■■



سوريون في حلب • وكالات

تحرير الجولان شعبياً.. من الرؤية إلى التطبيق – إضاءات 5

الرقة في دائرة النار 8

عقود في «إسمنت طرطوس»: استغلال خاص.. وسرقة 70/ مليوناً 14

نكبة تَلِدُ نكبات! 16

بيان عن رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

ترحب الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المعارضة بخلاصات المبادرة الروسية- الأمريكية المتمثلة بالوصول الى توافق حول حل سياسي لإنهاء الأزمة السورية وفقاً لبيان جنيف، يبدأ بعقد مؤتمر دولي في أواخر الشهر الحالي بمشاركة ممثلين عن النظام و جميع قوى المعارضة في سورية إلى جانب الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة السورية، ويتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة، تعمل على تحقيق المصالحة الوطنية وعزل المتشددين الذين يشكلون خطراً على سورية والمنطقة.

إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من المعارضة الوطنية السورية، وبوصفها أول من دعت منذ بداية الأزمة الوطنية الشاملة التي تعيشها سورية منذ أكثر من سنتين إلى حلها عبر نبذ العنف، ووقف نزيف الدم السوري، واللجوء إلى الحوار الشامل لتحقيق التغيير الجذري والعميق والسلمي الذي يستحقه الشعب السوري، بما يحافظ على وحدة البلاد أرضاً وشعباً ومؤسسات، ترحب بالمبادرة الروسية - الأمريكية وتعلن أنها ستشارك في المؤتمر الدولي المذكور، في سبيل تحقيق المخرج الآمن من الأزمة الذي طالما دعت إليه بما فيه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الشاملة، منذ تشرين الثاني ٢٠١١.

إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير تعلن أنها تضع كل إمكانياتها في سبيل تأمين الخلاص الآمن من الأزمة وإعادة بناء سورية الجديدة والقوية.

دمشق ٢٠١٣/٥/٩

رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

اتصالات مكثفة بين روسيا وواشنطن تحضيراً للمؤتمر السوري

أكد مساعد الرئيس الروسي «يوري أوشاكوف» استعداد موسكو للتعاون مع بريطانيا من أجل عقد مؤتمر دولي حول سورية. ونقلت «روسيا اليوم» عن أوشاكوف، السبت ٢٠١٣/٥/١١، قوله «إن روسيا تنتظر إشارة من الولايات المتحدة الأمريكية التي توجه إليها ديفيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا بعد مغادرته موسكو»، مشيراً إلى تفاهم الجانبين الروسي والبريطاني أثناء قمة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وكاميرون على تنشيط عملية عقد مؤتمر حول سورية.

وأضاف مساعد الرئيس الروسي أن كاميرون سوف يناقش هذه المسألة في واشنطن يوم الاثنين المقبل ونحن ننتظر إشارة من هناك بعد انتهاء لقائه مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

وأوضح أوشاكوف أن الاتصالات مع الأمريكيين مستمرة ويمكننا معاً تحريك المسألة، لافتاً إلى أن الاتصالات والمشاورات تهدف إلى تحديد المشاركين وعددهم، وإقرار جدول لأعمال المؤتمر، وضرورة تحديد متى وأين يعقد، وصفة المشاركين فيه، والقرارات الايجابية المحتملة.

وحول إمكانية عقد المؤتمر في لندن، قال مساعد الرئيس الروسي «إن كاميرون لم يقترح خلال لقائه بوتين عقد المؤتمر في لندن بالذات»، مبيناً أن مكان عقد المؤتمر وعنوانه لا يلعبان دوراً رئيسياً، «مؤتمر أو منتدى»، «جنيف ٢»، وإن المهم هو الجوهر.

بلاغ



تعلن رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير اتخاذها قراراً بتشكيل ألوية الجبهة الشعبية للتحرير من أجل العمل على تحرير كل الأراضي المغتصبة وعلى رأسها الجولان المحتل.

رئاسة الجبهة الشعبية تفتح باب التطوع أمام كل المواطنين السوريين في تشكيلها المقاوم.

وقد شكلت رئاسة الجبهة القيادة العسكرية لتنفيذ هذه المهمة.

٢٠١٣/٠٥/٩

رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

بصراحة



توجهات لابد من الدفاع عنها!!

◄ محمد عادل اللحام

مؤشرات البدء بالحل السياسي للأزمة السورية أخذت تتوضح معالمها الأساسية دولياً وإقليمياً ومحلياً ، وهذا يعني أن القوى السياسية المعنية بالحل السياسي كمخرج لا بديل عنه، ستطرح على طاولة الحوار القادم رؤاها وبرامجها السياسية والاقتصادية التي ستحدد توجهاتها القادمة، وهذا سيخلق صراعاً سياسياً وطبقياً يعكس وجهة نظر القوى، ومن تمثل من ناحية المصالح، وهو ما يجري التحضير له بهمة عالية، حيث يجري تشكيل فرق العمل وتعقد الاجتماعات وتحضر الدراسات المستندة للبيانات والأرقام المعبرة عن حجم التكاليف لعمليات الإعمار، وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرت جراء الأعمال العسكرية، كذلك يجري التحضير لطبيعة الاقتصاد السوري القادم هل هو اقتصاد مخطط؟ أم اقتصاد ليبرالي منفتح، ومرتبط بالأسواق الرأسمالية كما تم عليه الحال قبل الأزمة؟.

لقد طرحت بعض القوى «المعارضة» وجهة نظرها الاقتصادية وهذه تعكس إلى حد بعيد الموقف السياسي والاقتصادي لهذه القوى من مصالح أغلبية الشعب السوري، وهذا بدوره يحدد الموقف الطبقي من قضية العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة لمصلحة أغلبية الشعب، المنهوبة الأن بشتى الطرق، ويمكن أن نعرض شيئاً من مواقف بعض القوى:

إئتلاف الدوحة: المواءمة مع التوجهات الاقتصادية العالمية، إلغاء دعم المستلزمات تدريجياً وتوجيه الدعم لمستحقيه، تخفيض التدخل الحكومي في عملية التخطيط، والسير قدماً في عملية التحرير التجاري، التخلي عن سياسة التسعير، والتوريد الإجباري للمنتجات.

هيئة التنسيق: تتوقع هيئات الأمم المتخصصة أن يتم عقد مؤتمرات دولية وعربية عديدة بعد سقوط النظام لبحث الأمن والاستقرار في سورية، والبدء في تمويل حركة الإعمار من خلال مشاريع حيوية وعمرانية تتعهدها الدول الغربية والعربية، بالإضافة لرجال أعمال سوريين في الداخل والخارج. إن الجامع الأساسي لمواقف «المعارضة» المذكورة الاقتصادية السياسية الاجتماعية هو البرنامج الذي يعمل على انجازه «عبد الله الدردري» من خلال مشروع الأمم المتحدة لإعادة الإعمار/الأسكوا/ لمرحلة ما بعد الأزمة، وهو يتضمن إعادة النظر بالقطاع العام من حيث الوظيفة والدور، وإعادة النظر بالدعم الذي دعا للتخلص منه تحت حجة حاجة الدولة للموارد المقدرة بـ«٧مليار دولار» وعلى ذمته، وكل ما أتينا على ذكره من مواقف تأتي من أجل صياغة أجندة شاملة لإعادة الإعمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما يخططون. وبالمقابل ماذا في جعبة القوى السياسية والاجتماعية التي تحمل مشروع الدفاع عن لقمة الشعب و كلمته، حيث تسود الضبابية في مواقف العديد منها لمرحلة اليوم الأول لما بعد الأزمة، و الضبابية هذه ليست جديدة بل كانت سائدة إلى حد بعيد في مرحلة الصراع مع المشروع الليبرالي التي لم تنته إلى هذه الساعة، بل ستتواصل وتشتد إلى حين إسقاط المشروع الليبرالي الذي أوصل البلاد والعباد إلى ما نحن فيه من أزمات.

الحل السياسي القادم سيجعل الأفق مفتوحاً عند القوى الوطنية والنقابات العمالية والقوى المجتمعية الأخرى التي تضررت، و المتضررة حالياً من السياسات الليبرالية من أجل مواجهة القوى الحاملة للبرنامج الليبرالي الذي أعد سابقاً وأدى الغرض المطلوب منه في تحضير البيئة والمناخ المناسب لتفجر الأزمة، وعملية المواجهة تعني صياغة برنامج نقيض للبرنامج الليبرالي الذي الأساس فيه تعزيز علاقة الاقتصاد الوطني برمته بالاقتصاد الغربي وإعادة اقتسام«الثروة» الكعكة مرةً أخرى بين قوى الفساد بالخارج والداخل.

إن النضال من أجل التوجه شرقاً ليست مسألة اقتصادية بحتة بل هو توجه وطني وطبقي مرتبط بالمصالح الأساسية للشعب السوري في تقدمه وتطوره اللاحق مع العلم أن التوجه شرقاً بمعناه السياسي والاقتصادي سيسد المنافذ التي تدخل من خلالها قوى الفساد كما هو حاصل منذ عقود من خلال الانفتاح الكامل على الغرب، وهنا يصبح مفهوماً الضراوة التي تجابه بها قوى الفساد قضية الانفتاح، والتوجه شرقاً واضعة العراقيل، والعصي بين العجلات كي يتوقف هذا المشروع الوطني الذي يحتاج إلى القوى السياسية، والاجتماعية الحاملة له لتحوله إلى توجه شعبي تتبناه أغلبية الشعب السوري وتدافع عنه، وفي مقدمة تلك القوى الحركة النقابية والطبقة العاملة.

■■

التقرير الاقتصادي العمالي:
المؤشرات الكلية والناتج المحلي في تراجع (١ ـ ٢)

قدم الاتحاد العام تقريره الاقتصادي لاجتماع المجلس العام لنقابات العمّال من أجل أوسع نقاش وفيما يلي الجزء الأول من التقرير الذي سننشره على جزأين، حيث يؤكد في مقدمته أن الاقتصاد السوري خلال فترة الخطتين التاسعة والعاشرة حقق معدلات نمو مادية جيدة إلا أن الوجه الآخر لهذا النمو تضمن اختلالات هيكلية وتضخيماً في القطاعات الريعية والمالية والمضاربات العقارية، على حساب قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، كما شهدت هذه الفترة اتساعاً غير مسبوق في أنشطة وحجم القطاع غير المنظم، وانخفاضاً في إنتاجية قطاعات الإنتاج السلعي، عدا عن الارتفاع في تكاليف المعيشة، وفي معدلات البطالة والفقر، وازدياد في التهرب الضريبي والجمركي، وزيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة.



عدا عن تراجع في كفاءة القطاع العام، ومعاناة بيئة الأعمال من ممارسات الاحتكار والفساد في ظل غياب الشفافية، وعدم المساءلة، وبالتالي لم تنجح الكثير من محاولات الإصلاح الإداري والاقتصادي والمؤسسي، وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع العام الاقتصادي، بينما تسارع تطبيق السياسات التحريرية التي لها دورٌ سلبي على قطاعات الإنتاج الحقيقي السلعي.

فبعد ارتفاع استثنائي لأسعار النفط وأزمة غذائية عالمية (٢٠٠٧)، وبعد أزمة مالية اقتصادية عالمية حادة (٢٠٠٨) لم يخرج العالم من آثارها السلبية حتى الآن، تلتها عدة مواسم جفاف وسنوات عجاف، وإذا أضفنا السيرورة التنموية في الإطار الموضح أعلاه، والتي اتسمت بالتضارب بين النمو الجيد في المؤشرات المالية والمادية، والنمو غير المرضي في المؤشرات النوعية والاجتماعية المستدامة، دخل القطر العربي السوري في نفق الأزمة الراهنة التي لم تقتصر آثارها السلبية على الأداء الاقتصادي والخسائر المادية فقط، بل تعدّتها إلى تداعيات اجتماعية خطيرة ومديدة، ليس من السهل على الأجيال الحالية والقادمة تجاوزها إلا بمعاناة قاسية لم يشهدها الاقتصاد، ولم يعشها المجتمع السوري من قبل.

وفي سياق هذا التقرير سيتم تناول العناوين الآتية :

أولاً : تراجع المؤشرات الكلية

١- تراجع وخسائر الناتج المحلي الإجمالي : تراجع الناتج عام ٢٠١١ بنسبة ٧, ٣٪، واستمر بتقلصه عام ٢٠١٢ بنسبة ٨, ١٨٪ وتقدر الخسائر في هذا الناتج لغاية نهاية عام ٢٠١٢ بحوالي ٢٤,١ مليار دولار، وهذا ما يعادل حوالي ٧, ٤٥٪ من ناتج عام ٢٠١٠، وكانت الخسارة الأكبر في قطاع السياحة، والتي قاربت حد الانهيار، حيث قدرت خسائره بحوالي ١٧٥ مليار ل.س، إلى جانب أنشطة وإنتاج الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية، وقطاع النقل التي كانت ولا تزال الأكثر تأثراً بالأزمة، خاصةً وأن المنشآت الصناعية والنفطية كانت الأكثر تعرضاً للسرقة والتخريب، إضافة لآثار العقوبات الاقتصادية الشاملة، وانسحاب معظم الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط، عدا الآثار السلبية والمعيقة التي تسببت بها هذه العقوبات من تقييد على تعاملات وتحويلات المصارف والتجارة الخارجية، ومعاملات التأمين والنقل، والشحن والاتصالات.

٢- تراجع مؤثرات قطاع السياحة وأنشطة الخدمات : لقد تسببت الأزمة بانخفاض كبير في عائدات تجارة الخدمات بشكل عام، وفي دخل الأنشطة السياحية بشكل خاص، حيث انخفض فائض رصيد تجارة الخدمات من (٨٦, ٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠) إلى أقل من (١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١١)، ليستمر بانخفاضه إلى عجز عام ٢٠١٢ الذي بلغ حوالي (٢ مليار) أي ما يعادل حوالي (٤, ٥٪) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

٣- تقلص الطلب العام والخاص : إن تقلص الطلب عموماً يؤدي إلى انكماش السوق، وبالتالي إلى بطء العجلة الإنتاجية، وتراجع الحركة التجارية الداخلية والخارجية، وبغياب الأرقام المتعلقة بتراجع الطلب الحكومي والقطاع العام، تشير الأرقام المتوفرة إلى تقلص الاستهلاك الخاص بشكل كبير حوالي (٤٢٪) من إجمالي الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي المشار إليها أعلاه.

٤- تراجع الاستثمار العام والخاص : إن تراجع الاستثمار العام جاء نتيجة للتركيز على تمويل الإنفاق الجاري بسبب العجز عن تغطية اللازم من كليهما، حيث شكّل هذا التراجع حوالي (٢٢٪) من إجمالي الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل (٣٠٪) شكّلها تراجع الاستثمار الخاص، حيث لم تبلغ نسبة الاستثمار لكليهما سوى ما يعادل (٧٪) من الناتج، وهي لا تغطي أصلاً نسبة اهتلاك رأس المال الذي يزيد عن (١٠٪) من الناتج، أي أن الاستثمار الصافي كان سالباً، مما يعني عبئاً ثقيلاً لمستقبل عملية التنمية الاقتصادية في السنوات القادمة.

ثانياً : واقع المالية / السياسة و المصرفي

تعاني خزينة الدولة من عجز مالي كبير، تفاقم خلال الأشهر الأخيرة للأزمة، وخاصة في ظل ضعف الإيرادات الناجمة عن إيرادات النفط وضرائب الدخل الحقيقي، وحصيلة الرسوم الجمركية والخدمات الحكومية، في الوقت الذي تضاعفت فيه الأعباء والإعانات الحكومية، وازدادت خسائر المؤسسات العامة، ارتفعت الأعباء لمواجهة تحديات الأزمة ومستلزمات معالجتها أو الحد منها. فقد ارتفع عجز الموازنة خلال العامين الأخيرين من (٨, ٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ إلى (١, ١٠٪) عام ٢٠١٢، وتفاقم عبء الدين العام عام ٢٠١٢ ليبلغ (٤٠٪) من النتج مقارنةً بـ(٢٣٪) عام ٢٠١٠، لذا تعمل الجهات الحكومية في إطار سياسة إنفاق انكماشية تركز حصراً على الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، وكلاهما في حدودهما الدُنيا.

وبشكل موازٍ لذلك انكمش العمل المصرفي العام والخاص إلى حد التوقف الكامل للمصارف الخاصة عن الإقراض، والاقتصار لدى المصارف العامة على بعض أنواع القروض الاستهلاكية، التي بدورها تستمر حيناً وتتوقف في أحيان أخرى. وفي الحين الذي يعاني فيه القطاع المصرفي من ضعف النشاط التسليفي نتيجة ظروف الأزمة، وارتفاع المخاطر وظروف عدم التأكد، يعاني هذا القطاع أيضاً من قلة الإيداعات وضعف السيولة، ومن شبه توقف من العملاء في تسديد أقساط القروض والالتزامات، خاصة من التعثر الحاصل لدى كبار المستثمرين الصناعيين، وفي أنشطة القطاع السياحي، وهذا لا تقتصر آثاره السلبية على الوضع الراهن فحسب، بل ستمتد لتضعف القطاع المالي خلال الفترة القادمة، والذي بدوره سينعكس ضعفاً في إمكانات الدعم المالي لعملية التنمية بشكل عام.

ثالثاً : الزراعة

يعد القطاع الزراعي على رأس القطاعات المتضررة من الأزمة، وبالرغم من عدم توفر الأرقام الإحصائية الدقيقة، إلا أن استقراء وضع هذا القطاع، ومستوى أسعار المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، يشير إلى التراجع الكبير في الإنتاج على كل المستويات، ونلمس ذلك خاصةً في المحافظات التي تشهد أريافها توتراً وأحداثاً أمنية، فلم يشهد القطاع الزراعي أي نمو خلال عام ٢٠١٢، على الرغم من تحسن الظروف المناخية، ويتوقع تراجعه بشكل ملموس خلال العام الجاري، وخاصة بسبب صعوبات النقل والتنقل والشحن، وفي تأمين المحروقات والمستلزمات الزراعية التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير.

■■

مشروع لتثبيت العاملين بعقود موسمية

◄ مراسل قاسيون - حمص

يعمل الاتحاد العام لنقابات العمال حالياً على صياغة مشروع مرسوم أو قانون يتضمن معالجة أوضاع العاملين بعقود عمل تصنف حسب القانون على أنها مؤقتة أو موسمية، ولكنها في طبيعتها تنسجم مع أحكام المادة ١٤٦ من قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، خاصة الذين يقومون بأعمال ذات طبيعة دائمة ومستمرة، ولا يمكن الاستغناء عن خدماتهم وخبراتهم التي اكتسبوها.

القانون وحسب التسريبات يعد بالنقاش والتحاور مع بعض الجهات العامة، وكل ما نتمناه ونطلبه من الاتحاد العام أن يكون دقيقاً في دراسة كل مادة بهذا الخصوص، وذلك بهدف تثبيت هؤلاء العمال في أماكن عملهم ومنحهم الطمأنينة، وبما يتلاءم مع حاجة الجهات العامة لهم، بعد أن أكدت التجربة أننا بحاجة ماسة لخبراتهم.

إن ما يجب أن يؤخذ به ويضع في الاعتبار أن هؤلاء العمال لا ذنب لهم حين قامت الجهات العامة بتشغيل العمال بموجب هذه العقود على أعمال ذات طبيعة دائمة، ومستمرة مخالفة بذلك أحكام قانون العاملين الأساسي في الدولة، لذلك من مهمة الاتحاد ومن صلب عمله المطالبة الدائمة بإصدار تشريعات خاصة لتسوية أوضاع هؤلاء العمال، حتى وإن تطلب الأمر إلغاء إحدى المواد في قانون العاملين الذي يقف ضد هؤلاء حيث جاء في المادة: لا ينقلب عقد الاستخدام المؤقت مهما مدد أو جدد إلى عقد استخدام دائم، كما يتطلب هذا الواقع في الوقت نفسه، أن يتضمن قانون العاملين الأساسي «مؤسسة لتثبيت العاملين المؤقتين الذين يقومون بأعمال ذات طبيعة دائمة، وذلك ضمن شروط محددة، وبعد مضي سنوات محددة في الخدمة، وهذا يعني معالجة قانونية متكاملة تغني عن إصدار التشريعات المذكورة لتثبيت العاملين المؤقتين، وتؤدي إلى عدم تشغيل عاملين بعقود موسمية في أعمال ذات طبيعة دائمة، أي معالجة النتائج والأسباب التي أدت إليها معاً. فهل حان الوقت لتثبيتهم؟!.

■■

في تعديل قانون التأمينات..

بغياب الوزيرة السابقة.. «الإكتواريون» وقفوا مع العامل

◄ ريم علي

وأخيراً تم الكشف عن أعضاء اللجنة المشكلة لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية، بعد أن حاولت حكومة العطري تعديلها عالـ«هسي» بالتعاون مع خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، وبطرق سرية، وملتوية للنيل من حقوق الطبقة العاملة السورية على مدار الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة، حيث أصدر وزير العمل حسن حجازي القرار رقم ١٦٩ تاريخ ٢٠١٣/٤/٢٥ «والذي كشف عنه مؤخراً» القاضي بتشكيل لجنة مهمتها دراسة مشروع تعديل قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩، وتعديلاته المقدم من مؤسسة التأمينات الاجتماعية في السادس من شهر تموز ٢٠١٢، وإعداده بالصيغة النهائية.



وحسب القرار الصادر فإن اللجنة تتألف من: «وزير العمل رئيساً، ومعاونه نائب رئيس، ومدير مكتبه، ومستشاره لشؤون التأمينات الاجتماعية عضوين، كما تضم في عضويتها مدير العمل المركزي بوزارة العمل، ومدير الشؤون القانونية والقضايا بوزارة المالية، ومدير التحقيق في الجهاز المركزي للرقابة المالية، ومدير المصروفات في المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات، ومديري الشؤون القانونية، والمالية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وأمناء الخدمات والشؤون الصحية، وشؤون العمل والتشريع في الاتحاد العام لنقابات العمال، إضافة إلى ممثلين عن غرف الصناعة والتجارة السورية.

من حيث الاختيار يبدو أن اللجنة تضم جميع أطراف العمل، لكن مع ذلك يبقى السؤال الذي لا بد أن يطرح هو: هل الوزارة وممثلوها سيدافعون عن العمال والوقوف مع ممثليهم في كل النقاط المثارة، أم ستأخذ الطريقة نفسها التي سلكتها وزيرة الشؤون ديالا الحج عارف حين كانت في قمة سعادتها وهي جالسة بين اثنين من أعضاء غرف الصناعة والتجارة!!.

عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات العمال حسين أحمد في اجتماع المجلس العام للاتحاد أكد في مداخلته أن كتاب تشكيل اللجنة حدد مهمتها اللجنة على أنها دراسة مشروع تعديل قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته، المرفوع من مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وإعداده بالصيغة النهائية.

واعتبر أحمد أن هذا المشروع سيكون الأساس للصيغة النهائية لمشروع القانون الجديد، ونتيجة للجدل أو السؤال الذي طرحه وأثاره أحد أعضاء المجلس أكد أحمد أنه لا يحتوي أية إشارة على الإطلاق إلى تخفيض نسب الاشتراكات في المؤسسة، ونفى أحمد كل التسريبات التي سربت حول نيات البعض تمرير مبدأ التخفيض في نسب الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية، وبصفته ممثلاً للعمال في اللجنة المشكلة أكد أحمد بشكل قاطع أن أي تخفيض من هذا القبيل لن يمر، ولم يكتف بهذا بل اعتبر أحمد أن كل من يطالب بتخفيض نسب الاشتراكات إنما يطالب بتدمير مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي ما تزال بيت الأمان للعامل حاضراً ومستقبلاً.

لكن اللافت هذه المرّة وبعكس ما كانت الوزيرة الحج عارف تقوم بتمريره أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية استعانت بشركة متخصصة من لبنان، قدمت دراسة اكتوارية للمؤسسة، ويا سبحان الله توصلت إلى قرار نهائي اعتبر فيه أن نسب الاشتراكات خطٌ أحمر لا يمكن تجاوزه باتجاه التخفيض ولن يحصل، والأنكى من هذا أن الشركة الاكتوارية الدارسة طلبت رفع نسبة الاشتراكات للمنتسبين إلى ٣٤٪.، ترى ما رأي الوزيرة والدردري بهذه النتائج؟!.

أثناء النقاش حول مشروع تعديل القانون أجمع العمال في كل مؤتمراتهم أن ومن خلال المشروع لا بد أن يتم التصدي لكل مشكلة ستظهر على الأرض، وقد أعطى حسين أحمد عضو المكتب التنفيذي مثالاً على ذلك في كل حواراته ولقاءاته عن الطريقة المتبعة في تطبيق مرسوم الأعمال الشاقة والمجهدة، وتطبيق المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية، إضافة إلى موضوع الازدواج التأميني، وذلك بسبب اضطرار الكثير من العمال، ونتيجة الحالة المعيشية للعمل في القطاع العام صباحاً، والعمل بدوام مسائي في القطاع الخاص أو العكس، والقانون النافذ سمح لهم بالاشتراك في التأمينات عن العملين، ولكن حين وصول العامل إلى سن التقاعد يرفض الجهاز المركزي للرقابة المالية أن يمنح العامل راتبين تقاعديين وهنا المصيبة أو الضربة القاتلة للعامل، بالإضافة لقضية توريث المرأة العاملة الذي لم يضع له حد نتيجة الانتقاص من حقوق المرأة العاملة في وقت ننادي بالمساواة بين الرجل والمرأة، بينما في قضية التوريث يحق للرجل كل شيء أما المرأة فلا حول لها ولا قوة.

والسؤال هو: أما آن الأوان أن يكون مشروع التعديل القادم نقطة النهاية لكل هذا الازدواج غير الموضوعي، وأن نضع حداً لكل هذه الإشكاليات.. دعنا ننتظر؟!.

❖الاكتوارية: هو علم يعتمد بشكل أساسي على علوم الرياضيات والاقتصاد والإحصاء وتطبيقاتها في مجال حساب وتقييم المخاطر والالتزامات المالية على المدى القريب والبعيد، ويعرف أيضاً بعلم التأمين إذ تعتبر شركات التأمين أكثر المؤسسات التي تعتمد على هذا النوع من الدراسات طبقا لطبيعة نشاطها الذي يستلزم القيام بالتنبؤات المستقبلية، وتقييم المخاطر المستقبلية بأساليب كمية، وكذلك البنوك والمؤسسات المالية، ومؤسسات التأمين الاجتماعي والمعاشات وصناديق التقاعد وشركات الاستثمار وغيرها من المؤسسات المالية.

■■

يجب إنصاف الجنود المجهولين

◄ سالم دهش – حلب

يتعرض عمال التشغيل المنخفض والمتوسط في شركة كهرباء حلب خلال عملهم للخطر ولإصابات العمل المتكررة، وأحياناً التعرض لخطوط التوتر العالي، وكذلك النيل منهم بالقنص من المسلحين أثناء قيامهم بأداء واجبهم في إصلاح الأعطال المستمرة للشبكة والمولدات المركزية، وقد استشهد خلال شهر أيار وحده كل من العمال عبدو نبهان، وعيسى خضر، وأحمد عدنان دياب، بالإضافة للعديد من الجرحى.

إن العمال العاملين في قسم التشغيل والإصلاح يقدمون جهدهم وأرواحهم في سبيل خدمة الوطن رغم الظروف القاهرة، والسؤال: ألا يستحق هؤلاء حقوقهم كاملة، وتأمين كل مستلزمات العيش، وهم يصلون الليل بالنهار؟!.

يجب عدم توقيف حوافزهم وإعطاؤهم مكافآت العمل والإضافي، وعدم تأخير صرف ما يستحقون من صندوق المساعدة، والعمل مع نقابة عمال الكهرباء بتأمين الإغاثة لهم من الهلال الأحمر بعد أن هجّر أكثرهم من بيوتهم وأصبحوا بلا مأوى، حتى مادة الغاز التي يتم تأمينها كل فترة يكون نصيب العمال الجزء اليسير بسبب تسلط المهندسين على الكمية الأكبر، والتي يجب أن تكون لمن حياته عرضة للخطر.

هذه المطالب المحقة نضعها بعهدة إدارة الشركة، ونقابة عمال الكهرباء بحلب لأن كرامة المواطن من كرامة الوطن!!.

■■

٨٦٦ ألف عاطل عن العمل وثلاثة ملايين خسروا وظائفهم!

◄ مراسل قاسيون - دمشق



أكد وزير العمل حسن حجازي في آخر لقاء له أن مسح عام ٢٠١١، لقوة العمل والمتعطلين عن العمل، كشف وجود بين ٤٦٦ ألف عامل إلى ٨٦٦ ألف عامل متعطلين عن العمل، نتيجة الظروف الحالية والتراجع الاقتصادي الملحوظ، لأن الكثير من المهنيين والفنيين والحرفيين فقدوا أعمالهم بسبب الأحداث الجارية في مناطقهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما من دولة في العالم تستثمر وتفتح فرص عمل جديدة في ظروف الحرب سواء في القطاع العام أم الخاص، لأن الاستثمار وما يولده من فرص عمل يحتاج إلى ظروف الأمان والاستقرار، وهو ظرف غير متوافر في سورية حالياً.

وأوضح أن عددا من العمالة وقوة العمل تدخل إلى سوق العمل سنويا، وهذا العدد يطرح بشكل تقديري بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ إلف مع الإشارة إلى أن «وزارة العمل»، ستقوم باحتسابه بشكل علمي من الآن فصاعدا.

الرقم الذي كشفه الوزير مختلف كثيراً عن الأرقام التي قدمها الاتحاد العام لنقابات العمال سواء عبر تقاريره أو في المؤتمرات النقابية التي عقدتها، لا بل إن الأرقام التي تحدث عنها رئيس الاتحاد العام أعلى من هذه بكثير خاصة الذين فقدوا عملهم جراء الأزمة، والتي قدرها الاتحاد بأكثر من ثلاثة ملايين عامل.

وشرح الوزير طريقة تحديد فرص العمل التي حسب رأيه أن الرقم الحقيقي أكبر من ذلك، حيث يتم تحديد رقم فرص العمل المؤمنة وإعداد طالبي العمل من خلال تحديد رقم المشتغلين في بداية العام، وعددهم في نهاية العام وفي كلا القطاعين العام والخاص، فيكون الفارق هو فرص العمل المؤمنة، وعلى المنوال نفسه يحسب عدد المتعطلين عن العمل بتحديد رقمهم في بداية العام ونهايته، والفرق بينهما يكون عدد قوة العمل الداخلة إلى سوق العمل، والتي وجدت فرصة عمل لنفسها، وما بينهما يكون متعطلاً عن العمل.

وعن أولويات وزارة العمل في الفترة الحالية وظروف الأزمة قال وزير العمل في حديثه مع صحيفة «الثورة»: إن الأولوية الأولى هي رسم سياسات العمل الخاصة بالتشغيل، لذلك كان لا بد من وضع سياسة قصيرة المدى بعد نهاية الأزمة مباشرة، وسياسة تشغيل بعيدة المدى، وهو مجال اختصاص وزير العمل الحالي، تحديداً لجهة دراسة قوة العمل والنمو السكاني في سورية منذ ٢٥ عاماً بشكل متواصل، أي إن الاستراتيجية ليست وليدة شهرين بل نتاج ربع قرن من الدراسة والمتابعة للنمو السكاني وقوة العمل، ومدى تأثيرها في المجتمع السوري وتحولها إلى قوة إيجابية إن أحسن استغلالها، والإفادة منها أو تحولها إلى قوة سلبية في حال إهمالها.

إن ما يهمنا أن تكون الخطط واضحة، وتحقق أهدافها في تقليص حجم عدد العاطلين عن العمل، فهل ستنجح الوزارة في هذه المهمة في ظل الأزمة التي تعيشها البلاد دون أن تضع كل انتكاسة لها في ظهر الأزمة؟!.

■■

من الأرشيف العمالي

عقوبتان لمخالفة واحدة

◄ أبو فهد

أيام قليلة تفصلنا عن موعد انتهاء العمل بالقانون رقم ٨ لعام ٢٠٠١، والذي يقضي بتثبيت العمال المؤقتين في الدولة، وممن تنطبق عليهم شروط التأمين بشكل كامل، حيث يوجد آلاف من العاملين الذين تنطبق عليهم شروط التثبيت، وما زالوا مؤقتين، ولم يشملهم قانون التثبيت، وذلك لعدة أسباب أولها هو التعميم الصادر عن رئاسة الوزراء، والمتضمن رفض تثبيت أي عامل فرضت بحقه عقوبة محددة.

لقد سن المشرع العقوبات باعتبارها رادعاً للعامل عن ارتكاب الأخطاء المختلفة، وليست بهدف رفض العامل، وعدم تثبيته، وجعله يعيش بحالة القلق الدائم طيلة فترة حياته العملية، وبهذا الشكل تفرض عقوبتان لمخالفة واحدة، الأولى صادرة بحقه من الإدارة، والثانية صادرة عن رئاسة مجلس الوزراء عبر التعميم المذكور.

يجب ألا نتوقع وجود عمال دون عقوبات، ودون أخطاء، ولكن العقوبات المفروضة على العمال يجب أن تتناسب مع المخالفات المرتكبة بحيث لا تتحول إلى ظلم لهم، والتخفيف من الأخطاء لا يتم بالعقوبات فقط، بل أحياناً تلعب الحوافز دوراً مهماً في تشجيع العمال وتجنبهم الأخطاء، وقد يكون إلغاء هذا التعميم حافزاً هاماً للعمال للتخفيف من أخطائهم.

إن صدور القانون رقم ٨ حق شمل جميع العمال السوريين، وليس لأحد الحق في حجبه عنهم، لذلك فنحن نأمل التجاوب مع هذا الطلب قبل فوات الأوان، وانقضاء المدة المحددة، أو تمديد المدة لفترة أطول ليتمكن العمال من إتمام المعاملات بأنفسهم، ولا سيما أن هناك ألوفاً من الأضابير التي رفعتها الإدارات إلى الوزارات المختصة، والتي هي بين أخذ ورد حيث أخضعت لاجتهادات متعددة في مختلف الإدارات والوزارات.

إننا نرى ضرورة التعامل مع القانون باحترام مطلق، فالقانون فوق الجميع، ولا يمكن لبلاغ أو تعميم أو تفسير أن يحد من تنفيذ القانون، فإذا ما أردنا من المواطن أن يحترم القانون، فعلى الجهات الوصائية أن تكون هي البادئة في احترامه لا في تجاوزه كما يحصل اليوم، كما أن هناك قضية أخرى من الهام الوقوف عندها، ألا وهي الأموال المقتطعة من العمال لمصلحة التأمينات الاجتماعية، مما أفقد العامل المتقاعد حقه التأميني، وهذه الممارسات والأفعال تعد تلاعباً بالأموال العامة، وأموال الطبقة العاملة، فهل يعقل أن تبقى هذه التجاوزات دون معالجة صادقة ؟.

قاسيون العدد ١٦٧ كانون الثاني ٢٠٠١

شوارع بغداد تحتضن عيد العمال الأحرار

◄ جاسم الصفار

عبرت نسمة عذبة الى ذاكرة المثقف الذي انتمي في فكره أو ما زال ينتمي إلى اليسار، في عيد الأول من أيار (عيد العمال الأحرار)، كما جاء في أحد شعارات المسيرة التي طافت شوارع بغداد في هذه المناسبة، منطلقة من ساحة الفردوس باتجاه ساحة الأندلس. إنها الذكرى التي أصبحت عنواناً جامعاً لليسار، لا فرق في ذلك انتماء المشاركين في هذه الاحتفالية إلى تنظيم أو نقابة، أو عدم انتمائهم لأي من هذه الأطر. لقد سرني كثيراً أن أرى بين المشاركين شباباً في ربيع العمر من الجنسين كانت مشاركاتهم قبل بضع سنوات نادرة، وغير محسوسة.



ذكرت حينها أن التغيرات النوعية الحاصلة في تركيبة الطبقة العاملة، والتي مضت بتسارع كبير منذ الربع الأخير من القرن العشرين تفرض نفسها، ليس فقط على الدراسات الجادة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بل وعلى برامج وأساليب نضال الأحزاب العمالية والاشتراكية، ومنظمات المجتمع المدني، فالتحولات الحاصلة في نمط الإنتاج الاجتماعي، وتسارع تطوره التقني انعكست بصورة مباشرة على التركيبة الطبقية للمجتمعات في مناسيبها الكمية والنوعية، وهذا بدوره يستدعي إعادة دراسة، وتوصيف للطبقات الطليعية، وتحالفاتها التاريخية التي يستند اليها التغيير الثوري نحو مجتمع العدالة الاجتماعية.

نثرت الثورة العلمية والتقنية بذور التغيير في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأثرت في نمط الإنتاج المعاصر في جميع حقوله، بحيث أصبح يعتمد على شريحة واسعة من شغيلة العمل الذهني أي على العمال الفنيين المتخصصين كالمهندسين، والإداريين والمحاسبين، والمخططين الاقتصاديين ورجال العلم، وغيرهم من العاملين المؤهلين لإدارة عمليات إنتاج متطورة ومعقدة تقنياً.

كما أن قطاعات واسعة من العمال اليدويين، ونتيجة لإعادة التأهيل أصبحت تساهم في عمليات الإنتاج الحديثة ليس فقط بجهدها اليدوي بل وبجهدها الذهني، وخبرتها المستحدثة والمستوعبة لطبيعة عمل آلات الإنتاج المتطورة، وقد أصبح هذا الميل لجهة زيادة نسبة شغيلة العمل الذهني في عمليات الإنتاج صفة ملازمة للتطور التقني المتواصل لآلات الإنتاج وأدواته، ورافق ذلك انخفاض محسوس في نسبة شغيلة العمل اليدوي في حقول الإنتاج المختلفة مما جعل عدداً كبيراً من الباحثين الاجتماعيين في الدول الرأسمالية، والدول الاشتراكية السابقة يكتبون عن الاضمحلال المطرد لثقل ودور البروليتاريا في المجتمعات الحديثة منطلقين من فهم لا علاقة له بالمضمون الاجتماعي - الاقتصادي الماركسي لمصطلح «البروليتاريا».

لقد وصف ماركس وأنجلز في بيانهما الشيوعي طبقة البروليتاريا على أنها طبقة الشغيلة المعاصرة التي «تعيش على ما تتلقاه من أجور مقابل بيعها لقوة عملها»، وفي إشارتهما إلى شغيلة العمل الذهني، نص (البيان الشيوعي) على أن البرجوازية «قد جعلت من الأطباء والمحامين والشعراء، ورجال العلم وغيرهم عمالاً مأجورين»، أي أنهم وفقاً لتوصيف البيان في الاقتباس السابق، ينتمون إلى البروليتاريا، وبصورة أدق فإنهم ذلك الجزء من البروليتاريا الذي يساهم في عملية الإنتاج الاجتماعي بقدراته الذهنية مقابل أجر يحدده مالك مؤسسات الإنتاج ووسائلها.

وقد جاء تعبير بروليتاريا العمل الذهني بصورة أكثر تحديداً في تحية وجهها أنجلز لمؤتمر الطلبة الاشتراكيين جاء فيها «يجب إدراك حقيقة أن جزءاً كبيراً منكم سينخرط في المستقبل في صفوف بروليتاريا العمل الذهني، التي تصطف بدورها مع شغيلة العمل اليدوي في سبيل لعب دور فعال في التحركات الثورية».

إن هذا التوصيف الماركسي لطبقة البروليتاريا يسقط تماماً أسس تلك الأفكار القائلة بالاضمحلال التاريخي للبروليتاريا، والتي بنيت أساساً على تصور خاطئ يرى في البروليتاريا، شغيلة العمل اليدوي حصراً، وحتى في حالة تجاوز النهج الذي نعتمده في تمييزنا للطبقة الاجتماعية وفقاً لعلاقتها بوسائل الإنتاج وطريقة حصولها على دخلها، فإن معظم البيانات الإحصائية لثقل ودور البروليتاريا في الإنتاج الاجتماعي على اختلاف معاييرها تشهد على أنها الأهم والأكبر في جميع المجتمعات الرأسمالية.

مما تقدم نستنتج أن التطور النوعي في وسائل الإنتاج فرض تغيراً نوعياً في تركيبة قوى الإنتاج، ولاشك في أن هذا الأخير سيكون القوه المحركة الرئيسية لديمومة، وتواصل التطور التقني والعلمي لوسائل الإنتاج في شتى ميادينه ومختلف حقوله في إطار المنظومة الاقتصادية – الاجتماعية في الدول الرأسمالية المتطورة.

وختاماً لابد من الإشارة إلى أن التطور النوعي في تركيبة الطبقة العاملة، والتحامها بشرائح واسعة من الانتليجينسيا تجعلها قادرة دون الحاجة لتدخل من خارجها، على استيعاب وإنتاج فكر التغيير صوب مجتمع العدالة والرفاه المادي والروحي، والسعي لتحقيق التغيير المنشود بانتمائها أو دعمها لأحزاب اشتراكية قوية وناضجة، تستوحي برامجها من الواقع الحي المعاش مستندة إلى إرث نظري راق وتجارب غنية، ونهج علمي أثراه ماركس في نظريته الاجتماعية السياسية عن الثورة الدائمة، والتي تناولت أفكارها الرئيسية في مقالات سابقة.

ومن هنا فإن الهرب إلى الأمام والغور في برامج مستقبلية قد تتحقق بعد أجيال عديدة، رياضة فكرية ممتعة، ولكنها غير مجدية في حسابات التغيير السياسي الاجتماعي الذي يجب أن يستند على برامج تعكس مهام المرحلة التاريخية الراهنة بكل ملابساتها، والتعامل الجاد مع مشاكل المواطن الحالية، وليست الآتية من بلد غارق في الفوضى.

أما الهدف البعيد الذي يسعى إليه الاشتراكيون مهما اختلفت مسالكهم وتنوعت مناهجهم، فهو بلوغ نظام لعلاقات الإنتاج تتحقق فيه أعلى مستويات الرفاه الروحي والمادي للمجتمع بأسره. فصدون السعي لتحرير المجتمع برمته من عبودية نظام الاستغلال الرأسمالي يصبح شعار تحرير البروليتاريا محض هراء.

■■

٧٣ مليون شاب عاطل عن العمل في العالم في ٢٠١٣

أفادت دراسة لمنظمة العمل الدولية نشرت أواخر الأسبوع الفائت أنه من غير المتوقع تحسن سوق العمل للشباب على الأمد المتوسط في العالم حيث قدرت معدل البطالة في فئة الذين يبلغون ١٥-٢٤ عاماً بـ ١٢،٨٪ في ٢٠١٨ مقابل ١٢،٣٪، في ٢٠١٣.

وأكدت الدراسة أنه وفي نهاية ٢٠١٣، سيكون هناك على المستوى العالمي قرابة ٧٣،٤ مليون شاب عاطل عن العمل، وهي زيادة تبلغ نحو ٣،٥ ملايين منذ ٢٠٠٧ و٠،٨ مليون منذ ٢٠١١، بحسب تقرير «اتجاهات عالمية لعمل الشباب».

وبشكل عام، سيزيد عدد الشباب العاطلين عن العمل بين ٢٠١٢ و٢٠١٨ أكثر من مليونين أي قرابة ٢٥٪، وتوقع خبراء منظمة العمل الدولية أن «يرتفع معدل البطالة في صفوف الشباب في ٢٠١٨ إلى ١٢،٨٪ (مقابل ١٢،٦٪ في ٢٠١٣) مع حالات متنامية للتفاوت الإقليمي».

ويعتبر الاقتصاديون أن الاقتصادات المتقدمة ستسجل نقاط تحسن سيقابلها تدهور الوضع في مناطق أخرى وخصوصاً في آسيا.

واعتبرت المنظمة في دراستها أن «أحد أكثر العناصر إثارة للخوف هو ريبة الأجيال الشابة الحالية حيال الأنظمة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية.

وأوضحت منظمة العمل الدولية ومقرها جنيف، أن «جزءاً من هذه الريبة جرى التعبير عنه عبر تظاهرات سياسية مثل التحركات المناهضة للتقشف في اليونان وإسبانيا حيث يمثل الشباب العاطلون عن العمل أكثر من نصف الشباب الفاعلين».

وأبدت منظمة العمل الدولية بشكل عام قلقها بشكل خاص حيال الوضع الحالي في ثلاث مناطق الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوروبي، والشرق الأوسط، وشمال افريقيا، بعد أن قفزت فيها بطالة الشباب منذ ٢٠٠٨، ففي الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوروبي، قفزت البطالة في صفوف الشباب بنسبة ٢٤،٩، بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢.

أما معدل البطالة لدى الشباب في هذه المنطقة بالذات فبلغ ١٨،١٪ في ٢٠١٢، ودلت التوقعات الأخيرة لمنظمة العمل الدولية أنه لن ينتقل الى ما دون الـ١٦٪ قبل ٢٠١٨.

وعلى المدى المتوسط، سيتعرض معدل البطالة لدى الشباب لضغط جديد عندما سيصل الذين يواصلون دراستهم بسبب عدم وجود منافذ مهنية، إلى سوق العمل.

وعلى الرغم من أن وضع الشباب في الاتحاد الأوروبي يحتل باستمرار عناوين الصفحة الأولى في وسائل الإعلام، فإن منظمة العمل الدولية تلفت إلى أن «المناطق النامية تواجه تحديات كبيرة في مجال عمل الشباب، وتسجل اختلالات مهمة».

وهكذا، فإن معدل البطالة في صفوف الشباب سيبلغ ٣٠٪ في الشرق الأوسط في ٢٠١٨ (مقابل ٢٨،٣٪، في ٢٠١٢) و٢٣،٩٪، في شمال افريقيا (مقابل ٢٣،٧٪ في ٢٠١٢).

وفي آسيا، فإن الوضع أفضل بكثير حالياً لكنه سيتدهور، وسيسجل في ٢٠١٨ معدلات بطالة بين الشباب من ١٠،٥٪، في شرق آسيا (مقابل ٩،٥٪ في ٢٠١٢) و١٤،٣٪ في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادىء (مقابل ١٣،١٪ في ٢٠١٢) و٩،٨٪ في جنوب آسيا (مقابل ٩،٣٪ في ٢٠١٢).

وفي أميركا اللاتينية والكاريبي، سيرتفع هذا المعدل أيضا من ١٢،٩٪ في ٢٠١٢ الى ١٣،٦٪ في ٢٠١٨. وسيبقى مستقراً عند ١١،٧٪ في دول افريقيا جنوب الصحراء.

■■

استجابة فورية من الشيوعيين اليونانيين والطبقة العاملة

شوارع اليونان كانت مزينة بـ«متحدون هم العمال اليونانيون والأجانب» و«ربح مسقي بدماء العمال في جميع أنحاء اليونان وفي مانولاذا» و«إن القانون هو حق العامل» كانت هذه الهتافات التي صدحت بها حناجر العمال اليونانيين والأجانب في مركز بلدة مانولاذا الجديدة، كما وفي أثينا وثيسالونيكي، ويأننا، بعد الدعوة التي وجهها الحزب الشيوعي اليوناني، شجباً للاعتداء الذي شنه كبار إقطاعيي إنتاج الفراولة في البلدة المذكورة يوم ٢٠١٣/٤/١٧ رداً منهم على مطلب المهاجرين تلقي أجورهم الذي هو أمر من المسلمات.



حيث شارك الكثير من العمال الزراعيين في المظاهرة التي نظمها الحزب الشيوعي اليوناني الذي يقف لسنوات إلى جانب العمال المهاجرين، ومن منبر المظاهرة شدَّد ذييميتريس تزافاراس سكرتير منطقية بيلوبونيسوس وعضو اللجنة المركزية في الحزب، بقوله: «هذا الwوضع لا يمكن أن يستمر كما عليه، فقد تفاقم شر كبار رجال أعمال الفراولة وأزلامهم هنا في مانولاذا وفي المنطقة المحيطة»، و تابع قائلاً: «إن الهجوم على العمال الزراعيين المهاجرين هو هجوم على الطبقة العاملة برمتها، وعلى حركتها وطليعتها».

وشدَّد ذيميتريس تزافاراس أن العمال الزراعيين المهاجرين في منطقة مانولاذا هم «جزء من الطبقة العاملة اليونانية، لذلك فهم معنا ونحن معهم. في حين يتواجد على النقيض منا الرأسماليون وأزلامهم وكل الذين يقدمون لهم الدعم والتواطؤ (الدولة وأجهزتها والقوى السياسية). إن موقف كل فرد تجاه المسألة المذكورة هو معيار لنوعيته ولماهية المصالح التي يخدمها».

وذكر نيكوس كاراثاناسوبولوس عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي اليوناني والعضو في البرلمان كممثل عن الحزب: «مصبوغة بالدم هي أرباح منتجي الفراولة»، مؤكداً على مسؤوليات الحكومة الهائلة كما وعلى مسؤوليات الإدارات المحلية من بلدية ومقاطعة، التي سمحت بتأبيد هذا الوضع. وعبر مسيرة ديناميكية جماهيرية اتجهت إلى الحقول حيث يبذل العمال المنتجون للثروة عرقهم ودمهم، اختتم تحرك الحزب الشيوعي اليوناني كرد فوري ديناميكي على أولئك الذين يريدون تغذية العنصرية، للحفاظ على العمال اليونانيين والأجانب مقسمين وهم العمال الذين لا يفرقهم شيء. واتخذت جبهة النضال العمالي «بامه» مبادرات بمعزل عن التحركات التي نظمَها الحزب الشيوعي اليوناني احتجاجاً على الجريمة المناهضة للعمال في المنطقة المذكورة، والعاصمة وفي غيرها من المدن، حيث قامت «بامه» بتجمعات احتجاجية أمام وزارة حماية المواطن ووزارة العمل، جنباً إلى جنب مع «اتحاد عمال بنغلاديش» إضافة لمظاهرات نظمت في أثينا وثيسالونيكي وبيرياس. في حين أصدرت العشرات من النقابات والاتحادات والمراكز العمالية المنتظمة ضمن «بامه» بيانات تدين الهجوم الإجرامي على العمال المهاجرين.

إلى البرلمان أحضر الحزب الشيوعي اليوناني موضوع الاعتداء في اجتماع المجلس، حيث تقدم النائب عن الحزب الشيوعي اليوناني نيكوس كاراثاناسوبولوس بمساءلة مستعجلة موجهة نحو وزير العمل والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، ونحو وزير النظام العام وحماية المواطن، حول الاعتداء الإجرامي التي تعرض له العمال المهاجرون في مانولاذا. حيث طلب ضمن سياق المساءلة أن يعرف ما هي التدابير التي تنوى الحكومة اتخاذها بصدد:

- إيقاف «النخاسة» المعاصرة للعمال والمهاجرين في مانولاذا، وضمان ظروف عمل ومعيشة إنسانية لهم.
- دفع أجورهم المستحقة وفقاً لاتفاق العمل الجماعي الوطني.
- إلقاء القبض على مرتكبي عملية الاعتداء ومعاقبتهم، وضمان استعادة المصابين لصحتهم الكاملة، وضمان عدم ترحيل أي أحد منهم، وتأمين إقامة قانونية وعمل لهم.

● موقع الحزب الشيوعي اليوناني

تحرير الجولان شعبياً.. من الرؤية إلى التطبيق – إضاءات

◄ مهند دليقان

تلقت الأوساط الشعبية والسياسية المختلفة إعلان الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في ٢٠١٣/٥/٩ عن بدءها تشكيل «ألوية الجبهة الشعبية للتحرير»، بطرق متفاوتة بين مرحب ومشجع وبين رافض ومهول وبين منتظر، ومتسائل عن التوقيت، وحتى متفاجأ بالفكرة أساساً...!

إن الوثائق الصادرة عن كل من الجبهة وحزب الإرادة الشعبية تؤكد على تجذر هذه الفكرة، وتوضح المسار المتلاحق لها وللقضية الوطنية عموماً في رؤية وخطاب حزب الإرادة الشعبية متمثلاً باللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وقبلها لجنة متابعة ميثاق شرف الشيوعيين السوريين منذ مطلع العام ٢٠٠٢ وحتى يومنا هذا مروراً بالأزمة السورية الراهنة في آذار ٢٠١١، إذ لطالما كانت القضية الوطنية محدداً أساسياً وناظماً لعمل الشيوعيين السوريين عبر تاريخهم، وعبروا عن ذلك في مراحل نضالهم الذي امتد منذ مطالع القرن العشرين حتى اليوم بصيغ وطرق مختلفة وفقاً لكل مرحلة، وما يمكن لنا إلقاء الضوء عليه في هذا التوثيق المختصر هو تطور المواقف والرؤى حول القضية الوطنية منذ بداية حالة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين التي تمخضت مؤخراً عن ولادة حزب الإرادة الشعبية.

في هذا الإطار يمكن العودة إلى مقتطفات من بيان بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٩ علقت فيه اللجنة على مبادرة السلام العربية التي أطلقت في حينه: (يؤكد الشيوعيون السوريون أن إعلان القمم العربية بأن «السلام هو الخيار الاستراتيجي الوحيد للعرب»، ليس هو الخيار الوحيد، بل هنالك خيار آخر هو خيار المقاومة الشاملة ضد الاحتلال وضد التجمع الصهيوني الاستيطاني الذي نصّفه تحت السلاح والنصف الآخر في سَلاح الاحتياط.

إن دعم الانتفاضة بكل السبل والوسائل وإدامتها ضد الاحتلال حتى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، هو مقياس الشرف والوطنية لكل عربي، وهذا يتطلب –فيما يتطلب–:

عودة الجماهير إلى الشارع لفرض خيار المقاومة حتى عودة كل الأرض وكل الحقوق العربية.)

يوضح الاقتباس السابق أن حزب «الإرادة الشعبية» كان يرى دائماً أن القضية الوطنية قبل أن تكون محكومة بضرورات الأنظمة فإنها يجب أن تحكم بخيارات الشعوب التي تطمح للدفاع عن أوطانها، ذلك الدفاع الذي يتطلب: «الاستعداد للمقاومة الشاملة لأنها تبقى السلاح الوحيد الذي فرض على الشعوب اختياره» (من الورقة السياسية المقرة في ٢٠٠٣/٢/١٩).

كما أدرجت وثائق الحزب بين «المهام السياسية الملحة» التي حددتها في ٢٠٠٥/٦/٣: «الجولان جزء عزيز من تراب سورية وتحريره كاملاً إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ هو على رأس مهام جميع الوطنيين السوريين». وفي ذلك التاريخ كانت إمكانية التدخل الأمريكي المحتمل في سورية تدق الباب بشدة، وكان الرد الأساسي المطلوب هو فتح النار على العدو الصهيوني، للانتقال من الدفاع إلى الهجوم..

حاول الحزب بكل طاقاته مساعدة وتأييد أي ظاهرة مقاومة شعبية تخرج في سورية خلال الفترة الماضية، ولذلك كان أحد قرارات الاجتماع الوطني السادس له في ٢٠٠٦/٨/١١ هو:

«ضرورة زج الشيوعيين في كل مجالات وأطر المقاومة الشاملة، بما فيها أنشطة الهيئة الشعبية لتحرير الجولان، والعمل ضمن صفوفها ودعمها بكل الأشكال على اعتبار ان التطورات أثبتت أن ما يسمى بخيار السلام الاستراتيجي لم يعد ممكناً دون تدعيمه بالمقاومة الشعبية الشاملة وثقافتها، وفتح آفاقها على كل الجبهات سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، وخصوصاً عسكرياً».

وتم تحديد الصياغة النظرية الأساسية لوجهة التحرك المطلوبة في القضية الوطنية في الموضوعات البرنامجية ٢٠١٠/٥/٢٢، وذلك من خلال التأكيد على الربط العميق بين الاستحقاقات الوطنية والاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية، وأهمية «الانتقال من الدفاع إلى الهجوم» على كل الجبهات،



أي الانتقال في القضية الوطنية من «الممانعة» كحالة دفاعية إلى «المقاومة» إلى «التحرير»، كحالة هجومية. حيث أنه «لا وجود لدولة مقاومة دون اقتصاد مقاوم»، ولا اقتصاد مقاوم دون درجة حريات سياسية عالية تسمح بمحاربة الفساد والتسلط، هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى فقد بينت الصياغة النظرية للموضوعات أن عملية تحرير الأراضي المحتلة وعلى رأسها الجولان انتقلت من كونها ضرورة واجباً وطنياً، إلى كونها استحقاقاً قابلاً للتطبيق ضمن آجال قريبة ومتوسطة لأنه، والاقتباس من الموضوعات البرنامجية ذاتها: «ما دام النظام الرأسمالي العالمي وليس فقط الإمبريالية الأمريكية في أفول، فمن الطبيعي والمنطقي أن «إسرائيل» نفسها قد دخلت مرحلة الأفول ولا أبرز دليلاً على ذلك إلا أداؤها في العقد الأخير باتجاه تحقيق دورها الوظيفي الذي حققته بنجاح خلال النصف الثاني من القرن العشرين.. والذي ازداد تعثراً في بداية القرن الحادي والعشرين، متصاعداً حتى اليوم.

إن منطق الحياة نفسه يضع على بساط البحث موضوع استمرار «إسرائيل» الصهيونية، فهي بسبب الأزمة العالمية وأفول الرأسمالية وبسبب الازدياد المتصاعد وخاصة في العقد الأخير لمقاومة شعوب الشرق العظيم للمخطط الإمبريالي- الصهيوني التفتيتي، دخلت في مرحلة انحطاط وأزمة عميقة تهدد الكيان الصهيوني».

ومع القراءة المبكرة للمتغيرات والحراكات الشعبية الجارية والمرتقبة في المنطقة العربية، انطلاقاً من تونس ومصر، وتحديداً في ٢٠١١/٢/٢٥، أطلق مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بياناً وجهه إلى جميع السوريين للاستعداد للتعامل مع الواقع القادم. صيغ ذلك البيان بعقلية من يقدر الاستحقاقات المطلوبة بقدر معرفة أساليب العدو الوطني والطبقي، ومعرفة مدى قدرته على التلاعب بالحركات الشعبية في بواكيرها الأولى، ويعرف كذلك الطاقة الجبارة التي تمتلكها تلك الحركة وقدرتها الهائلة، ليس على التدمير فقط، ولكن أيضاً على البناء في حال وجهت بالاتجاه الصحيح، ولذلك كان لا بد من وضع خطوط الفرز الأساسية ومعادلته، لكسر الانقسامات الوهمية بين «نظام» و«معارضة» من جهة والانقسامات الطائفية والقومية من جهة أخرى. وكانت خطوط الفرز هذه، موزعة على القضايا الأساسية الثلاثة: الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والوطنية. ما نتابعه هنا، هو القضية الوطنية، مع التأكيد المستمر أن لا فصل بينها وبين القضيتين الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية.

فمما جاء في البيان الصادر عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٥ على المستوى الوطني العام:

«١.إن التصعيد العدواني في الاستراتيجية الأمريكية من زيادة دعمها المطلق للكيان الصهيوني، إلى احتلال العراق وتوسيع الانتشار العسكري غير المسبوق من جنوب وشرق المتوسط حتى قزوين وتغيير الأساليب التكتيكية عبر الترغيب والترهيب إزاء ما يجري في المنطقة، كل ذلك جعل مما يسمى بعملية السلام «طبخة بحص» وصلت إلى طريق مسدود وعلى كل المسارات. ومن هنا فإن تحرير الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة لن يكون إلا بالمقاومة الشاملة بما فيها الخيار العسكري. لذلك نطالب بوقف جميع أشكال المفاوضات المباشرة وغير المباشرة وتعبئة قوى المجتمع استعداداً لتحرير الجولان كاستحقاق وطني بالدرجة الأولى» مع إيراد كل ما يستلزمه ذلك داخلياً من جهة وما سينتج عنه إقليمياً من تعزيز وضع سورية بالمقابل، من جهة ثانية.

إن التطور الطبيعي لمواقف حزب الإرادة الشعبية الذي طالب منذ سنوات بطرح قضية تحرير الجولان بالمقاومة الشعبية على استفتاء شعبي، وكذلك مواقف حلفائه في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، وعلى رأسهم الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي يمتلك تاريخاً مميزاً في المقاومة وخاصة في لبنان، في مقابل الصلف الصهيوني الذي عبر عنه العدوان الأخير، ومسارات الأزمة السورية الحالية، كل ذلك جعل من «ألوية الجبهة الشعبية للتحرير» ضرورة منطقية واستحقاقاً وطنياً أساسياً بامتياز.

■■

بيان: الرد على التصعيد الصهيوني حق للسوريين وواجب عليهم

حزب الإرادة الشعبية

أتى الاعتداء الإسرائيلي السافر على مركز البحوث العلمية في منطقة جمرايا بريف دمشق، ومواقع أخرى في المنطقة، عشية إحياء السوريين لذكرى عيد الشهداء إبان الاحتلال التركي، ليملي على السوريين مع العدوانية الصهيونية المفتوحة، خيار المقاومة الشعبية المفتوحة للعدو الصهيوني وتحرير الأرض واستعادة كل الحقوق المغتصبة. وفي ظل اختيار العدو الصهيوني لتوقيت دقيق وخطير بالنسبة للشعب السوري المتوجه نحو المباشرة بالحل السياسي للأزمة العاصفة بوطنه في مواجهة كل المتواطئين في الداخل والخارج لإدامة الصراع الدموي والاستعصاء السياسي والاستنزاف البشري والعسكري والاقتصادي، فلا وقت أمام السوريين وفي مقدمتهم القوى والتيارات السياسية والشعبية الوطنية، في الداخل والخارج، أينما كانت مواقعهم السياسية والميدانية، لأي مماحكة أو نفعية أو انتهازية عابرة، مما يستدعي تبديد كل أوهام «الحسم» و«الإسقاط»، وكذلك التخلي عن أساليب المماطلة على حساب استمرار نزيف الدم السوري، بغية جني المكاسب الضيقة على طاولة الحوار الوطني المقبل لا محالة، تمهيداً للحل السياسي الشامل للأزمة السورية الحالية، وذلك لأن العدو لم يعد متربصاً على الباب، بل بات يضرب سورية، الدولة والشعب والمنشآت، في عقر دار السوريين.

إن الحديث الحكومي في أعقاب العدوان الصهيوني الأخير عن أن كل الخيارات باتت مفتوحة مع العدوان الإسرائيلي لا ينبغي أن يبقى حبراً على ورق أو ردة فعل احتوائية عابرة، بل ينبغي أن يتحول إلى برنامج عمل يومي شامل على كل الجبهات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية والأمنية العسكرية، بهدف الخروج آنف الذكر، وإلا فإن العدوانية الصهيونية المفتوحة والشرهة باتجاه سورية، أرضاً وشعباً ومؤسسات، حاضراً وتاريخاً، لن تجد من يلجمها، خلافاً لإرادة وخيارات القوى الشعبية الحية والحريصة على كرامتها الوطنية والتي تجد في الرد على الصلف الصهيوني، حقاً وواجباً.

دمشق ٢٠١٣/٥/٥

● حزب الإرادة الشعبية

بيان: الرد على الصلف الصهيوني سياسي وعسكري

جاء العدوان «الإسرائيلي» الغادر على مركز البحوث العلمية في جمرايا بريف العاصمة دمشق ومواقع أخرى مجاورة، فجر الأحد ٢٠١٣/٥/٥ ليشكل محاولة صهيونية- أمريكية سافرة لخلط أوراق الأزمة في سورية وعليها، داخلياً وإقليمياً ودولياً، ولكسب النقاط والمشاركة في الحصول على المكاسب على حساب دم السوريين ومصادر قوتهم المادية والمعرفية وزيادة تأزيم الأوضاع في البلاد بهدف عرقلة الحل السياسي الشامل للأزمة السورية وزيادة النزف والدمار في سورية.

إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في سورية شاركت في الحكومة الحالية على أساس بيان توافقي بالحد الأدنى بالنسبة إليها يضمن في البعد الداخلي مسألتي المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية، ويضمن في الشق السياسي الوطني الخارجي الحفاظ على السيادة الوطنية بمختلف مستوياتها. بالتالي فإن الجبهة، وفي ظل التصعيد العدواني الإسرائيلي المتكرر والمنتهك للسيادة الوطنية تعتبر أن الرد على الصلف الصهيوني مطلوب اليوم بشكل ملحّ، بشقيّه، السياسي والعسكري، عبر الإسراع إلى الحل السياسي والحوار الوطني الشامل الممهد للتغييرات الجذرية العميقة والديمقراطية في بنية الدولة والمجتمع بما يطلق طاقات الشعب السوري وطنياً نحو مقاومة شعبية تتولى مهمة تحرير كل الأراضي المحتلة، وفي مقدمتها الجولان السوري، ولجم العدو من أماكن انطلاق عدوانه.

إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، إذ تدين تصريحات بعض السوريين الذين أوجدوا المبرر للعدوان على الوطن، ولهروبهم في مواجهة العدو التاريخي لشعوب المنطقة، تؤكد على أن الصراع مع العدو «الإسرائيلي»، هو صراع وجود، وإن الحرب معه اليوم مفتوحة على كل الجبهات، بما فيها الجولان المحتل، بحيث أصبح ما يعرف بـ«اتفاق الهدنة» ساقطاً وغير ملزم للشعب السوري وقواه الوطنية. ومع استمرار العدو الصهيوني في غيّه وعدوانه واستباحة أراضينا ومنشأتنا وإنساننا أصبح استهداف مصالحه، ومصالح حلفائه أينما كانوا، مشروعاً للسوريين.

دمشق ٢٠١٣/٥/٥

● رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في سورية

بيان الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير حول «مبادرة الاستسلام العربية»

لا لتحويل القضية المركزية للشعوب العربية إلى «سمسرة عقارية»

تستمر ما تعرف بالجامعة العربية بممارسة دورها كمحصلة للنظام الرسمي العربي المفلس واللاهث دوماً بكل قراراته لاسترضاء الولايات المتحدة، وعدم إزعاج «الكيان الإسرائيلي»، ذراعها الضارب في منطقتنا. ومع استمرار الغرب الصهيوني الساعي إلى تدمير سورية عبر إذكائه للعنف ووقوفه بوجه الحل السياسي، جاءت ما سميت بالمبادرة العربية الجديدة للسلام، لتؤكد على نهج التخاذل والعمالة الذي باتت تجاهر به الأنظمة الرسمية العربية بالزعامة العابرة من بعض دول الخليج.

إن المبادرة المذكورة التي تتحدث عن تنازل عن أراض فلسطينية محتلة، مقابل تخلي الكيان عن أراض فلسطينية محتلة أخرى فيما يعرف زوراً وبهتاناً بدولة «إسرائيل»، تسعى إلى تحويل القضية الفلسطينية، القضية المركزية الجامعة للشعوب العربية، من صراع تاريخي بين معتد «إسرائيلي» إمبريالي صهيوني وشعوب المنطقة إلى «مشكلة عقارية» لا أكثر، على أن يكون ثمن هذه «السمسرة» تثبيت «قواديها» في كراسيهم بمباركة الأمريكي والصهيوني.

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

إن «المبادرة» الجديدة هي أكثر سوءاً من «مبادرة السلام» التي صاغتها أنظمة دول الاعتلال العربي في عام ٢٠٠٢ ، لتلقى هي الأخرى الترحيب من الدوائر الغربية والأمريكية بما يؤكد بوضوح أن هذا النهج الاستسلامي هو ما يرضي الأعداء. إن هذه المبادرة اليوم تزيد في المجاهرة بالعمالة وتفضح المحاولات الحالية للقوى الإقليمية الساعية لتصفية القضية الفلسطينية في ظل تعقيدات المرحلة، التي يسعى خلالها الغرب الاستعماري لترتيب خارطة منطقتنا بما يخفف من آثار التراجع الأمريكي الحاد في ضوء أزمته المستفلحة.

إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير التي أكدت دوماً على دور سورية المقاوم وعلى ضرورة تجذير هذا الدور لأجل تحرير الأراضي المحتلة، تدين وتستنكر هذه المبادرة، وترى أن على السوريين العمل على الخروج السريع والآمن من أزمتهم الآن، وليس غداً، وذلك لأجل استعادة دورهم في التصدي لمحاولات تصفية القضايا الكبرى في منطقتنا وقطع الطريق على المخطط الأمريكي تجاهها، بمختلف مراحله.

دمشق ٢٠١٣/٥/٤

● رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

ثلج الأزمة.. ومَرْج جنيف ٢

◄ أسامة دليقان

طور جديد تدخله الأزمة السورية بعد ترجمة التقارب الروسي الأمريكي إلى إعلان لافروف وكيري المشترك عن دعوة جميع أطراف الأزمة السورية والدول المعنية بها إلى مؤتمر دولي ثان في جنيف على أسس ومقررات المؤتمر الأول نفسه، بهدف تشكيل حكومة سورية انتقالية مؤلفة من قوى النظام وجميع المعارضات دون استثناء أواخر الشهر الحالي. وبغض النظر عن تركيبة الحكومة المؤقتة، وصلاحياتها، ودرجة وطنيتها أو لاوطنيتها حيال القضايا المختلفة، فإنّ تشكيلها سيكون الانطلاقة والخطوة الأولى عملياً نحو حسم خيار الحل السياسي للأزمة، وإنهاء حالة الاحتضار التي يعانيها العنف المتبادل وخياره العدمي البائس في القتل والتدمير.



القضايا الجامعة والثنائيات الحقيقية

لعل أهم نتيجة سيفرزها جنيف٢ ستكون تلاشي الحاجز الزائف بين (نظام – معارضة) كإحدى الثنائيات الوهمية في الأزمة السورية، وعلى أرض الواقع، وبالتالي من الوعي الشعبي العام، إذ لا ذريعة بعدها لأي طرف في تضليل الشعب وتضييع حاضره ومستقبله في إلقاء الاتهامات المتبادلة على الآخر، من وراء متراس خندقه المحصن بالحديد والنار والأوهام. فالجميع سيكونون في مواقع المسؤولية وصنع القرار أمام الشعب الذي سئم الموت المجاني، وهو متعطش لحياة أفضل. لكنّ هذا لا يعني توقف مساعي أعداء الشعوب، من القوى الإمبريالية والصهيونية والفساد الكبير المحلي والخارجي، عن العمل على تسعير ثنائيات وهمية أخرى مثل الاختلافات الدينية والطائفية والقومية والعشائرية وغيرها، ودفعها إلى موقع الصدارة، الأمر الذي لا بدّ سنجده بشكل صريح أو ضمني على الأجندة السياسية لبعض القوى التي ستحاول أن تبذر سياسياً ما فَلَحته عسكرياً، بما يحقق استمرار ضرب أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة والكادحة بعضها ببعض على أساس هذه التناقضات الثانوية، لإضعافها وإجهاض وتقليل وزنها في أي حل سياسي قادم، وذلك على حساب التناقضات الحقيقية، الطبقية بين ناهبين ومنهوبين، والوطنية بين عملاء للأمريكان والصهاينة من جهة، وأنصار للخط الوطني التاريخي للشعب السوري في القضية الوطنية، والذي يبدو أنّه ارتفع اليوم، خصوصاً بعد الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على سورية، إلى مستوى يجعل عدم الانتقال القريب إلى المقاومة الشعبية المسلحة بالتحديد، أمراً يضعف درجة الوطنية لأية جهة سياسية لا تتبناه قولاً وفعلاً.

أقنعة السياسية ووجه الشعب

على عكس ما يعتقده البعض، فإنه في ظل التوازن الحالي للقوى عالمياً وإقليمياً وداخلياً، وفي هذه اللحظة السياسية بالذات وأكثر من أي وقت مضى لن يكون «الاحتفاظ» بحقّ الرد على العدوان الصهيوني إلى «وقت لاحق»، وتحت أية ذريعة كانت، أكثر من نارٍ ستحرق سياسياً وشعبياً أية قوة سياسية لا تتخذ قراراً سياسياً وعسكرياً جدياً إزاء قضية إطلاق المقاومة الشعبية السورية من أجل تحرير الجولان المحتل كمهمة ناضجة للإنجاز في المدى القريب، وإلى أي جهة من الفضاء السياسي القديم انتمت نظاما أو معارضة. والشعب السوري سيتخذ هذه القضية كمعيار أساسي لفرز القوى السياسية للفضاء السياسي القديم، ولدعم أو تهميش أية قوة سياسية تطالب بحق الحياة في الفضاء السياسي الجديد. فهي بالفعل كانت وما تزال قضية صراع وجود، ليس للوطن السوري فحسب، بل ولأية قوة سياسية وطنية أيضاً.

إنّ الأزمة السورية اليوم هي أزمة أكثر تركيباً وتعقيداً مما سبق، وبالتالي فإنّ حلّها بات أكثر تعقيداً كذلك، وخيار الكفاح الشعبي المسلّح ضدّ قطعان العدو الصهيوني في الأرض المحتلة هو شرط ضروري، ولا يكتمل ويستوفي إمكانيات نجاحه دون الخيار السياسي المتسلّح بالقوى الشعبية والطبقية ذات المصلحة فيه، وفي تطهير البلاد من عدوها الطبقي، والعميل الموضوعي لـ «إسرائيل»، في الداخل السوري، ألا وهي قوى الفساد والنهب الكبرى داخل جهاز الدولة وخارجه، ونزع أدواتها القمعية، وميليشياتها المسلحة المتنوعة التسميات والنعوت، والتي تقدم بممارساتها في تفتيت الوحدة الوطنية، وعرقلة الحل السياسي، خدمات كبرى للعدو الصهيوني، إذ تهدر القدرات البشرية والمادية للشعب السوري بعيداً عن زجها في معركة التحرير.

إنّ التطورات الأخيرة في الأزمة السورية، تؤكّد على صحة رؤية حزب الإرادة الشعبية، وتحالف الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، والتي طالما أكدت على أنّ المرحلة التاريخية الحالية هي مرحلة ترابط مهمات التغيير الوطني اقتصادياً-اجتماعياً وديمقراطياً مع مهمة تحرير الأراضي المحتلة.

■■

الجولان وثلاثية الأزمة..

◄ محمد الذياب

لاشك أن «إسرائيل» سعت من خلال الهجوم مرتين على دمشق خلال الأزمة السورية إلى تحقيق أهداف مباشرة سياسية وعسكرية، منها إيصال رسالة إلى الشعب السوري بأن «إسرائيل» ستكون خطاً أحمر على أي طاولة للحوار وفي أي حل سياسي للأزمة السورية، أو كمحاولة إحداث إنجاز عسكري ما قد يغير ميزان القوى القائم. إلا أننا، وبعيداً عن أهداف حكومة الكيان الصهيوني، يجب أن نتعامل مع هذا العدوان كجزء لا يتجزأ من السبب المركب للأزمة السورية، السبب الذي تكون بفعل التراجع الناشئ على المستويات الثلاثة، الوطني والاقتصادي- الاجتماعي والديمقراطي، التي تترابط مع بعضها ترابطاً جدلياً بحيث أن أي تراجع في أحدها يقود إلى تراجع على المستويين الآخرين..

الترابط بين هذه القضايا الثلاث بدا واضحاً في خضم الأزمة السورية، فعلى سبيل المثال، سمح التوزيع غير العادل للثروة وانخفاض منسوب الحريات السياسية للقوى المعادية لسورية أن تمرر جزءاً من مخططاتها من خلال الأزمة في الداخل، أي أن التراجع على المستويين الاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي قاد إلى تراجع على المستوى الوطني. مثلما سمحت سياسات حكومة العطري- الدردري في وقت سابق- وهي سياسة كانت محابية للأغنياء وللاستثمارات القطرية والتركية- في وقت سابق إلى تدهور البلاد اقتصادياً واجتماعياً وإلى ظهور موجة العنف التي نعيشها اليوم..

وكما أن سبب الأزمة السورية يحمل طابعاً مركباً، فينبغي لحلها أيضاً أن يكون كذلك، بمعنى عليه أن يجري على المستويات الثلاثة المذكورة آنفاً، لذلك فإن النضال الوطني ضد الكيان الصهيوني هو جزء لا يتجزأ من حل الأزمة السورية، وأفضل أشكال هذا النضال هو إطلاق المقاومة الشعبية الشاملة لتحرير الأراضي المغتصبة وعلى رأسها الجولان المحتل..

لذلك لن يكفي حتى الرد على هجمات الكيان الصهيوني لتجاوز الأزمة، بل أن تجاوزها يتطلب الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، وتثبيت المقاومة على الأرض حتى تحرير آخر شبر من الأرض العربية، وذلك في وقت ترتعد فيه فرائص دولة «إسرائيل» من الموجة الشعبية العارمة المعادية لها في المنطقة..

■■

سورية المقاومة.. كيف نبنيها؟

◄ أحمد حسن الرز

مجدداً دخل العدو الصهيوني الغاشم على خط الأزمة السورية، فنفذ عدوانه الآثم الجديد واستهدف مخازن للأسلحة تابعة للجيش السوري. وأعاد قصف مركز البحوث العلمية السورية في منطقة جمرايا بريف دمشق. لا شيء يثير الدهشة، فمن الطبيعي أن يقوم الكيان، المحتقن من زيادة اتضاح الميل العام للتوجه نحو الحل السياسي في سورية، بأية محاولة من شأنها خلط الأوراق وإطالة أمد الصراع العسكري في سورية. إن هذا العدوان الذي جاء ليملي على السوريين خيار المقاومة الشعبية المفتوحة سبيلا للتحرير يفتح الباب أمام تساؤلات عدّة، قد يكون أهمها هو التساؤل حول آليات بناء سورية الدولة المقاومة، والمقومات التي تحتاجها لذلك..



بين ما أعلن وما هو مطلوب:

بعد الغارات الصهيونية، جاء الرد الرسمي السوري عبر اتخاذ ثلاثة إجراءات رئيسية، أولها وهو استخدام تكنيك «الرد الصاروخي دون الرجوع للقيادة العسكرية» في حال كرر الكيان الغاشم اعتداءه على سورية. وثانيها تزويد المقاومة الإسلامية اللبنانية «حزب الله» بأسلحة نوعية متطورة لم يسبق لسورية أن زودتها بها من قبل. وثالثها السماح لفصائل المقاومة الفلسطينية باستخدام جبهة الجولان السوري المحتل للقيام بعملياتها الفدائية ضد الكيان. وفي الواقع، إن الخطوات الثلاث آنفة الذكر ضرورية لردع الكيان الصهيوني وثنيه عن تكرار ما فعل، لكنها ليست كافية إطلاقاً لتحويل الدولة السورية إلى دولة مقاومة، بما تقتضيه هذه الأخيرة من بنية قادرة على أداء دورها الوظيفي المتجسد بالمقاومة.

إن العمل الحقيقي من أجل إنجاز مهمة تحويل سورية لدولة مقاومة، لا بد له أن ينطلق من الحقيقة التي رفعتها بعض القوى الوطنية في سورية، والمتمثلة بمقولة «إن الدولة المقاومة لا يمكن لها أن تبنى إلا على اقتصاد مقاوم»، فالتجربة العملية أثبتت بما لا يقبل الشك أن الدولة لا يمكن لها أن تلعب دوراً مقاوماً خالصاً إذا كان اقتصادها تابعاً بطريقة أو بأخرى لمن تعاديه. وإذا ما أرادت الدولة السورية لنفسها السير على الطريق المقاوم، فإن هذا الطريق ينتظر من هو جاهز للتخلي عن أعبائه التي أثقل نفسه بها، والتي ساهمت على طول الزمن بتقويض دوره الفاعل في الصراع ضد الكيان الغاصب.

إن التخلص من الأعباء التي قوضت دور الدولة السورية في معادلة الصراع يبدأ بالقطع التام مع السياسات الليبرالية التي اتسمت بها سياسة النظام السوري في السنوات العشر الأخيرة. وتأميم أصول الشركات الأجنبية التي لعبت دوراً أساسياً في حصار أبناء الشعب السوري. والبحث عن سبل من شأنها التسريع من التوجه الاستراتيجي نحو الشرق ودول محور البريكس. وتكاد تكون الخطوة الأولى من حيث الأهمية هي ضرب قوى الفساد والنهب الكبير داخل جهاز الدولة وخارجه، فمن المعيب التعامل مع من كان الوكيل الحصري لمصالح أعداء الشعب السوري عبر سرقة لقمة عيشه وتأجيج نار الصراع ما بين فقرائه، بمنطق التساهل وغض الطرف عنه، وتأمين الغطاء السياسي والإعلامي لممارساته إذا لزم الأمر.

من هنا يمكننا القول بأن إدراك مدى الجدية والصدق في التوجه نحو خيار المقاومة يمكن أن يتم عبر قياس الجهد المبذول في سبيل إيجاد الآليات والسبل اللازمة لتنفيذ الإجراءات التي أسلفنا ذكرها أعلاه.

الجبهة الشعبية فصيل مقاوم

إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، التي أعلن عن تأسيسها من قلب العاصمة السورية بالقرب من تمثال صلاح الدين الأيوبي في ٢٠١١/٧/٩، والتي تضم إلى جانب حزبي الإرادة الشعبية والسوري القومي الاجتماعي (الانتفاضة) عدداً من الناشطين والباحثين السياسيين والنقابيين السوريين ولجان المبادرة الوطنية، كانت ولم تزل القوة السياسية الوحيدة في سورية التي عبرت عن رؤيتها السياسية المتمثلة باستحالة الفصل ما بين القضية الوطنية والقضية الاقتصادية الاجتماعية، والقوة السياسية الوحيدة التي صاغت مبدأ «الدولة المقاومة تتطلب اقتصاداً مقاوماً»، ودخلت إثر ذلك في معركة تحرير جهاز الدولة السورية من سطوة قوى الفساد الكبير الوكيل الحصري والحارس الوفي لمصالح أعداء سورية.

إنها الجبهة ذاتها التي تعلن اليوم اتخاذ القرار بتشكيل «ألوية الجبهة الشعبية للتحرير» من أجل العمل على تحرير كل الأراضي المغتصبة، وعلى رأسها الجولان السوري المحتل. إن الجبهة التي أعلنت تشكيل القيادة العسكرية لهذه الألوية هي ذاتها أيضاً من نادت في الأمس القريب «إذا كان للأنظمة ضروراتها، فإن للشعوب خياراتها»..

إن الجبهة إذ تفتح الباب للتطوع أمام كل المواطنين السوريين، فهي بذلك تنطلق من مبدأ الفرز الحقيقي الذي يجب أن يجري في المجتمع السوري، لينقسم الجميع بلا استثناء إلى معسكرين اثنين، وطني وغير وطني، ليصبح الصراع مكشوفاً وعادلاً وحقيقياً، ينهي تبعية الوطني لغير الوطني المشرعن ذاته والمجمّل نفسه بألف وجه ووجه..

لقد بات تحرير «مجدل شمس» و«مسعدة» و«قرحتا» و«بقعاثا» و«القلع» و«واسط» ووكل شبر من جولاننا وجميع أراضينا المغتصبة ليس مجرد حلم يهذي به السوريون، بل إنه طريق فتحت أبوابه ولن تغلق قبل إنجاز مهمة التحرير الوطنية، والسوريون وحدهم من يملكون القدرة على تسريع استعادة الأرض المغتصبة إذا ما اتحدوا اليوم ضد العدو وأذنابه الفاسدين الكبار في الداخل. إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير قد دخلت طريق المقاومة المباشرة، مؤكدة صواب أهدافها، تغيير النظام تغييراً جذرياً وشاملاً، وتحرير الأراضي المغتصبة. لا فرق بين المعركتين ولا انفصام بينهما إذا ما كان الهدف الأول حماية سورية من كلّ عابث بها وبشعبها.

■■

قدري جميل خلال لقائه وفد السلام الدولي:

جوهر مؤتمر لافروف- كيري يضع مخرجاً واحداً للأزمة هو الحوار السياسي

عرض الدكتور قدري جميل عضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وائتلاف قوى التغيير السلمي، خلال لقائه مساء الأربعاء ٢٠١٣/٥/٨ وفد السلام والتضامن الدولي، برئاسة مايريد ماغواير، وعضوية ناشطي سلام من مختلف أنحاء العالم، خطط الجبهة والائتلاف للخروج من الأزمة التي تمر بها سورية ورؤيتهما لبناء سورية الجديدة وتعزيز الديمقراطية فيها.



وأكد جميل أن الأمور في سورية تسير نحو حل سياسي وأن السوريين قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم داعياً قوى السلم في العالم لمساعدة الشعب السوري في كسر الحصار الاقتصادي الذي يضرب المواطن البسيط ويطيل أمد الأزمة ويقوي القوى المتشددة إضافة إلى العمل على منع تدفق المال والسلاح والمسلحين الأجانب إلى سورية.

وأشار جميل إلى وجود آلاف المسلحين الأجانب داخل سورية وهؤلاء لا حوار معهم ولا حق لهم بالحوار وأمامهم إما الاستسلام الكامل دون شروط أو التراجع والانسحاب أو القضاء عليهم بشكل كامل لأن ذلك دفاع عن السيادة الوطنية.

ولفت جميل إلى أن القوى المتشددة من جميع الأطراف التي لا ترى حلاً للأزمة في سورية إلا بالقوة تعزل نفسها شيئاً فشيئاً عن الشعب السوري حيث أنه يعاد اليوم الاصطفاف في الفضاء السياسي الجديد بين قوى معتدلة ومتشددة موجودة في الطرفين، مشيراً إلى أن هناك مسلحين مستعدون للذهاب إلى الحوار إلا أن المتشددين منهم يقومون بذبحهم لعدم رغبتهم بالوصول إلى حل أو حوار.

وأوضح جميل أن تمثيل المعارضة هو إحدى النقاط الإشكالية في أي مؤتمر لأنه لا أحد يستطيع أن يقول ماذا يمثل في الشارع ولذلك فلابد من تمثيل كل المعارضة وكل الأطراف حتى الوصول إلى توافق يفضي إلى صندوق الاقتراع، مؤكداً أن قوى المعارضة المعتدلة أصبح تأثيرها اليوم أقوى شعبياً، وأنه في حال حصلت انتخابات ديمقراطية فهناك احتمال أن تشكل هي الحكومة، وعلى الحزب الحاكم أن يتقبل هذه الفكرة نظرياً.

وشدد على أن الأزمة لها عوامل داخلية وخارجية وباعتبار أن سورية مستهدفة دائماً من الخارج فمن غير المسموح أن نترك ثغرات في الداخل وأن السياسات الحكومية الاقتصادية خلال العقد الأخير كانت أحد الأسباب الرئيسية للانفجار.

وأكد جميل أننا نريد المخرج الآمن من أجل الحفاظ على سورية والتغيير الجذري العميق الشامل بشكل تدريجي سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وسياسياً وهو ما سيصل بنا إلى سورية الجديدة، مبيناً أننا رفضنا أن نوضع أمام ثنائية وهمية، إما الموافقة على التدخل الخارجي أو على العنف.

واعتبر جميل أن جوهر مؤتمر وزيري الخارجية الروسي والأمريكي لا يضع إلا مخرجاً واحداً للأزمة في سورية هو الحوار السياسي.

بدورها أكدت رئيسة الوفد ماغواير، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لدورها بتسوية الحرب الأهلية في ايرلندا، أن التزام قوى المعارضة بالحل السلمي والحوار والشفافية والتغيير الديمقراطي يشكل التزاماً بالقانون الدولي وخاصة لجهة المصداقية وبناء الثقة المتبادلة مشيرة إلى أن هذا الالتزام يمكن أن يؤسس لمخرج من الأزمة في سورية على أسس ديمقراطية وتعددية. ولفتت ماغواير إلى أن العالم ينظر إلى سورية في هذه اللحظة وإلى الطريقة التي يمكن للسوريين حل مشكلاتهم من خلالها.

ورأت ماغواير أن تشكيل حكومة وحدة وطنية يشكل نموذجاً يحتذى به كطريق ومخرج للأزمة مشيرة إلى ضرورة تعزيز العلاقة بين المجتمعات المحلية والقيادات السياسية لايجاد حل ومخرج آمن، معربة عن أملها في أن تخرج سورية من الأزمة التي تمر بها مؤكدة عزم الوفد على التعاون والعمل لتحقيق هذا الهدف الهام.

وأكد الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير عادل نعيسة أن الشعوب تعاني من الرؤية الناقصة لوسائل الإعلام لما يجري في سورية معتبراً أن أولوية السوريين يجب أن تنصب على سورية الجديدة دون النظر إلى القضايا الثانوية التي تعيق إيجاد حل سياسي للخروج من الأزمة. ودعا نعيسة كل فصائل المعارضة التي تحمل الوطن في صدرها وعقلها وقلبها إلى التركيز على الأولوية لأن سورية تحتاج لجهود جميع أبنائها وتتسع لهم جميعاً.

حضر اللقاء أعضاء الوفد الضيف وممثلون عن الاحزاب والتيارات السياسية الوطنية المعارضة من ائتلاف قوى التغيير السلمي، وشهد تفاعلاً في المداخلات والأسئلة والأجوبة التي شارك فيها أيضاً كل من الرفاق علاء عرفات ود. مازن مغربية وطارق الأحمد.

● **سانا + قاسيون**

«الأزمة السورية».. ندوة حوارية في عامودا!

◄ **مراسل قاسيون**

أقامت منظمة «عامودا» لحزب الإرادة الشعبية ندوة حوارية بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي حول الأزمة الوطنية السورية، تحت الشعارات التالية:

١ـ لقمة الشعب خط أحمر

٢ـ الشعب يريد وقف العنف

٣ـ الوطن في خطر ولا عذر لمتخاذل

٤ـ يا عمال العالم ويا أيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا

٥ـ معاً من أجل تغيير جذري بنيوي شامل.

وذلك بحضور حوالي ٢٠٠ شخص من ممثلي الحراك الشعبي السلمي بعامودا، وبحضور ممثلي عدد من القوى السياسية، والتجمعات الشبابية:

١ـ الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية

٢ـ حزب الاتحاد الديمقراطي «pyd»

٣ـ حزب الوحدة الديمقراطي (يكيتي – الوحدة)

٤ـ اللقاء الديمقراطي الوطني في سورية

٥ـ كوميتا بيبهار

٦ـ كونفدراسيون الطلبة الكرد

٧ـ تجمع شباب عامودا

٨ـ اتحاد الشباب الكرد (جوان كرد)

٩ـ الرابطة الكردية للمثقفين في عامودا

١٠ـ تجمع معا من أجل عامودا

١١ـ شخصيات وطنية.

وقد تم تغطية هذه الندوة من فضائية «كلي كردستان»gk وفضائية «سبيدا».

افتتحت الندوة بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الطبقة العاملة وشهداء سورية عموماً. بعدها تطرق الرفيق المحاضر «محمود عثمان» إلى الأسباب الأساسية لانفجار الأزمة الوطنية ، وذلك بفضل العامل التراكمي - تراكم في الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة - هذه العوامل أدت إلى انطلاق الحركة الشعبية مؤكداً على ما قلناه في الاجتماع الوطني التاسع بتاريخ ٢٠١١\١٢\٣ «إننا أمام حركة شعبية مستمرة و متصاعدة ولادة لحركة ثورية حقيقية وهذه الحركة بحاجة إلى حزب ثوري معاصر».

والتأكيد على أن «الحركة ليست عابرة كما تعامل النظام معها، وليست كما تعاملت معها المعارضة على أنها ستحتفظ بدرجة وعيها المنخفض.»

ـ الحرص على الحراك الشعبي يتطلب نقده والإشارة إلى أخطائه.



وأكد المحاضر أن الحراك الشعبي في الجزيرة كان سلمياً والشعارات التي رفعت كانت عبارة عن مطالب محقة لسكان الجزيرة وتطالب بها بشكل سلمي. ولكن هذه المظاهرات خرجت عن هدفها في بعض المناطق بعد رفع شعارات غير موضوعية.

وأكد الرفيق محمود عثمان أن المطلوب من الشعبين العربي والكردي وجميع القوميات الأخرى التوحد والنضال ضد كل أشكال الظلم الطبقي والقومي وتبني رؤية طبقية علمية لما فيه خير الشعبين والعمل من أجل حل مسألة الشعب الكردي والعمل من أجل تلبية حقوقه العادلة والمشروعة.

ثم تحدث المحاضر عن ظاهرة التسلح التي تفشت مؤخراً والظروف الذاتية والموضوعية التي أدت إلى هذه الظاهرة.

وحول المجموعات المسلحة قال المحاضر: «تقسم المجموعات المسلحة إلى مجموعات عفوية ومجموعات ثأرية وجهاديين وتكفيريين وميليشيات الفساد الكبير (الشبيحة) ولصوص ومجرمين».

وبيّن المحاضر أن الموقف المعارض هو أن تختلف مع النظام بواحدة أو أكثر من القضايا الاقتصادية و الاجتماعية - الديمقراطية - الوطنية.

وانطلاقاً من ذلك، فإن المعارض الذي يتفق مع النظام على طريقة توزيع الثروة فإنه لا يختلف معه إلا في قضية الكرسي.

وأشار إلى أن هناك قوى تحمل عقلية (القائد يصنع الجماهير)، وتحاول إرضاء الجميع وتطرق إلى دور قوى الإسلام السياسي على خط الأزمة.

و تحدث المحاضر عن دور الإعلام الرسمي وشبه الرسمي مؤكداً على أنه يعتمد غالباً على روايات خلبية، ويعتبر المسلحين جميعهم إرهابيين، ودور وسائل الإعلام الخارجي كيف تصنع وتخلق أحداثاً للتأثير في وعي المجتمع.

وفي الختام تحدث المحاضر عن ضرورة الحل السياسي للأزمة، وذلك من خلال العمل من أجل المصالحة الوطنية وملف المعتقلين والموقوفين والمفقودين والمهجرين وتعويض المتضررين ووقف العنف والعنف المضاد والحوار كخطوة لابد منها من أجل العمل لإيجاد مخرج آمن من الأزمة ورسم خريطة سورية الجديدة موضحاً في هذا السياق دور القوى التي تعيق العمل السياسي والحوار من المتشددين في النظام والمعارضة مؤكداً على ضرورة مشاركة الحركة الشعبية السلمية - والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير - وأن يكون الحوار علنياً ومباشراً وغير مشروط.

ثم أفسح المجال للمداخلات وتحدث كل من:

١ـ السيد إدريس بيران أكد أن شعار الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي غير كاف وأن الهيئة الكردية العليا تريد الفيدرالية.

٢ـ السيد إبراهيم شويش: نرجو أن نفكر ونعمل من أجل بناء سورية الجديدة - الأزمة الوطنية موجودة - المطلوب منا اليوم كحركة سياسية سورية وكردية التخلي عن أخطائنا بروح وطنية لوضعها في المسار الصحيح وأكد أن الهيئة الكردية العليا لم تطرح شعار الفيدرالية كحل للشعب الكردي.

٣ـ السيد مالك: أنتم، أي حزب الارادة الشعبية، تطالبون بتغيير النظام تغييراً جذرياً شاملاً وصنفتم المعارضة بين وطنية ولا وطنية وأكدتم على الحوار والمصالحة الوطنية، هل لديكم القدرة على توفير الضمانات لإجراء ذلك، ويجب ان تركزوا على حاجات المواطنين أكثر مثل الغاز والمواصلات والكهرباء والاتصالات.

٤ـ السيد عامر: تساءل قائلاً إذا سقط النظام هل بإمكان المعارضة قيادة وإنقاذ سورية من الهلاك.

٥ـ السيد خالد كنرش: إن رفع شعار الاعتراف الدستوري للشعب الكردي واجب وطني، كان المطلوب رفعه والنضال من أجله قبل الآن من الشيوعيين.

٦ـ السيد حميد عثمان: إن تحليل المحاضر للوقائع كان تحليلاً منطقيا وواقعياً، ولكن عنوان المحاضرة (الأزمة الوطنية في سورية) عنوان يثير الالتباس ويساوي بين الجلاد والضحية في رأيه، وأن الحراك الشعبي في البداية كان ثورة ثم تحول إلى أزمة ليس بسبب الحراك السلمي بل لأن النظام أراد تدويل المشكلة هرباً من أزمته الداخلية بعد عجزه وفشله في قمع الثورة.

٧ـ كونفدراسيون الطلبة الكرد: بصراحة إنها محاضرة منطقية بحتة وواقعية إلى درجة كبيرة، وأن الثورة في سورية ليست ثورة بالمعنى الحقيقي للثورات، لأن شعوب الشرق الأوسط بأكملها شعوب متعودة على العبودية ويجب علينا من خلال الفكر والفلسفة أن ندرك معنى الحرية التي ننشدها، أما الشعب الكردي فله خصوصية في سورية وله الحق كغيره من الشعوب في أن يحصل على حقوقه وحريته ناهيك عن لغته الأم.

٨ـ السيد إبراهيم سلفيج: أكد أن الاختلاف في الرؤية لا يفسد للود قضية، ويجب توجيه التحية إلى كل العمال بهذه المناسبة، وخاصة إلى عمال الفرن الآلي وعمال الكهرباء والمياه الذين بذلوا كل الجهد من أجل توفير لقمة الخبز وشربة الماء.

٩ـ السيد طالب سأل، أنتم تطالبون بالتغيير الجذري للنظام ولا تستطيعون تأمين قنينة غاز.

رد عليه أحد الحضور: نحن نطالب بالتغيير ولا نستطيع تأمين قنينة الغاز ولكن هناك من يطالب بإسقاط النظام ماذا أمّن لهذا الشعب المسكين؟

■■

نظام «الفرص الضائعة» ومعارضة الـ«لا حل»..

◄ **رمزي السالم**

يستحق النظام أن يُسمى بجدارة نظام الفرص الضائعة، فهو الذي فرّط بالفرصة تلو الأخرى منذ بداية الأزمة ولو استغلها بشكل صحيح لخرج هو بأقل الخسائر، وأنقذ البلاد والعباد من المصير الذي آل اليه، رغم أن جميع التوقعات والتحليلات كان تؤكد أنّ سورية لا تستطيع أن تكون جزيرة معزولة في عالم وصلت تناقضاته إلى الذروة، وفي أقليم تفرّغ فيه تاريخياً كل تناقضات العالم، وفي وطن طالما كان دريئة في مرمى المشاريع الدولية الاستعمارية. وفي ظل سياسات أتبعها النظام راكمت من المتناقضات والأزمات ما يكفي إشعال عود كبريت فقط حتى تشتعل الغابة على من فيها. رغم كل ذلك، تمت إدارة الأزمة بمنطق محاولة احتواء المجتمع، مع العلم أنه مجتمع تنتمي أغلبيته الساحقة عمرياً إلى الفئة الشابّة بما تحملها من حيوية واندفاع ورغبة مشروعة في التغيير، فئة لاتجد ما تخسره في النضال سوى قيودها وتهميشها، ومستعده أن تناطح كل الأدوات القمعية التي يمتلكها النظام بعد أن دفعتها السياسات الليبرالية الاقتصادية وإفرازاتها إلى أتون البطالة، والقهر الاجتماعي والأفق المسدود.

لقد تم التفريط باللحظة التاريخية بعد انطلاق الاحتجاجات في البلدان العربية، ولم تهيئ البلاد كما كان مفترضاً لتجاوز ما يمكن أن يترتب على انتقال العدوى من تونس ومصر إلى سورية، لابل حتى جملة «القرارات الإصلاحية» التي صدرت بعد انطلاق المظاهرات وأدتها الأجهزة الأمنية بسلوكها على الأرض، وجاء «اللقاء التشاوري» ليكون علامة بارزة ونافذة أمل، إلا أن نتائجه بقيت حبراً على ورق، وجاءت انتخابات مجلس الشعب التي كانت فرصة أخرى لتكون بداية للعمل بموجب المادة الثامنة الجديدة في البلاد، إلا أن الطريقة التي جرت بها الانتخابات والنتائج المعلبة والمسبقة الصنع زادت الهوة بين النظام والجماهير. وفي هذا السياق كان تشكيل الحكومة ذات الطابع الائتلافي والتي شارك بها قسم من المعارضة الوطنية متمثلة بالجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وفق بيان حكومي متوافق عليه إلا أن الوقائع الملموسة، أكدت وتؤكد أن الحكومة في واد وبيانها العتيد في واد آخر، بسبب تعنت متشددي النظام..وهكذا جاءت الفرصة تلو الفرصة ومعَ كل فرصة كان منطق التفكير السائد لدى هؤلاء، وقصر النظر السياسي، وشبكة المصالح وغيرها من العوامل منفردة أو مجتمعة تقوم بدور قوى عطالة قادرة على إجهاض أية محاولة للخروج الآمن من الأزمة.

معارضة الـ«لاحل»!

الوجه الآخر للأزمة– المأساة السورية، كان سلوك بعض قوى «المعارضة» السورية، وجاءت مواقفها ونتائج سياساتها لتؤكد حقيقة ساطعة، وهي عدم رغبة هذه المعارضة بالحل أصلاً، فهي التي حاولت« فرض» نفسها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري وحركته الاحتجاجية، وقاد هذا الرهط «المعارض»– بما وضع تحت تصرفه من منابر إعلامية ومالية واستخبارية– الحركة الاحتجاجية، من مأزق إلى مأزق..بدءاً بشعار «الإسقاط» وعسكرة الحراك، ورفض الحوار، أو وضع الشروط المسبقة عليه وصولاً إلى التنسيق العلني مع قوى دولية معادية، والدعوة المفضوحة إلى التدخل العسكري المباشر، وبعد أن «خذلتها» القوى الدولية الداعمة لها في مسألة التدخل المباشر، لم يكن أمامها، كما متشددي النظام، إلا «السعار» الطائفي، والمزيد من استجداء السلاح والمال من قوى بات واضحاً أنها تبيع الأوهام، ولاتريد فقط «إسقاط النظام» بحجة حماية الشعب السوري كما تدعي، بل تريد الإجهاز على ما تبقى من سورية كدولة عبر إدامة الاشتباك.

بين هذا وذاك غيبت إرادة أغلبية الشعب السوري ومنعت هذه الأغلبية من التأثير على اتجاه تطور الأحداث. وفي ظل الاستقطاب الحاد والمشوه المفروض على المجتمع السوري أصبحت الكلمة لمن يحمل السلاح الذي بات أغلبية السوريين يرفضون وجوده. جاء التوافق الروسي الامريكي، والإعلان عن عقد مؤتمر دولي خاص بسورية في نهاية الشهر الجاري، ليكون بمثابة امتحان جديد وربما أخير أمام الطرفين لكشف مدى امتلاك الجرأة على التوافق والانسجام مع آفاق هذه الفرصة التاريخية المقدمة للجميع لكي لاتخسر البلاد أكثر مما خسرت حتى الآن.

■■

أحداث بانياس... إما المصالحة الوطنية أو شفير الهاوية !

◄ مراسل قاسيون

الجو الاجتماعي المسموم الذي أعقب حوادث بانياس ينذر بعواقب وخيمة إذا لم يجر تطويقه، والواقع أن هناك بالفعل يداً آثمة اعتدتَ على الجيش العربي السوري، ولكن ما رافق العمليات العسكرية ضد المسلحين المعتدين، من وقوع خسائر بشرية ومادية على مستوى مواطنين أبرياء، وقعوا بين طرفي كماشة، هو أمر غير مقبول بكل المقاييس الأخلاقية والسياسية، ولا يجوز تبريره تحت أي مسمى بدواعٍ وحجج «أمنية وعسكرية».

والحق يقال إن الجيش العربي السوري كان براءً من هذه الممارسات التي ارتكبها ما يسمى بقوات الدفاع الوطني «اللجان الشعبية» والتي عملياً طعنت الجيش العربي السوري مثلما طعنه في الوجه الآخر، واعتدى عليه المسلحون التكفيريون الآثمون.

ولذلك واليوم قبل غداً... لا حل لهذه «الأزمة العميقة» إلا بانطلاق الحل السياسي الشامل، والذي من أولى أولوياته العمل الجدي والسريع والفوري بمفردات المصالحة الوطنية من تشكيل لجنة جدية، لمحاسبة كل من أراق دماً سورياً بريئاً بغير وجه حق، وكل من اعتدى على الجيش والمواطنين الأبرياء وأقدم وشارك في عمليات السرقة والنهب الواسعة، وتدمير وإحراق للممتلكات، مع ضرورة التأكيد على أن يكون الجيش العربي السوري هو الجهة الشرعية الوحيدة الحاملة للسلاح، والذي يقوم بممارسة الدور الأمني «وبشكل أساسي تواجد الجيش حصراً على الحواجز» ، خاصة بعد أن كثر الحديث عن فساد الأجهزة الأمنية ودورها في تمرير السلاح والمسلحين ورفع الاحتقان في المنطقة عبر استفزازات غير مبررة أبداً..

كما يجب أن يكون ضمن عمل اللجنة أيضاً تعويض كل من تضرر من المواطنين والعمل على استعادة الثقة ورأب الصدع الاجتماعي مما سيهيىء لاحقاً لعودة العائلات التي نزحت من بانياس وريفها خوفاً على حياتها ودون ذلك فإن هذا التصدع الاجتماعي إذا ترك على حاله فسوف يمهّد الطريق بالتأكيد لوقوع حوادث ومشاكل أخرى أعقد في المستقبل، وهو الأمر الذي ما برحت قوى التدخل الخارجي تحضّره وتجهّزه مع أعوانهم من قوى الفساد في الداخل بغية منع السوريين من الوصول إلى حل سياسي يصون الوحدة الوطنية ويبقي سورية وطناً واحداً موحداً ....

■■

الرقة تدخل في دائرة النار..!

◄ حسين شملان

بعد سنتين من الهدوء والأمان رغم الأزمة التي عصفت بالوطن ورغم وجود قوى القمع وتحول المدينة إلى ملجأ شبه دائم.. وبعد شهرين من استباحتها من المسلحين بمختلف مشاربهم، وتهجير غالبية سكانها ومن لجؤوا إليها من المحافظات الأخرى وخاصة توءمها دير الزور.. ها هي اليوم تصبح مدينة أشباح تعصف فيها الرياح ولم يبقَ فيها سوى حوالي ١٥٪ من سكانها، الذين لا يستطيعون التجول في شوارعها خشية القصف والقنص وخاصة في الليل.. حتى الكلاب الشاردة غادرتها ولم يبق يتجول فيها سوى حمار أعمى..!؟



دوائر الدولة نهبت وتوقفت عن العمل.. ومعاملها ومستودعاتها شُحنت إلى تركيا.. أحد المسلحين يعتبر شركة الكهرَباء وما تبقى منها ملكاً لبيت مال المسلمين، وفق المحكمة التي أسموها شرعية ويرأسها «دكتور» ويخضع لأمير..!؟

سبعة مليارات ونصف اختُفت من «المصرف التجاري» ولا أحد يعرف مصيرها إلاّ من سرقها. بينما العاملون لم يتقاضوا رواتبهم مدة شهرين، وها هم يدخلون الشهر الثالث.. مضخات «بئر الهشم» ما زالت متوقفة بعد القصف، وبالتالي ٣٠٠ ألف دونم دون ريّ..

محصول «القمح» المتبقي، يأبى الأهالي بيعه للتجار بسعر بخس ١٧ ليرة، وهم عاجزون عن تسويقه للدولَة أو نَقله إلى المحافظات القريبة، وأولها دير الزور لأن أجرة الشاحنة ٤٠ ألف ليرة..

محصول القطن لم يزرع، وأسعار البذار والسماد حلقت في السماء، وكلفة حراثة الدونم ارتفعت من ١٤٠٠ إلى ٤٠٠٠ ليرة سورية.

معمل «السكر» نُهب وخُرب ودُمّر، ومحصول «الشوندر» بقي في الأرض، حتى علفاً لا يمكن استخدامه، لأنّ الثروة الحيوانية تكاد تنقرض والذبح طال الإناث ووصل سعر «النعجة» إلى ٤٠ ألف ليرة.. وسعر الكيلو غرام الواحد من «العلف» وصل إلى ٤٠ ليرة.. والكيلو غرام الواحد من «اللحم» بـ ١٠٠٠ ليرة سورية..

طلاب الشهادتين (الإعدادية ـ الثانوية) انقطعوا عن الدراسة وتفصلهم أيام معدودات على أصابع يد واحدة عن الامتحانات ولا يعرفون إلى أين يتجهون.. طلاباً الجامعة كإخوتهم الأصغر في الشهادتين لم يبقَ لهم من سبيل..

قصف يودي بحياة العشرات بين قتيل وجريح، العنف قائم على قدم وساق، والمسؤولون المقيمون خارج المحافظة يتنعمون، ويطالبون العاملين بالعودة إلى عملهم وإلاّ لن تصرف رواتبهم، وليموتوا قتلاً أو قهراً أو جوعاً.. أو يقعوا تحت سيطرة المسلحين وأوامرهم أو عليهم الالتحاق بدير الزور أو الحسكة، وعليهم أن «يطيروا» فوق الحواجز الأمنية وخاصة في «عياش» وعند «الطلائع» على مدخل دير الزور، حيث يتم اعتقال من يمرّون عليها.. أو يعبرون عن طريق الجزيرة ليصبحوا تحت رحمة المسلحين وهيمنتهم..

من اجتاحها وادعى أنه بديل للنظام مارس النهب والتدمير والاعتقال والقتل والقمع، بل صاروا يمنعون الصحف، ويروجون مطبوعات خاصة بهم، فيها آيات وأحاديث تبرر أعمالهم وجرائمهم، وأنهم خلفاء الله في الأرض يفتون بما يشاؤون..

المواد الغذائية ارتفعت أضعافاً مضاعفة وكذلك الخضار، لأنها لم تزرع وما يأتيها من ريف حلب لا يمكن مقاربة أسعاره النارية، وحتى ما يسمى مساعدات أصبح يباع لدى تجار الأزمات ومنها «البطاطا التركية» ..

رغم كل هذه المأساة حاول بعض الأهالي تنظيف مدينتهم بما تبقى من جرارات، ويسعى شبابها لتشكيل لجان تحافظ على ما تبقى من أطلال مدينته ويبعثون فيها الحياة، وهم يرفضون طرفي العنف والنهب والقتل ويريدون الخلاص وحلاً سياسياً سلمياً يحقق التغيير الجذري والشامل، يحقق كرامة الوطن والمواطن ..وقد حاول البعض أيضاً واستطاع الذهاب إلى دير الزور وتحويل بعض الرواتب لقسم من دوائر الدولة..

فمن ينقذ الرقة ويخرجها من دائرة النار التي لم ولن تكون برداً وسلاماً عليهم..؟

■■

حديث السويداء

◄ وسيم العفيف

مفتاح أي حديث عام في السويداء: «يلعن أبو هالحرامية... ما متنا بالرصاص بدهن يموتونا ذل وجوع...!». بالفعل بلغت وقاحة تجار الأزمة ونفوذهم من فاسدي جهاز الدولة درجة العماء، الواقع المفجع يصعب على المرء تصديقه، كل منطقة من سورية لم تنج من عجائب ومفارقات الأزمة إلا أنها في السويداء بأكثر أشكالها فجاجة. ليس خافياً على أحد من عموم أبناء المحافظة الاتفاق الوطيد _ الضمني سابقاً والمعلن حالياً_ بين التجار الكبار المسيطرين على المواد الاستهلاكية بمختلف أصنافها واستخداماتها وبين المتحكمين بالقرار في الجهاز التنفيذي، فالمحروقات والرز والسكر والدجاج واللحم والخضروات والفواكه والمتة..الخ، باتت جميعها كوابيس يعانيها من يعيش في السويداء أضعافاً مضاعفة عن أية منطقة أخرى في سورية. الأدلة والحوادث كثيرة وخطيرة، فكم من تاجر هدد الجهاز الرقابي أنه في حال تنفيذ الغرامات والعقوبات اللازمة بحقه سوف يوقف دخول المواد إلى المحافظة، أي بشرح بسيط هو الوحيد القادر على تأمين تلك المواد ولا اعتبار أبداً للدولة و مقدراتها ودورها في تأمين حاجات الناس، فالنهج الليبرالي الذي ما زال الجزء الأكبر من حكومة الأغلبية يصر على تطبيقه كان قد فتح على مدى السنوات العشر الماضية كل المنافذ أمام القطاع الخاص وأضعف القطاع العام وخسّره حتى استطاع تغييب دوره الراعي و الحمائي لأغلبية الشعب، واستمرار هذا النهج اليوم، بل والمغالاة في تطبيقه جعل الناس بهذا الضعف والعجز أمام حيتان المال والنهب والفساد لتمارس دورها اللاوطني واللاإنساني، ولنا فيما حدث في محافظة الرقة نموذج صارخ.

«يريدون الدم في المحافظة، هم يريدون ذلك..» يعلنها كل عامل وموظف وربة منزل وطالب مدرسة، هذا التخوف من استمرار الاحتقان والاستفزاز حتى نقطة الانفجار وسيطرة الفوضى، التحذير من هذا الخطر ليس مجازاً ولا توقعاً فالإحباط الناتج عن عجز النظام وتخلف بنيته وعقليته والأخطاء الكثيرة المتكررة وغياب القرار السياسي الحقيقي بضرب الفساد ، وبالمقابل النموذج غير المرضي وحتى اللاوطني في جزء كبير من المواقف التي اتخذتها أجزاء كثيرة من المعارضة، وما نتج من مآس وخسائر للبشر والحجر بسببٍ الصراع العبثي الدامي بين الطرفين، كل ذلك أوصل الناس إلى مراحل متقدمة من اليأس والعجز وهي الأرضية المناسبة للاعقلانية والفوضى وضرب الحس الوطني، وما نقول قولنا هذا إلا وقد شهدنا سنتين من تكرار الأحداث ذاتها بالتراتبية ذاتها والدمار والموت ذاته..

■■

الطرق الزراعية في محافظة طرطوس

إما الإهمال أو التنفيذ السيئ

◄ محمد سلوم

تعاني المناطق الجبلية في محافظة طرطوس من وعورة الطرق الزراعية على قلتها، مما يزيد من معاناة المزارعين في نقل محاصيلهم أو القيام بعمليات الخدمة لأراضيهم الزراعية، ونتيجة لتداخل أشجار الزيتون مع المناطق الحراجية تظهر الخسائر الكبيرة في حالات الحرائق وخاصة في المناطق غير المخدمة طرقيا.



قامت مديرية الزراعة منذ سنوات بشق طرق زراعية في مناطق متعددة شملت شبكة لا بأس بها من الطرق لكنها غير كافية، وكان من الأفضل لو قامت الوزارة بخطة لشق طرق بحيث تخدم أكبر عدد ممكن من الأراضي الزراعية، مع العلم إن معظم هذه الطرقات كانت سابقا طرق ضيقة تخدم الراضي الزراعية بواسطة الحيوانات، ونتيجة لطبيعة الأراضي وشدة انحدارها وغزارة الأمطار عليها يجعلها تخدم موسم أمطار واحد فقط في معظم الأحيان، وبالتالي لا تستطيع أي آلية العبور عليها أطلاقا، وتعود إلى عهدها السابق من انجراف التربة ونمو النباتات الحراجية والأعشاب عليها مما يخرجها من الخدمة بعد انجازها بفترة قصيرة، ونتيجة لتداخل القرى والمنازل في مناطق متعددة تصبح هذه الطرق ضرورة ملحة ليس فقط لخدمة الأراضي بل لربط هذه القرى ببعضها بطريقة أيسر وأقصر من الطرق السابقة، لذلك يصبح من الضرورة تعبيدها، والقسم الذي تم تعبيده ونتيجة للتنفيذ السيئ كثيراً ما يخرج من الخدمة أيضا أو بحاجة إلى صيانة بشكل دائم، وسواء كان المنفذ شركة عامة أو متعهد خاص على الجهات المعنية بذلك أخذ هذه الملاحظات الفنية بعين الاعتبار سواء كان أثناء الدراسة أو أثناء المتابعة والتنفيذ، وما يدعو للاستغراب بأنه منذ عشرات السنين عندما لم تكن مؤسساتنا قد غصت بهذا العدد الهائل من المهندسين كانت هذه الجهات بكادرها البسيط وآلياتها المتواضعة تحفر قناة لمجرى مياه الأمطار (سكر) بشكل موازي لكل طريق يتم إنشاءه، والفرق بين الأمس واليوم بأنه كان هناك رادع أخلاقي وقانوني إلى حد ما مع شعور بالمسؤولية اتجاه الأملاك العامة أكثر من اليوم.

هناك الكثير من القرى التي تحتاج لشق طرق زراعية، وهناك الكثير من العرائض والشكاوى قدمت من الأهالي إلى الجهات المعنية وخاصة باسم محافظ طرطوس، منها لشق طرق جديدة ومنها لتعبيد الطرق التي تم إنشاؤها ولم تعد صالحة، لكن الاستجابه بطيئة ونادرة، وهناك طرق منذ سنوات طويلة والأهالي لم يتركوا جهة إلا وطالبوها لتعبيد طرق أنشأت سابقاً لكنها لم تنفذ حتى الآن، على سبيل المثال لا الحصر(في قرى اسقبولي – بيت السلطان – بدرية ...)، في حين يلاحظ الأهالي بأن هناك أراض لجهات معينة وتعود ملكيتها لأحد المتنفذين في الدولة قد تم فتح طرقات إليها وتم تعبيدها بشكل جيد، لذلك نقترح على المواطنين الذين لا يستجاب لطلباتهم بذلك أن يقوموا بإهداء أحد المسؤولين قطعة أرض مجانية بين عقاراتهم،أوفر لهم من الانتظار والمطالبة والترجي وأحيانا الإكرامية لهذا وذاك (ويا دار ما دخلك شر).

■■

معمل غاز دير الزور: خسائر «الأخطاء» وفساد كامن..

◄ دير الزور- خاص قاسيون

أصيب معمل دير الزور للغاز بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٠ بثلاث قذائف مدفعية ناتجة عن «خطأ» وفق ما تحدثت المصادر المختصة في أجهزة الدولة، ورغم تعهدها بالعمل على تجنيب المعمل أية اشتباكات، إلا أن البعض هناك مازال يؤكد، ويشتكي من نزول قذائف قريبة في بعض الأحيان على بعد ٣٠٠ متر فقط.



ظل معمل دير الزور عاملاً أثناء الأحداث ورغم أنه لم يعد يزود المناطق الداخلية بالغاز المنزلي، إلا أنه لا يزال يمد محطات الطاقة الكهربائية بحاجاتها، حيث يشكل إنتاجه حوالي ١٠٠٠ ميغاواط، أي ما يغذي ٤٠٪ وأكثر من حاجات محطات الكهرباء السورية وهو لا يزال مستمراً بتوريد هذا الغاز حتى اللحظة للمحطات، وذلك بفضل عماله الشجعان المواظبين على العمل رغم كل الظروف.

أضرار بالمليارات

أصيب المعمل بأضرار جسيمة تقدّر بمليارات الليرات السورية، فأكبر الخسائر جاءت من نصيب مستودع «قطع التبديل»، حيث قدّرت خسائر هذا المستودع وحده بحوالي (٧ مليارات ل.س) ، فهو مليء بالآلات والمعدات، كما أصيبت مولدة الكهرباء الخاصة بقسم الإدارة، وخرجت المحولة الأساسية (٦,٦ كيلو فولط) عن الخدمة نتيجة الإصابة أيضاً. كما تعرضت محطة تصفية مياه الشرب لأضرار جزئية إضافة لأضرار في خزان مياه الخدمة وهو بسعة (١٩٠٠) م٣، وتعرضت محطة «الطبابة» أيضاً لأضرار مادية طفيفة.

عمال منهوبون

في موازاة ذلك ورد لـ «قاسيون» بعض المعلومات التي تشير إلى حالات فساد تتطلب تحقيقاً عاجلاً، فقد اشتكى عمال المعمل المواظبون على عملهم منذ فترة، وتحديداً في شهر نيسان من حرمانهم من الحوافز وهي (٣٥٠٠ ل.س) لكل عامل عن شهر نيسان، وقد برر المدير العام هذه الخطة بأنها نتيجة لضغط النفقات في ظل الأزمة، لكن ومع إصرار العمال على حقهم وتلويحهم بالإضراب تراجعت الإدارة عن هذا الإجراء وتعهدت بمنحهم الحوافز في الشهر اللاحق، ولكن ما تم صرفه في شهر أيار هو فقط (٣٠٠٠ ل.س) لكل عامل دون تبرير اقتطاع الـ (٥٠٠ ل.س). ويقول أحد العمال أنه في الوقت الذي تؤكد فيه بعض مصادرهم أن الوزارة تقوم بصرف اعتمادات فوق عادية للمعمل تشمل ضمناً حوافز العمال إلا أن الإدارة ادعت غير ذلك!!

مصاريف غير مبررة

الملاحظ أيضاً أنه في الوقت الذي تتحدث فيه الإدارة عن احتمالات تقشف فرضت على أساسها اقتطاع الحوافز في شهر نيسان، كانت بعض النفقات الإدارية تتزايد، حيث يقول البعض إن مصاريف استئجار سيارة واحدة من سيارات مدير المعمل الثلاث الموجودة تحت بند «خدمة العمل» هو ١٠٠ ألف ليرة سورية شهرياً، أي أن مصاريف المعمل على سيارات المدير تبلغ (٣٠٠ ألف ليرة سورية) شهرياً.

كما أشار بعض العاملين إلى أن الإصلاحات في بعض الأقسام المتوقفة غير ذات جدوى. فقسم خطوط التبريد البروبان (wsac) وخط (الديز) هي خطوط متوقفة بسبب ارتباطها بمحطات خارجة عن الخدمة ولا يوجد جدوى اقتصادية من إصلاحها حالياً، وهو ما استهجنه البعض حول ضرورة صرف مبالغ ضخمة في إصلاح أقسام لن يستفاد منها حالياً، مما قد يشير إلى فساد في صفقات شراء «غير مبررة» لبعض المعدات ذات التكلفة العالية.

إن المؤشرات الواردة أعلاه تستدعي مباشرة تسليط الضوء على هذا القطاع الحيوي وما يتعلق فيه من مافيات وقوى فساد تسعى إلى الإثراء والنهب على حساب العمال والوطن.

■■

الصراع في سورية يحرم آلاف الطلبة من حق التعليم

◄ إعداد : محمد هاني الحمصي

تدخل الأزمة السورية عامها الثالث وسط استمرار الصراع المسلح والعنف الدموي في معظم أرجاء البلاد، وفي ظل غياب الحل السياسي الواضح يزداد التدهور في الوضع الإنساني والاقتصادي والمعيشي للإنسان السوري مما ينعكس سلباً وبشكل واضح على قطاعي الصحة والتعليم، حيث تعتبر سورية من الدول المتميزة بهما عربياً قبل الغوص في وحول الأزمة.



المدارس ليست بمنأى عن الصراع!!

خسرت البلاد خسائر كبيرة في قطاع التعليم خلال هذه الأزمة المستمرة، تجلّت في الخسارة الكبرى في البنية التحتية والبشرية، متمثلة بالخسائر الفادحة في الأبنية المدرسية، ونزوح الكادر التدريسي والطلاب، حيث أصبحت المدارس في الكثير من المناطق خاوية، فلا جرس يقرع ، ولا تلميذ يدرس، ولا معلم يأتي بعد أن علا صوت القذائف والرصاص على صوت الدراسة والعلم، فالاضطرابات والأحداث الساخنة الحاصلة في (الغوطة الشرقية) مثلاً أدت إلى إغلاق جميع المدارس، وأيضاً في مناطق (كفر بطنا ـ المليحة ـ جسرين ـ حمورية).

يقول «هشام»، أستاذ مادة اللغة العربية في ثانوية الغوطة الشرقية في كفر بطنا: «لم تكن المدارس في ريف دمشق بمنأى عن العمليات العسكرية والقصف المستمر، لذلك تجد أنها منذ منتصف العام الماضي قد أغلقت تقريباً جميعها عدا عن الدمار الذي أصاب بعضها كما حدث في مدرسة (سقبا) ، ناهيك عن غياب الطلاب وعدم حضورهم بسبب عملية النزوح المكثفة أو امتناع الأهالي عن إرسال أطفالهم إلى المدارس خوفاً عليهم من أية حوادث مفاجئة».

تدهور مستوى الطلاب

وتقول الآنسة «هدى» وهي محاسبة: «أنا مقيمة في التل، وإخوتي مازالوا يدرسون في المدارس، برأيي أن وضع المدارس السورية أصبح مزرياً بالعموم، وذلك لغياب الأمن والاطمئنان والانتظام بالدوام ، مما أدى إلى تدهور واضح في المستوى النفسي والدراسي للطلاب، لقد أصبح هناك استهتار واضح في معظم المدارس، حتى أن الكثير من المعلمين أصبحوا يتغيّبون عن الدوام بسبب الأزمة عدا عن أن الكثير منهم قد باع ضميره فتجدهم (عم يعطوا الحصة الدراسية رفع عتب) دون أي شرح أو رغبة».

في حين يقول الدكتور «حسن» بحسرة وألم: «إن المدارس في قدسيا ليست مغلقة بل ما زالت مفتوحة على رغم من الأزمة، غير أن معظم الأهالي هم من توقفوا عن إرسال أطفالهم إلى المدارس خوفاً عليهم من عمليات الخطف، وتنامي المشاعر العدائية بين المدرسين والطلاب. وقد ازدادت هذه العمليات في قدسيا حتى إني أصبحت الآن أخاف على ابني من الخطف أوالقتل برصاصة طائشة».

(٢٤٠٠) مدرسة متضررة

إن العنف المتصاعد في سورية والقتل والاختطاف أدى إلى غياب الطلاب وإغلاق معظم المدارس، وهذا ما أكدته «اليونسيف» في بيانها الصادر مع بداية العام ٢٠١٣ ، يؤكد هذا البيان: أن «ما لا يقل عن (٢٤٠٠) مدرسة تعرضت لأضرار جزئية أو كلية، منها (٧٧٢) مدرسة في إدلب، و (٣٠٠) في حلب و (٣٠٠) في درعا، وأنه تستخدم ما يزيد عن (١٥٠٠) مدرسة لإيواء النازحين، وتستخدم بعض المدارس من قوات النظام والجماعات المسلحة».

وأشار البيان إلى «قتل ما يزيد على (١١٠) مدرّسين وترك العديد منهم العمل وانخفض نسبة حضور المعلمين إلى ٥٥٪ في القطر».

وهذا يعني حتى في المدارس الآمنة المكتظة بالطلاب وفي الفترة الأخيرة كان الطلاب يقضون أوقاتاً كبيرة دون وجود معلمين في الصف يضبطون أوضاعهم، أو يقضون أوقاتهم في الباحة المدرسية، بسبب النقص الواضح في الكادر التدريسي، وفي الكتب، حيث أن أغلب الطلاب في المدارس السورية أيضاً لم يحصلوا على الكتب المدرسية حتى هذه اللحظة، إضافة إلى الكثافة الطلابية ، حيث فرضت الأزمة نفسها على مدينة دمشق إذ ارتفعت الكثافة السكانية بشكل غير مسبوق وبأرقام مخيفة، نتيجة نزوح الكثير من العائلات من المناطق الساخنة، حيث أصبح الآن يتواجد في الصف الواحد قرابة الـ (٥٥) طالباً أحياناً، بعد أن كان عدد الطلاب ٣٥ كما هو الحال في مدرسة (ركن الدين).

المدارس تعاني... والتقاعس مستمر

هذا الازدحام خلق مشاكل جدية حتى في مدارس المناطق الهادئة، و«اضطر» إلى استخدام العنف مع التلاميذ لعدم قدرتهم على ضبط هذا الكم في الشعبة الصفية الواحدة. يقول «أبو خالد» وهو مدرس في إحدى مدارس العاصمة: «من الصعب أن يتحمل المدرس مدة ست ساعات متواصلة النزاعات بين الطلاب، إضافة إلى مشكلة اختلاف البيئات الاجتماعية بين الطلاب وبالتالي سيضطر مجبراً لا بطلاً إلى استعمال أسلوب الضرب ولو لم يرد هو ذلك».

حقيقةً لقد كانت الظروف التي عاشتها معظم المدارس السورية صعبة جداً، وعلى الرغم من محاولات وزارة التربية، غير أن المدارس السورية بقيت تعاني من مشاكل عديدة مثل العدد الكبير لطلاب الصف الواحد في مدرسة معينة، والذي قد يصل أحياناً إلى ٧٥ طالباً في الصف الواحد – فقدان الكتب الدراسية ـ عدم كفاءة الكادر التدريسية ـ وغيابه عن إعطاء الحصص الدرسية تأجيل الترميمات الضرورية في أبنية الكثير من المدارس بسبب التطور الخطير للصراع المسلح الدامي والنتائج الكارثية للأزمة الشاملة في البلاد وتقاعس الجهات المعنية عن القيام بمسؤوليتها تجاه المواطنين والوطن.

■■

من الذاكرة



نحو الأفضل

◄ محمد علي طه

«حكايتنا ملونة لأن حبيبتي يسقي سحاب
الوصل عينيها
ورعشة شوقها خضراء
تدغدغ قفرنا الموحش
ولولا دفقنا الأحمر
على قيثارة الشاعر
لقلت لكم مسكين هو المولود في الحاضر
سبيل مسيره موصد».

شيئان اثنان نقيضان يبرزان كسلاحين بأيدي وعقول الناس يتصارعان صراع الأضداد في عالم الكفاح الإنساني في سبيل (أن يعيش البشر بشراً أو أن يبقوا خدما بين أيدي المتسلطين الظالمين) ومن قاموس حياتنا اليوم المفتوح أمام كل من يسعى إلى خوض معركة التغيير نحو الأفضل، نبدأ من الصفحة الأولى عسانا نتفق على رسم معالم طريقنا بوضوح وجلاء.

في باب «الوطن» فصل «الانتماء» تقول المقدمة:إن الوطنية مفردة تعني اصطفاف أبناء الوطن متكاتفين، بل متلاحمين لبناء وطنهم والدفاع عته بالمهج والدماء، وهذا ما تجسد واقعاً في تاريخ وطننا الغالي سورية البطلة.ففيه ما يشرف جميع أبنائها، وبعودة سريعة إلى سجل ثوراتها التي خاضها الشعب السوري منذ الحكم العثماني حتى الكفاح الدامي ضد الاحتلال الفرنسي إلى الجلاء ومعركة البناء والتصدي للمشاريع الاستعمارية والأحلاف العسكرية والكيان الصهيوني، تتأكد للجميع بالأدلة والشواهد تلك الحقيقة الناصعة التي تحدثنا عنها،حقيقة وطنية شعبنا التي رضعها مع حليب الأمهات،فآلاف الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن الوطن – من شهداء السادس من أيار عام١٩١٦ وشهداء ميسلون والثورات السورية في الساحل والشمال والجزيرة والفرات وحماة وحمص ودمشق وحوران وجبل العرب – الذين عرضت جثثهم في ساحات المدن وبخاصة في دمشق العاصمة لإرهاب شعبنا وإبعاده عن الانخراط في صفوف الثورة، هم الأبطال الذين جسدوا بدمهم شعار الثائرين (أيها السوريون هبوا للكفاح..الدين لله والوطن للجميع)، ومن الذاكرة استرجع ما بقي فيها من صور العدوان الوحشي على دمشق في ٢٩ أيار عام ١٩٤٥ ومنظر البرلمان وقد تهدمت أجزاء منه جراء ما أصابه من قنابل ورصاص، وأذكر من شهدائه ابن حارتنا البطل أحمد الأومري، وأتذكر فرحة الجلاء والعرض العسكري الأول وما تلاه من احتفالات عبر سنوات وعقود عديدة وكل احتفالات عيد العمال العالمي، ومن الأخيرة أذكر حادثة هامة جرت خلال مظاهرة الأول من أيار عام ١٩٧٥، فقد كنت حينها عضواً في قيادة منظمة دمشق لاتحاد الشباب الديمقرطلي، وكلفت بالإشراف على مشاركة الشباب في تلك المظاهرة، بينما كلف الرفيق الدكتور نبيه رشيدات بالإشراف على مشاركة الرفاق، وعندما وصلنا إلى منتصف المسافة بين البرلمان ونادي الضباط، حاول الأمن فض المظاهرة فحدثت مشادة وهتف الزميل الاتحادي عماد ظاظا وهو على كتفي أحد زملائنا (وحد.. وحد.. يا يسار)، فأنزلته قائلا (هدول أمن.. مو يسار) فاقترب مني أحد مسؤوليهم وأمسك بذراعي وهو يقول (تفضل معنا)،فقلت له (في العافية) وانتزعت يدي من يده واندفع الشباب حائلين بيني وبينه، وبعدها بقليل ألقي القبض على الزميل عماد جراء هتافه ضد كبار التجار والطفيليين، وأودع سجن المزة العسكري، وكل عام ونضال الطبقة العاملة ضد مستغليها، ونضال شعبنا ضد جميع أعدائه وناهبيه بخير وانتصار .

■■

الاتصال والتواصل زمن الحرب..
سوريون يُجبرون على أنماط جديدة وشركات أجنبية تدخل الحدود

◄ حازم عوض – قاسيون

فرضت الأزمة السورية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، المترافقين مع النزاع المسلح وخطورة التنقل وصعوبة التواصل والاتصال، أساليب وأنماطاً لحياة جديدة، لم يألفها السوريون سابقاً، أو لم تكن أساسية في حياتهم كما أضحت اليوم.

انقسام بعض المناطق والمحافظات في سورية إلى فئتين «آمنة وغير آمنة»، دفع السوريين إلى اللجوء لأنماط حياتية مختلفة عن السابق للتواصل فيما بينهم سواء داخل المنطقة الواحدة، أو بين عدة مناطق على اختلاف تصنيفها من حيث الأمان.

شركات اتصال أجنبية على الأراضي السورية!!

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها صحيفة «قاسيون» من خلال التواصل مع بعض الأشخاص، فقد تبيّن أن العديد من سكان المناطق الشمالية السورية وخاصة القامشلي والحسكة، والمناطق الجنوبية المتوترة على الحدود مع الأردن، لجؤوا إلى استخدام خطوط اتصالات خليوية من شركات الدول المجاورة ، للتغلب على قضية انقطاع الاتصالات المحلية بشكل متكرر ولفترات طويلة، وعمدوا أيضاً إلى استخدام الانترنت الفضائي بدلاً من الداخلي الذي انقطع عنهم منذ مدة طويلة.

سكان المناطق الآمنة، مازالوا يعتمدون شركات الاتصال الخليوي المحلية، إلا أن ذلك لم يمنعهم من إيجاد وسائل أخرى بديلة أرخص وأفضل منها، خاصة في ظل تردي جودة تغطية شبكة هذه الشركات، وعدم خفض تعرفة المكالمة الهاتفية رغم ارتفاع قيمة نفقات الفرد اليومية التي فرضت عليه مؤخراً، عدا عن تدني حركة التنقل بين أفراد العائلة الواحدة للزيارات المعتادة سابقاً لسخونة الأحداث.

«فايبر» و «وتس أب» بدلاً من الـ mtn و syriatel

وكان البديل عن شركات اتصال الهواتف النقالة المحلية (سيرياتل) و (ام تي ان) في المناطق الآمنة أو «الباردة»، تطبيقات وبرامج محادثة (صوتية أو مكتوبة) تنصّب على الهواتف النقالة مثل برنامج (الفايبر) وبرنامج (الوتس آب)، حيث تعتمد هذه البرامج على الاتصال بشبكة الانترنت فقط، ما يوفر من نفقات المواطن على الاتصالات الخليوية.

وتبلغ كلفة دقيقة الاتصال الواحدة عبر الهاتف النقال في سورية وبشكل وسطي ٦ ليرات سورية، والحديث لمدة ٥ دقائق، سيكلف المتصل ٣٠ ليرة سورية، وإذا كان لديه ٥ أشخاص يتطلب أمرهم الاطمئنان عليهم يومياً في ظل الأوضاع الراهنة، فإن التكلفة ستصل إلى ١٥٠ ليرة بشكل يومي، وبتكرار الاتصال لمدة ٣٠ يوماً فإن التكلفة ستبلغ حوالي (٤٥٠٠ ليرة سورية) بالشهر ، أي ما يفوق ثلث راتب غالبية الموظفين السوريين، الذي ما زال على حاله منذ سنتين، رغم زيادة سعر صرف الدولار الأميركي إلى أكثر من ضعفي ما كان عليه قبل الأزمة.



وبمقارنة هذه المعادلة بتكلفة الاتصال عبر الانترنت الذي يكلف وسطياً كل شهرين من (١٣٠٠ ليرة سورية) إلى (٢٠٠٠ ليرة)، سواء لخطوط (ADSL) أو باقات الـ)ثري جي(، ستكون برامج الانترنت أقل تكلفة بشكل كبير.

رسائل ورقية وشريط كاسيت

انعدمت الاتصالات نهائياً في بعض المناطق الساخنة، ومنذ فترة طويلة، مثل حلب وريفها وريف حماة وأدلب، ولم يستطع جميع سكان هذه المناطق الحصول على خطوط اتصال خليوية من دول مجاورة أو ما شابه، للتواصل مع أقربائهم بدمشق أو غيرها من المحافظات، ما دفعهم إلى العودة «للرسائل الورقية» أو «أشرطة الكاسيت الصوتية» التي تسجل بعد استحضار الكهرباء عبر المولدات.

«ساعي البريد» في هذه الحالة، يكون سائق شاحنة أو باص صغير أو بولمان خاص، أو شركات النقل، التي ترسل عن طريقها الرسالة أو الكاسيت وتسلّم للشخص المعني في المحافظة أو المنطقة الأخرى عن طريق عنوانه أو الاتصال به من قبل «الساعي».

تقطّع أوصال بعض الأسر السورية، وخاصة التي لديها طلاب يدرسون أو أشخاص يعملون في محافظات أخرى وخاصة الساحلية منها، تطلب إيجاد سبل جديدة أكثر أماناً للسفر المتكرر لهؤلاء، أو لم شمل الأسرة كل فترة، حيث لجأ بعضهم إلى جعل الأراضي اللبنانية طريقاً خارجياً أكثر أماناً للسفر، بدلاً من العبور داخلياً عبر محافظات ساخنة براً، أو الذهاب إلى مطار دمشق الدولي الذي يشهد طريقه توترات أمنية بين الحين والآخر.

المشي أو دراجة هوائية وتكسي جماعي

داخل المحافظات الآمنة، ونتيجة الازدحام المروري اليومي الناجم عن طوابير السيارات المصطفة لساعات أحياناً على بعض حواجز الجيش السوري لضرورات أمنية معينة، دفع المواطنين إلى الاستغناء عن وسائل النقل نهائياً وخاصة عند قصدهم لأماكن قريبة نسبياً، فالسير على الأقدام الحل الأمثل لهذه الحالة.

أزمة فقدان البنزين المتكررة، والازدحام الذي تم التنويه إليه، أجبر أصحاب السيارات الخاصة على الاستغناء عنها ، مقابل استخدام الدراجات الهوائية، في حين اضطر بعض المواطنين الذين يقطعون مسافات طويلة يومياً للوصول إلى أعمالهم، أن يعتمدوا سيارات «التكسي» الجماعية التي تقل حوالي ٥ ركاب في آن واحد يقصدون طريقاً واحداً، ليتم تقاسم الأجرة فيما بينهم.

ارتفاع تسعيرة وسائل النقل مؤخراً نتيجة غلاء المحروقات، وتردي الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، قيّد حركة المواطنين نسبياً، ما دفع غير المضطرين للتنقل يومياً، إلى اعتكاف منازلهم واعتزال حياة المدينة.

ويشار إلى أن أغلب ممارسات وعادات السوريين اليومية قد تبدلت إلى منحى آخر، وذلك تكيّفاً اضطرارياً مع ظروف الأزمة الراهنة في البلاد، فقد طال هذا التبدّل العادات الغذائية والشرائية والاجتماعية وغيرها.

■■

الخبز ليس خطاً أحمرَ في محافظة اللاذقية!!

◄ مراسل قاسيون

في ظل ما يعانيه الشعب السوري من ويلات الأزمة من عنف ودمار ونزوح وحصار وظروف معيشية صعبة، ونتائجها الكارثية على مختلف المستويات، كان الشعار المطروح: «حاجات المواطن الأساسية خط أحمر»، وفي مقدمتها مادة «الخبز» لحماية الحد الأدنى من مقومات البقاء.

إلا أن أصحاب النفوس الضعيفة وتجار الأزمة وقوى الفساد استمرت في ممارسة أعمال النهب والسرقة والتعدي على لقمة المواطنين وكرامتهم، حيث لا «خط أحمر» يلجمها عن الجشع والربح ومراكمة الأموال وجمعها على حساب قوت الشعب، بل كل الخطوط خضراء. ففي مدينة جبلة، تقوم الأفران الخاصة (المخابز) بالتلاعب بالكميات المخصصة للمواطنين والأوزان، والغش في ظل غياب الرقيب والحسيب، ودون خوف، ففي أغلب هذه الأفران لا يتجاوز وزن الربطة الواحدة من مادة الخبز (١١٠٠غ)، وبعضها أقل من ذلك، ونوعية الخبز سيئة نتيجة نقص مادة الخميرة في عجينة الخبز، إضافة إلى قيام أصحاب هذه الأفران ببيع مادة الطحين، المحجوبة عن بيعها خبزاً للمواطنين ضمن مخصصاتهم، وبأي كميات عبر قنوات خاصة (دكاكين مجاورة) وبسعر ٢٠ ل س للكيلو الواحد، ونذكر من هذه الأفران ما يلي:

ـ فرن «سيانو»: حيث لا يتجاوز وزن الربطة الواحدة من مادة الخبز (١٠٥٠غ).

ـ فرن «غنيري»: حيث لا يتجاوز وزن الربطة الواحدة (١٠٤٠غ).

ـ فرن «كفردبيل»: حيث لا يتجاوز وزن الربطة الواحدة (١٠٥٠غ).

وبالتالي «الدعم» المقدم لرغيف الخبز لا يحصل عليه مستحقوه الحقيقيون، بل أصحاب الأفران وقوى الفساد. وهو ما يسلط الضوء على موضوع غياب الرقابة التموينية والجهات المختصة وتقاعسها في مراقبة هذه الأفران ووضع الحد لتجاوزاتها وتعدياتها على لقمة الشعب في مدينة «جبلة».

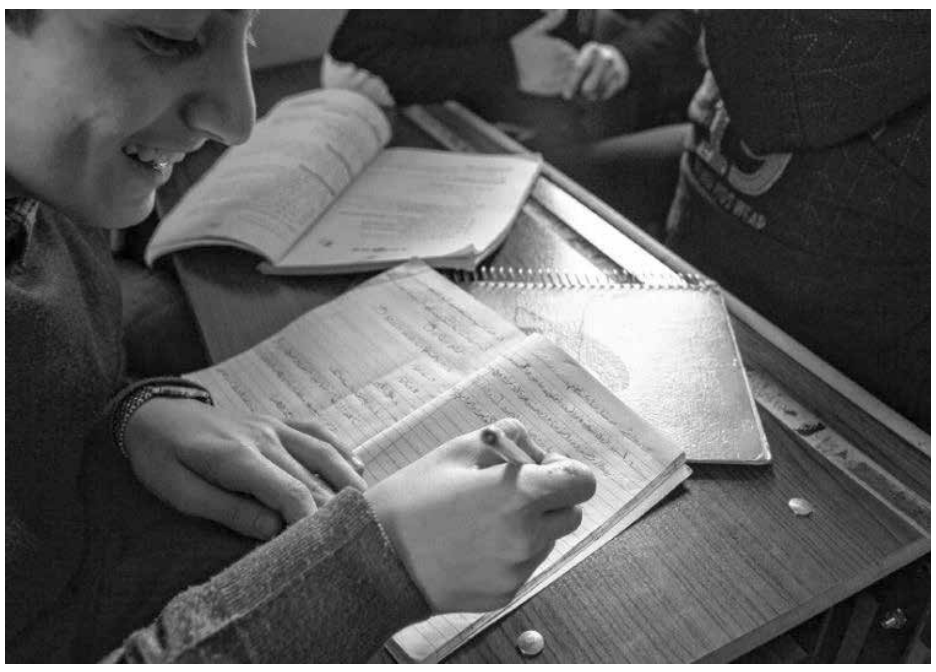
إن محافظة اللاذقية تعيش استقراراً أمنياً منذ بداية الأزمة، ولكن بالمقابل تعيش وضعاً اجتماعياً ومعيشياً صعباً يشوبه التوتر والاحتقان بسبب ممارسات قوى الفساد والنهب في ظل غياب وتقاعس الجهات المعنية، وكنتيجة حتى يتمكن الشعب السوري من المقاومة والصمود يجب تأمين احتياجاته الأساسية التي تعزز صموده فهو يقاوم لكي يستعيد حقوقه وليس العكس. فلقمة الشعب وكرامته خط أحمر.

■■

وزارة التربية تقرر النتائج قبل الامتحانات

◄ مراسل قاسيون ـ الحسكة

من الطبيعي أن نشهد في ظل الأزمة الوطنية التي تشهدها البلاد، أزمات فرعية في هذه المحافظة أو تلك، في هذا القطاع أو ذاك، وهذا ما يفترض دائماً البحث عن حلول وإجراءات إبداعية تخفف من تأثيرات الأزمة العامة، ولكن الذي يجري مع الأسف أن أغلب الوزارات المعنية لا تعمل وفق هذا المنطق، بل تأتي قراراتها بالتعاطي مع ظرف الأزمة لتعقّد الموقف أكثر فأكثر، وتنتج بذلك المزيد من اليأس والاحتقان والتوتر، وفي هذا السياق يندرج كما نعتقد قرار «وزارة التربية» المتعلق باجراء امتحانات الشهادتين في محافظة الحسكة، والذي اتخذ بناءً على اقتراحات من «مديرية التربية» في المحافظة، ومحافظ الحسكة، حسب ما أفاد مصدر مطلع في وزارة التربية لـ صحيفة «قاسيون».



ينص القرار على إجراء امتحانات الشهادتين «التعليم الأساسي ـ الثانوية العامة» في مدينتي القامشلي والحسكة حصراً دون غيرها من المدن والبلدات كما كان الوضع عليه في السنوات السابقة، ومبرر هذا التجميع للمراكز الامتحانية، حسب المصدر المطلع المذكور أعلاه، هو:

ـ الوضع الأمني في المحافظة.

ـ صعوبة الحفاظ على حسن سير عملية الامتحانات من حيث المراقبة.

ـ ومنع الغش وسلامة المراقبين وذلك في ظل التوتر الأمني التي تشهده بعض مدن وبلدات المحافظة.. وحسب رأي الطلبة وذويهم ، فإن العمل بموجب هذا القرار لا يوجد ما يبرره على الأقل في بعض المدن والبلدات مثل «عامودا- الدرباسية- القحطانية»، وحتى في بعض المدن والبلدات التي تعاني من التوتر الأمني والاشتباكات المسلحة، كان بالإمكان إيجاد صيغ متفق عليها مع أهالي هذه البلدات، وحتى قسم من المسلحين الذين أبدوا استعدادهم للتعاون في هذا المجال... إن خطأ هذا القرار يكمن في:

١ ـ الكثافة السكانية أصلاً في مدن محافظة الحسكة فضلاً عن عدد كبير من الطلاب الذين توافدوا إليها من المحافظات الأخرى جرّاء أعمال العنف التي دفعت بهؤلاء وأهليهم إلى النزوح إلى المحافظة التي تنعم بالاستقرار النسبيّ مقارنة مع غيرها.

٢ ـ عدم توفر المراكز الامتحانية الكافية في مدينتي الحسكة والقامشلي، التي يمكن أن تستوعب هذا الكمّ الهائل الذي تجاوز كل التقديرات.

٣ ـ أزمة الوقود الخانقة التي تعاني منها المحافظة، مما يعني استحالة ذهاب الطلبة من وإلى المراكز الامتحانية في المدينتين المذكورتين، التي تم تجميع المراكز الامتحانية فيهما.

٤ ـ يعيش معظم أبناء المحافظة تحت خطّ الفقر، وما هو متوفر من وسائط نقل يلقي بأعباء إضَافية على كاهل الطلبة وذويهم، في ظل غياب كامل للرقابة من الدولة على أجور النقل.

٥ ـ إن إجراء الامتحانات حصراً في هاتين المدينتين سيؤدي إلى وجود كثافة سكانية عالية جداً وبالتالي عواقب خطيرة جداً في أي حدث أمني.

٦ ـ من المستحيل إجراء الامتحانات بالسوية المطلوبة في ظل التجميع، وسوف تفقد في أجواء هذه الفوضى كلّ المعايير الدوليّة التي تُبنى عليها الأنظمة المرعيّة.

٧ ـ سوف تشهد امتحانات هذه الدورة غياباً وعلى نطاق غير مسبوق بين صفوف الطلبة والمراقبين إما بسبب عدم قدرة هؤلاء على الوصول إلى المراكز المقرّرة للأسباب آنفة الذكر، أو بسبب أن عدداً غير قليل من الطلبة «مطلوبون» أمنياً ولايمكنهم التنقل والمرور على الحواجز الأمنية القائمة في مداخل المدينتين.

إن «قاسيون» بدورها تضم صوتها إلى صوت الطلبة وذويهم في محافظة الحسكة، وتؤكد على ضرورة إعادة النظر بهذا القرار غير المدروس، الذي يلحق الإجحاف والظلم بالآلاف من الطلبة، ويؤثر سلباً على نوعية الامتحانات وسلامة العملية التربوية التعليمية.

ويمكن في هذا الإطار التنسيق مع قوى المجتمع الحية في مختلف مدن وبلدات المحافظة التي أثبتت وطنيتها وجدارتها بالتعاون مع مؤسسات الدولة في العديد من الملفات المتعلقة بالوضع في المحافظة، للإسراع في معالجتها.

■■

خبير مالي يحذر من ظاهرة «الدولرة» في الأسواق المحلية

◄ خاص قاسيون

أثّر تراجع «الليرة السورية» جرّاء الأزمة الحالية أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار على قيمتها الحقيقية، فباتت أسعار الخدمات والمنتجات تتصاعد مع ارتفاع الدولار دون توقف، وهو ما قوّض قدرة المواطن الشرائية وخاصة للمواد الغذائية والسلع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها بأية حال من الأحوال.



ورغم تأكيدات المعنيين في «دوائر القرار» بأن سعر الدولار في السوق «وهمي» وغير حقيقي وناتج عن تلاعب المضاربين بالليرة، لا يزال سعر الصرف غير مستقر والدولار في السوق إلى ارتفاع وتعتريه حالة عدم استقرار بين الصعود والهبوط.

الأسواق المحلية تعتمد الدولار بدلاً من الليرة!!

وأمام هذا الواقع وبالرغم من التدخلات الرسمية المتكررة وغير المجدية لكبح جماح الدولار ولتثبيت سعر الصرف عند حد معين، وجد عدد من المتاجر والمحال التي تبيع الأجهزة الالكترونية والتكنولوجية من حواسب محمولة وأجهزة هواتف نقالة وأجهزة الكترونية أخرى مستوردة، يعرضون منتجات في أسواق دمشق للبيع بالدولار إلى جانب الليرة، أملاً بالمحافظة على الأرباح، وللسير مع التوجه العام للسوق الذي يقضي باقتناء العملات الأجنبية ومنها الدولار واليورو تحسباً لأي طارئ.

المحلل المالي والمتخصص في اقتصاديات الأسواق «مظهر يوسف»، أكد أن هذه الظاهرة وهي عرض المنتجات وبيعها بالدولار يطلق عليها مصطلح (الدولرة /Dollarisation)، وفي جزء منها التحول للتعامل بالدولار في التبادلات التجارية الداخلية في البيع والشراء بدلاً من الليرة ، وقد بدأت بالظهور في الأسواق لكنها ما تزال على نطاق محدود وضيق وفق رأيه، وقال : «ما نأمله هو عدم انتشارها وتحولها إلى ظاهرة في العلن على غرار دول أخرى كلبنان حيث يبلغ سعر الدولار الآن (١٥٠٠ ليرة)، بينما كان في السبعينيات من القرن الماضي بضع ليرات».

ويعرف مصطلح «الدولرة» بأنه قيام مواطني بلد ما باستخدام عملة أجنبية إلى جانب أو كبديل من العملة الوطنية، الأمر الذي يزيد الطلب على العملة الأجنبية من جهة ويضعف الثقة بالعملة المحلية من جهة أخرى.

التعامل بالدولار مرتبط بسيادة العملية الوطنية

واعتبر يوسف في تصريحه، أن التعامل بالدولار موضوع «سيادي متعلق ومرتبط بسيادة عملة البلد ومن غير المقبول التعامل بعملة دولة أجنبية وترك التعامل بعملة البلد المحلية (الليرة) وهذا موضوع واضح، لأن ذلك يؤدي إلى إضعاف الثقة بالعملة المحلية ويدفع الناس للتخلي عنها واستبدالها بعملات أخرى، وبالتالي خلق أزمة ثقة».

وقال: «إن توثيق التعاملات بالدولار بين المواطنين وكذلك بين التجار سيخلق أزمة ثقة تجاه الليرة وبالتالي سيخلق أيضاً طلباً إضافياً على الدولار، وهذا سيقود حتماً لارتفاعه في السوق من جديد».

وحذّر يوسف من التوجه بهذا الاتجاه، داعياً الحكومة للتصدي لهذه الظاهرة، والسيطرة عليها قبل أن تنفلت، مستندة إلى القانون الذي يمنع بالأساس التعامل بغير العملة المحلية في البلد، وطالب بإجراءات رادعة من الحكومة، لا أن تلتزم الصمت وتنتظر حتى تمتد هذه الظاهرة وتتدحرج ككرة الثلج، حينها لن ينفع أي إجراء.

التجار يختبرون رد الحكومة.. فهل من رد؟

وبحسب «المحلل الاقتصادي» فإن ما يحدث حاليا هو قيام بعض التجار بتوثيق التعاملات بينهم (بيع وشراء) بالدولار أو عرض منتجاتهم وبيعها بالدولار إلى جانب الليرة، وذلك على نطاق ضيق ومحدود لكي يختبروا رد الحكومة وجديتها في كبح الظاهرة وبناء عليه يتم التعامل.. وبيّن «المحلل» : «ان المعاملات التجارية للصفقات تتم حاليا بالدولار لكن على نطاق ضيق ومحدود نتيجة لاستمرار تراجع الليرة السورية».

وللوقوف على هذه الظاهرة، ذكر أحد الباعة في سوق «البحصة» للالكترونيات أننا نلحظ استمرار صعود الدولار أمام الليرة ولذلك نضطر لتغيير أسعار البضاعة المستوردة لأن الدولار إلى ارتفاع مستمر، مبيّناً أن ارتفاع الأسعار طال كل المنتجات الالكترونية المستوردة وأن الأسعار لا تتوقف عند حد معين، وقال: «هناك تباين واضح في سعر الدولار حتى في اليوم الواحد وما نأمله هو توقف هذا التباين لكي تستقر الأسعار».

أسعار البضائع تدخل البورصة!!

والملاحظ أيضاً أن التسعير بالدولار لم يشمل كل المنتجات المعروضة في الأسواق كالغذائية وغيرها بل اقتصر على المواد المستوردة إلى سورية ومنها المنتجات التكنولوجية بحجة أن عملية الاستيراد تتم بالعملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار واليورو، ما يدل على أن العملية في بدايتها وتتم على نطاق ضيق.

وفي سياق ارتفاع الأسعار تعلق «سيدة» قائلة: «الأسعار ترتفع وتنخفض بالتوازي مع الدولار وكل الباعة يخبروننا بأن الدولار السبب الحقيقي لارتفاع الأسعار، وبالنسبة لي لا يهمني أن اشتري بالدولار أو بالليرة فالنتيجة واحدة والسعر سيكون نفسه والفرق هو عملية الدفع فإما أن تتم بالليرة أو بالدولار».

وكغيرها من المنتجات التي ارتفعت أسعارها بسبب تراجع الليرة لا تزال أسعار الأجهزة الالكترونية ترتفع على اعتبار أنها مستوردة وبالدولار لذلك يجد المستوردون والتجار من المبررات ما تدفعهم للبيع بالسعر الذي يحقق لهم الربح المطلوب بل وبتغييره في الوقت الذي يتغير فيه سعر الصرف وحتى في اليوم الواحد .. والحال ينطبق على كثير من المنتجات التي تعرض في الأسواق.

■■

كيف تتهيأ الحكومة لاستقبال موسم القمح؟

◄ خاص قاسيون

مع بداية شهر أيار، يقترب موسم زراعة القمح من نهايته، لتبدأ عمليات استلام المحصول من المزارعين في شهر حزيران، لكن يبقى شهر أيار هاماً بامتياز لتحديد الكميات النهائية للمحصول تبعاً للحالة الجوية ومتابعة الري للمساحات المروية.



لاشك أن قرار الحكومة برفع سعر شراء القمح من المنتجين أمر إيجابي، فإضافة نسبة ربح للفلاحين تبلغ ٢٥٪، أو توحيد سعر الشراء لصنفي القمح المروي والبعل بمبلغ ٣٦ ليرة سورية للكغ الواحد، حيث تحدد سعر شراء الكيلو غرام الواحد بـ٣٦ ليرة للقمح الطري، و٣٧ ليرة للقمح القاسي، ولكن ذلك على أهميته لا يكفي. فالمطلوب إجراءات استثنائية وخلاقة تراعي وضع الفلاحين في ظروف الأزمة التي تمر بها البلاد، ولا تكفي هنا التصريحات التي أدلت بها جهات عديدة في الحكومة في سياق الحديث عن التحضيرات لملاقاة الموسم، بل من الضروري معالجة التعقيدات المزمنة التي طالما كان يعاني منها الفلاحون في كل موسم، من عدم توفر الأكياس بالسعر الرسمي أحياناً، إلى التأخر في دفع المستحقات المالية للموردين، إلى عدم توفر وسائط النقل ، ولاسيما أن مناطق الإنتاج الرئيسية في البلاد تعاني من أزمة وقود خانقة منذ أشهر، وعدا عن ذلك فإن المزيد من التسهيلات يجب أن تقدم للمنتجين فيما يتعلق بعملية التسويق إلى المراكز، والسماح للإبقاء على كمية محددة من المحصول بحوزة الفلاح لتأمين حاجته من الخبز، فالمحافظة شهدت اختناقاً كبيراً في هذه المادة ومن الطبيعي اللجوء إلى عملية التأمين الذاتية.

وحسب توصيات مؤتمر «الحبوب»، تم تكليف المؤسسة العامة لتجارة «تصنيع الحبوب» بمتابعة موضوع تمويل موسم تسويق الحبوب الحالي وتأمين الاعتمادات المطلوبة والبالغة /٦٠/ مليار ليرة سورية، لتسديد قيم الإنتاج للإخوة الفلاحين مع مصرف سورية المركزي عن طريق رئاسة مجلس الوزراء.

وتبلغ كمية الإنتاج المخطط من القمح للعام الحالي نحو ٣,٦٦٠ ملايين، علماً أن الكمية النهائية مرتبطة بمدى توافر وإيصال مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمحروقات، بالكمية والوقت المناسبين للمنتجين، واستمرار هطلات الأمطار للمساحات البعلية.

أما فيما يتعلق بتأمين الكهرباء والمياه اللازمة لإتمام الموسم، أشار وزير الزراعة أحمد القادري إلى التنسيق الكامل مع وزارة الكهرباء لتأمين الكهرباء لضخ المياه في المناطق التي لم تصلها كميات كافية من المازوت، ووزارة الموارد المائية لتأمين مستلزمات توفير الريّة التكميلية لشهر أيار الجاري، لكل المحافظات وخاصة الشرقية (دير الزور ـ الرقة ـ الحسكة).

وتعتبر «ريّة أيار» هامة للمساحات المروية بما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتحسين المواصفة النوعية للبذار.

وبلغت المساحات المزروعة بالقمح (١,٣٣٤ مليون هكتار) وتوزعت إلى (٦٢٩ ألف هكتار) للمساحات البعلية و (٧٠٥ آلاف هكتار) للمساحات المروية.

وتنتج سورية ٢٠ صنفاً من القمح، وتستورد القمح الطري الذي يدخل في عدد من الصناعات الغذائية، لتعزيز مخزونها من القمح، بينما تصدر الفائض من إنتاجها من القمح القاسي، وهو بجودة عالية مرغوبة عالمياً، لتستفيد من فارق السعر بين نوعي القمح المذكورين، حيث السعر الأعلى للقاسي.

ويعد القمح محصولاً استراتيجياً ومصدراً للقطع الأجنبي بالنسبة لسورية التي حققت الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول في ثمانينيات القرن الماضي، وأضحت مصدرة للقمح منذ العام ١٩٩٤، قبل أن تعود لاستيراده عام ٢٠٠٨، بسبب انخفاض الإنتاج وضعف الاهتمام الحكومي بهذا القطاع الاستراتيجي بعد تبني السياسة الاقتصادية الليبرالية.

■■

لا يموت حق..

لمحة عن الشركة المحدودة المسؤولية

◄ المحامي سالم كلاس

تتألف الشركة من شخصين على الأقل وتكون مسؤولية الشريك فيها محدودة بمقدار حصته التي يملكها في رأس مال الشركة وتعتبر شركة تجارية خاضعة لقانون التجارة.

يحدد رأس مال الشركة بالليرة السورية، ويجوز أن يكون بغير ذلك بعد موافقة الوزارة ويقسم رأسمال الشركة إلى حصص متساوية غير قابلة للتجزئة والحد الأدنى مليون ليرة سورية .

يجوز أن يكون الرأسمال أو جزء منه مقدمات عينية (حقوق الامتياز – حقوق الاختراع والمعرفة الفنية) بعد تقدير قيمة هذه المقدمات عن طريق جهة محاسبية سورية معتمدة و لا يجوز أن تكون هذه المقدمات عمل أي شخص كان، ويحظر على هذه الشركة إدراج حصصها في أية سوق مالية أو توجيه الدعوة للجمهور لشراء حصص فيها، كما يحظر أن تقوم بأعمال التأمين أو المصارف أو التوفير.

يجب أن يتبع اسم الشركة عبارة (شركة محدودة المسؤولية) وإلا فالمديرون مسؤولون في أموالهم الخاصة و بالتضامن عن التزامات الشركة تجاه الغير.

يمكن أن تكون مدة الشركة محددة أو غير محددة .

يتحمل المؤسسون نفقات التأسيس كل حسب نسبة مشاركته في الشركة .

الرسم المتوجب: ٤ بالألف من قيمة رأس المال

١٠٠٠٠ ليرة سورية رسم تصديق

١٠٠٠٠ = = رسم سجل

٢٠٠٠٠ = = نشر في الجريدة الرسمية

يتم التنازل عن الحصص في الشركة أمام الكاتب بالعدل أو أمام موظف عن مديرية الشركات بالوزارة أو أمام مدير الشركة ولا يكون لنقل الحصص أثر إلا من وقت القيد في سجل الشركاء، كما يتمتع أي من الشركاء بحق الرجحان في شراء أية حصة يرغب أحد الشركاء ببيعها للغير، كما تنتقل حصة كل شريك إلى ورثته و يمكن رهن الحصص.

يتولى إدارة الشركة مدير أو أكثر من الشركاء أو الغير و يشترط في المدير أن يكون بالغاً السن القانونية متمتعاً بحقوقه المدنية وألا يكون من العاملين في الدولة أو محكوماً عليه بأية عقوبة جنائية أو إحدى الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد وللمدير جميع الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة ما لم يتم تحديدها في النظام الأساسي ولا يجوز للمدير دون موافقة الهيئة العامة للشركة أن يتولى الإدارة في شركة أخرى منافسة أو ذات أغراض مماثلة أو أن يقوم لحسابه أو لحساب الغير بعمليات في تجارة مماثلة أو منافسة لأغراض الشركة ويمكن عزله.

تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها وتعتبر القرارات الصادرة عن الهيئة العامة ملزمة لجميع الشركاء، و يكون لكل شريك صوت واحد عن كل حصة يملكها.

يعتبر اجتماع الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن نصف حصص رأس المال ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى.

تدعى الهيئة العامة للاجتماع بطلب من المدير خلال الأشهر الستة الأولى من السنة المالية للشركة.

للشركة أن تزيد رأسمالها بموجب قرار تتخذه بتعديل نظامها الأساسي ودوماً الأفضلية للشركاء بالاكتتاب على الحصص المنشأة كما للشركة أن تقرر تخفيض رأسمالها.

تختار الهيئة العامة مدققاً للحسابات أو أكثر من جدول المحاسبين القانونيين المعتمدين لدى الوزارة (وزارة التجارة).

يجب على الشركة بقرار من الهيئة العامة اقتطاع الاحتياطات التالية:

الاحتياطي الإجباري كل سنة ١٠٪ من أرباحها الصافية لتأمين الحد الأدنى للدخل المعين في النظام الأساسي للشركاء خلال السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد أو لمواجهة النفقات الطارئة

الاحتياطي الاختياري ٢٠٪ من أرباحها الصافية يوزع أرباحاً.

احتياطي الاستهلاك يجب أن يتضمن نظام الشركة الأساسي النسبة المئوية الواجب اقتطاعها سنوياً من الأرباح غير الصافية باسم استهلاك موجودات الشركة و حسب النسب المحددة بوزارة المالية.

تعتبر جنسية الشركة سورية حكماً ، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها، و تتمتع بالحقوق الممنوحة للسوريين إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي و يحق لها امتلاك العقارات.

محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات و القضايا التجارية المتعلقة بالشركة .

يحق لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تراقب الشركة في كل ما يتعلق بتنفيذ قانون الشركات.

salemkallashotmail.com

دعم المواد الغذائية المباشر.. نواة دعم حقيقي مشوّهة

◄ إعداد عشتار محمود

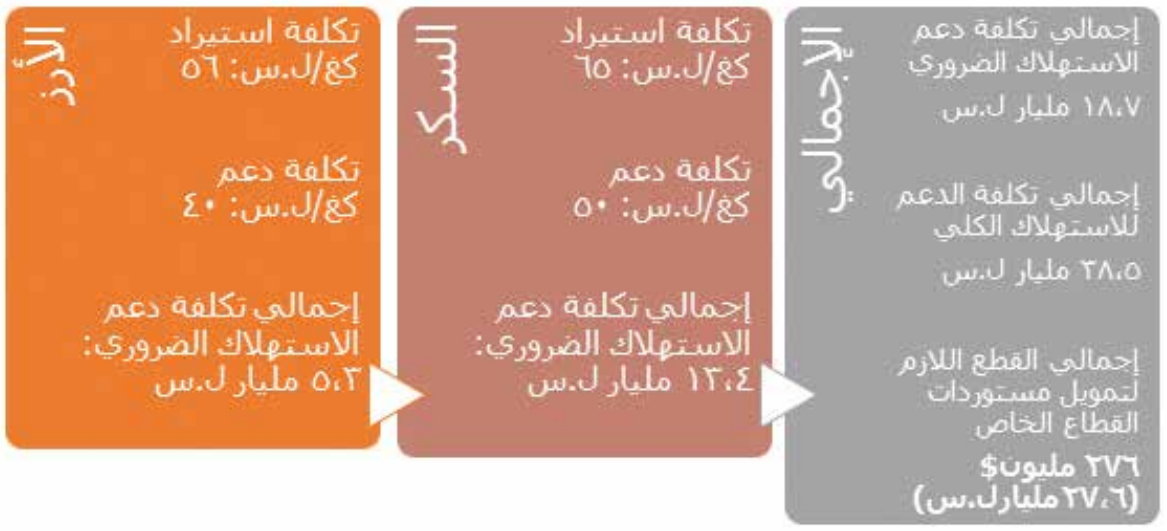
بقايا دعم السلة الغذائية

في بحث الحكومة لمشكلات ارتفاع الأسعار، تتعهد وبكامل الثقة، بتأمين وتوفير جميع المتطلبات والمواد الغذائية والاستهلاكية واتخاذ إجراءات لمعالجة ارتفاع الأسعار في السوق المحلية.. بينما تنحصر «سلة» المواد الغذائية التي «تتبناها» الحكومة بمكونات ضرورية ثلاثة هي الخبز، الأرز، والسكر.

و«التبني» هنا أي المواد التي تحرص الحكومة على تأمين كميات منها بناء على الحاجة الضرورية الوسطية لإجمالي السوريين والمقدّمة بدعم يثبت أسعارها ويخفف من تكلفتها. وتقوم بتوزيع شهري بموجب «البونات» لكل أسرة (بالنسبة للسكر والأرز). من جملة مواد استهلاكية كانت تقدمها الحكومة في مؤسساتها بأسعار مخفضة (كالشاي والعدس والحمص وغيرها..) لم يتبقّ من المواد التي توزعها المؤسسات الاستهلاكية بأسعار مدعومة سوى الأرز والسكر.

حيث تستورد الحكومة بشكل مباشر كميات من هذه السلع الغذائية، وتوزعها بحصة شهرية وبسعر مدعوم لكل أسرة وبكميات محددة بناء على عدد الأفراد، وفق نظام «البونات».

ويضاف إلى الدعم المباشر الذي تقدمه الحكومة لمستهلكي هذه المواد، دعم إضافي لمستورديها، حيث تعتبر مستوردات القطاع الخاص من مادتي السكر والرز إحدى المواد الغذائية التي حرص المصرف المركزي على تمويل مستورداتها بالقطع الأجنبي، وتوقف عن هذه العملية من فترة قصيرة فقط، أي تزويد المستوردين بالقطع بسعر الصرف الرسمي المخفض عن سعر صرف السوق..



على الرغم من دعم هذه المواد بطرق مباشرة، وغير مباشرة، للمستهلك وللمستورد إلا أن مستوى مساهمة هذا الدعم في دعم الدخل الحقيقي للمستهلكين هو مساهمة ضعيفة، نظراً لعدم انخفاض وسطي أسعار المادتين في السوق السورية خلال الأزمة عن السعر العالمي، واستمرار تغير أسعارها مع تغيرات أسعار السوق السوداء..

دعم السكر «الحكومي»

تقدر الحكومة الحاجة السنوية من السكر بناء على تقدير حصة الفرد من الاستهلاك الشهري بـ ١ كغ، لتبلغ كميات الاستهلاك السوري الضروري سنوياً ٢٩٦ ألف طن، منها ١٤٥ ألف طن سكر خام مستورد للتكرير أي نسبة ٥٣٪ المستورد، بينما النسبة الباقية تنتج محلياً من الشوندر السكري، للإنتاج المحلي إشكالياته فعدا عن تراجع الإنتاج في هذا العام مع تراجع المساحات المزروعة بالشوندر السكري بنسبة تزيد عن ٥٠ ٪ بالإضافة إلى توقف معامل السكر، فإن السكر المنتج محلياً لا يمكن الاعتماد عليه في هذا العام، كما أن تكلفته والدعم المخصص له أكبر حتى قبل الأزمة حيث بلغت تكلفة الدعم للكغ المنتج محلياً ٤٨ ل.س مقابل ٢٩ ل.س للكغ المستورد، وذلك بأسعار صرف ٦٠ ل.س/$. الاعتماد على الاستيراد يزداد بشكل كبير ويدل على ذلك أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية صرحت بأنها تعاقدت في عام ٢٠١٣ على استيراد ٣٥٠ ألف طن سكر لتؤمن بها حاجة السوق، أي بزيادة كبيرة عن كميات الاستهلاك الضروري التي توزعها الحكومة.

تقدر تكلفة استيراد كغ السكر بحدود ٦٢-٦٥ ل.س (٦٢٧ دولار للطن❖ ١٠٠ل.س) ليكون إجمالي الدعم المقدم في الفترة الحالية بسعر كغ السكر وفق البطاقة التموينية ١٥ ل.س يقدر بـ ٥٠ ل.س/كغ.

لتبلغ كلفة دعم ٣٥٠ ألف طن سكر مستورد حوالي ١٧،٥ مليار ل.س، بينما تكلفة الدعم لاستهلاك الضروري تقدر بـ ١٣،٤ مليار ل.س.

دعم الأرز «الحكومي»

الحاجة السنوية من الأرز تقدر حكومياً بناء على حصة للفرد نصف كغ شهرياً بتقدير عدد الأسر السورية ٤ مليون أسرة بمتوسط عدد أفراد ٥. لتبلغ الكمية التي تستوردها الحكومة وتقدر دعمها على أساسها مقدار ١٣٤ ألف طن أرز.

بينما بلغت في عام ٢٠١٠ كميات الأرز المستوردة ما يبلغ حوالي ٣٨٢ ألف طن بين أرز مقشور وأرز مضروب جزئياً.

تبلغ كلفة استيراد كغ الأرز مقدار ٥٦ ل.س (٥٦٤ دولار للطن❖ ١٠٠ ل.س) ليبلغ مقدار دعم كغ الرز المباع حكومياً حوالي ٤٠ ل.س.

إذاً فإن كلفة الدعم الحكومي لكميات الاستهلاك الضروري من السكر والأرز تبلغ ١٨،٧ مليار ل.س تقريباً..

دعم «للطرف الآخر»

لا يأخذ شكل الدعم الحكومي للمادتين شكل الدعم المباشر للمستهلك فقط، وإنما يتعداها إلى دعم غير مباشر للتجار عن طريق تمويل المستوردات بالقطع الأجنبي.

فالحكومة التي تمول مستوردي المادتين بالقطع الأجنبي، تقدم لهم قيمة مستورداتهم وفقاً للفواتير وفق سعر الصرف الرسمي لتأخذ مقابلها ليرة سورية. بالتالي فإن كلفة هذا الدعم غير المباشر متغيرة بتغير سعر صرف الدولار، وكلفتها الحقيقية تزداد بزيادة الحاجة إلى القطع وزيادة أهمية الاحتياطي مع تراجع كمياته. يهدف تمويل المستوردات بالقطع إلى المحافظة على مستوى الأسعار ثابتاً نسبياً بعيداً عن تأثير تغيرات سعر الصرف، بحيث يتكلف المستوردون بدولار منخفض لتتحمل الدولة فارق سعر الدولار. لتستخدم خسارة الحكومة من القطع في دعم القوة الشرائية لليرة السورية والدخل الحقيقي للمستهلكين.

جدوى هذا الشكل من الدعم يقيم بمستوى تحقيقه لهدفه أي ثبات لسعر المادتين في السوق، وهو ما لم يتم، حيث بقي السعر مرتفعاً مع ارتفاع أسعار الصرف. مايعني أن الحكومة تقدم الدعم للتجار على شكل قطع لينعكس على أسعار الاستهلاك وعلى قيمة الليرة الشرائية وهي العملية التي لا تتم..

■■

تمويل المستوردات «أكثر كلفة» من دعم كلي..

تتشكل حصة الحكومة من عرض السكر والرز كما تشير بيانات دعمها للمادتين إلى أن حصتها من السوق تعتمد تقليدياً على تأمين حد الاستهلاك الضروري المقدر وفقاً لحاجة الفرد إلى ١كغ من السكر شهرياً، و ٠،٥ كغ من الأرز شهرياً.

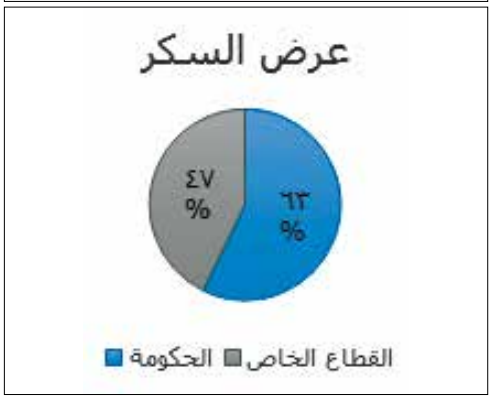
أما العرض المتوفر في السوق فيتجاوز بالتأكيد الكميات الحكومية بمشاركة القطاع الخاص الهامة بعملية الاستيراد. سنعتمد في تقدير كميات عام ٢٠١٢ على بيانات صدرت من الجمارك وعلى الأرقام الدقيقة لحجم الاستهلاك الطبيعي في عام ٢٠١٠.

الدولة ونسبتها من العرض

تشير بيانات من الجمارك بأن كميات الأرز المستوردة في عام ٢٠١٢ بلغت ١٦٣ ألف طن لبند الأرز المضروب جزئياً، ولا يمكن اعتبارها تقديراً دقيقاً لكامل الكميات المستوردة عادة من الأرز والتي بلغت في عام ٢٠١٠ ٣٨٢ ألف طن أرز مقشور وأرز مضروب جزئياً، والتي سنعتمدها كتقدير لكميات الاستيراد الكلي العام والخاص. أما بالنسبة لكميات السكر فتشير البيانات ذاتها للاستيراد في عام ٢٠١٢ بأن الكميات المستوردة من السكر بلغت ٤٦٦ ألف طن.

حصة استيراد الحكومة من إجمالي المستوردات كبيرة نسبياً لكل من مادتي الأرز والسكر. حيث تبلغ نسبة ٣٥٪ لمادة الأرز، بينما تبلغ ٦٣٪ لمادة السكر.





على الرغم من حصة الحكومة الكبيرة من السوق وتوزع دعمها بين الدعم المباشر والدعم غير المباشر الذي تقدمه الحكومة للمستوردين. لا تستطيع أن تؤثر جدياً على سعر السوق.

بالتالي فإن المستوردين يتكلفون بدولار منخفض لتتحمل الدولة فارق سعر الدولار، بالمقابل فإن سعر البيع للمادتين تغير بين أعوام الأزمة بنسبة تغير باقي المواد. مايعني أن الحكومة تقدم الدعم للتجار على شكل قطع لينعكس على أسعار الاستهلاك وعلى قيمة الليرة الشرائية وهي العملية التي لا تتم..

تقييم جدوى تمويل المستوردات على السعر

يفقد دعم المستوردات مع هامش الربح التجاري دوره في استخدام الاحتياطي لتحسين القوة الشرائية لليرة والدخل الحقيقي للمواطن. لذلك فإن هذه السلع «المتبانة» حكومياً بالدعم المباشر وغير المباشر تفقد جزءاً هاماً من دعمها.. حيث تراوحت أسعار الأرز في السوق بين ٦٠-١٠٠ ل.س بمتوسط يفوق ٨٥ بالسوق خلال عام ٢٠١٣ بينما كانت أسعار السكر تتراوح أيضاً بين السعرين أيضاً بمتوسط ٧٥ ل.س ليبتعد سعر السوق لمادة الأرز عن كلفة الاستيراد (المغطاة بالدولار) بمقدار ٢٠ ل.س للكغ، بينما لا يبلغ في حالة السكر مقدار ١٠-١٥ ل.س. إلا أن الأهم من هذا وذاك هو فرق السعر بين السعر الحكومي المدعوم مباشرة وسعر السوق المدعوم بالقطع.

ماذا لو..؟

ماذا لو توقفت الحكومة عن تمويل المستوردات بالقطع، وغيرت شكل الدعم غير المباشر إلى الشكل المباشر، يدفعنا هذا التساؤل إلى المقارنة بين كلفة الدعم في حال قامت الحكومة باستيراد كل الكميات وبيعها كاملة بالسعر المدعوم ١٥ ل.س، وبين تكلفة القطع الذي يمول المستوردات وحصة القطاع الخاص..

إن تمويل الحكومة لمستوردات القطاع الخاص فقط من مادتي السكر والرز أي نسبة ٦٥٪ من كميات استهلاك الأرز، ونسبة ٣٧٪ من كميات استهلاك السكر فقط تكلف من القطع ما يعادل قيامها باستيراد الكميات كاملة وتقديمها بسعر ١٥ ل.س. ومع تغير أسعار الصرف فإن الكلف التي تدفعها الحكومة بالليرة السورية لتدعم مباشرة استهلاك المواد الغذائية أخف تكلفة من الكلف التي تدفعها الحكومة لتمويل المستوردات بالدولار وذلك مع اتجاه سعر الصرف نحو الارتفاع وتراجع كميات الاحتياطي،

مايدفع للاستنتاج بأن تمويل المستوردات يهدر القطع ولا يحقق الغاية المرجوة منه ومع الوقت يصبح دعم جميع كميات الاستهلاك وتوفيرها من الدولة، أقل تكلفة وأكثر جدوى من حيث التأثير على أسعار المواد الاولية الضرورية، والمحافظة على القوة الشرائية لليرة السورية.

■■

«تجربة السكر والرز.. نواة لدعم جديد»

تجربة السكر والرز كمواد غذائية مدعومة مباشرة، تشير إلى أنها طريقة أكثر جدية للدعم، وأكثر ثباتاً، فحصة الدولة الكبيرة من سوق السكر ترتبط بهامش ربح تجاري أقل وبالتالي بقدرة أكثر على تثبيت الدعم للأسعار، ولكن المقارنة تظهر أن تقديم الدعم الكامل هو الطريقة الأوفر والأكثر جدوى، إذا ما كانت البدائل بتقديم القطع للمستوردين التجاريين، أو ترك السوق لترفع أسعارها بالحد الأقصى، وعليه ممكن أن نقترح التالي:

- **زيادة هامش المواد الغذائية المستوردة أو المشتراة من الحكومة وبيعها بسعر مدعوم، بحيث تشكل سلة غذائية حقيقية تضم أهم المكونات الغذائية وتثبت جزءاً هاماً من الدخل الحقيقي، مؤمنة بذلك الأمن الغذائي والصحي للأسر السورية.**
- **القيام بهذه العملية يقتضي تطوير عملية التوزيع للمستهلكين وتوسيع مراكز التوزيع لتصبح العملية أسهل.**
- **الكمية المستوردة الفائضة تقتضي المزيد من الدعم، ولكنها في المقابل تستطيع أن تحقق وفراً في العجز، عن طريق إيقاف تمويل مستوردات المادتين بالقطع.**
- **تتحول الكميات الفائضة التي يستوردها التجار موضوعياً إلى سلعة نوعية لشرائح محددة وبسعر أعلى، وسيدفع هذا التوجه تلقائياً إلى تقليص حجم استيراد القطاع الخاص لهذه المواد، وتوجيه القطع الذي يملكه إلى سلع أخرى.**

■■



● مرهف يوسف

الحليب السوري «ميزة نسبية».. والحكومة تستورد الحليب المجفف

◄ ديمة كتيلة

تتعدد المزايا النسبية منها والمطلقة في سورية، وتستمر كذلك مظاهر الهدر وإضاعة الفرص والإمكانيات الكامنة في الاقتصاد السوري، والتعامل معها بالحد الأدنى بشكلها الخام دون تفعيلها بالشكل الذي يتيح خلق قيم مضافة أعلى من خلال التصنيع.

وبينما تضغط الأزمة الاقتصادية الراهنة باتجاه تفعيل كل الإمكانيات المتاحة، تبقى بعض القطاعات التي من الممكن أن تساهم مساهمة اقتصادية اجتماعية هامة، خارج الاهتمام.. وإنتاج الحليب كإحدى مكونات السلة الغذائية الرئيسية، إحدى هذه المشاريع حيث يتيح التركيز عليه خلق حلقات ربط متعددة بين مربين ومنتجين ومستهلكين، وأوسع من ذلك إلى معامل صغيرة للتجفيف بالإضافة إلى عمليات النقل، سلسلة من المشاريع الصغيرة والتشغيل التي يسمح بها القطاع المهمل في سورية إذا ما تم الالتفات إليه..



حليب الأبقار الطازج

حليب الأبقار في سورية ميزة نسبية حسب الدراسات، حيث تحتل سورية المركز الثالث في إنتاج الحليب بعد السودان ومصر، ويشكل إنتاج الحليب ٤١٪ من قيمة إجمالي الناتج الحيواني و ١٥,٥٪ من إجمالي قيمة الناتج الزراعي، وعلى الرغم من ذلك تشير الإحصائيات إلى أن الألبان ومنتجاتها تحتل مركزاً متقدماً في قائمة السلع الغذائية المستوردة.

ويعد قطاع تربية الماشية الحلوب من القطاعات المهمة التي من شأن رفع معدلات الإنتاج فيه النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق معدلات نمو أعلى فيه. يلعب قطاع الإنتاج الحيواني دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني لأنه يعتبر مصدراً أساسياً للاستهلاك الغذائي للفرد ولتأمين الطاقة ولتوليد الدخل خاصة في البادية السورية كما يساهم بنسبة ١٥٪من الصادرات الزراعية. يخلق قطاع الحليب فرصاً لزيادة دخل المزارع خاصة في حال الأسعار المناسبة لأن الفلاح يستخدم المنتجات الثانوية للمحاصيل بعد الحصاد في تغذية حيواناته، كما أن هناك أهمية خاصة للحليب في نظام الغذاء السوري بسبب مكوناته الغذائية.

يعتبر حليب الأبقار المصدر الأول للحليب الطازج من أجل الاستهلاك البشري في سورية بالمقارنة مع مصادر الحليب الأخرى، ويتم توريد أكثر من ٦٠٪ من الحليب إلى أسواق المناطق الحضرية الرئيسة في أوعية مفتوحة للمستهلكين مباشرة عن طريق سلسلة من باعة الحليب أو تجار الحليب الذين يحصلون عليه من مزارع الأبقار الصغيرة الواقعة على أطراف المدن.

عندما يتناقص المعروض من الحليب في الشتاء فإن معامل تصنيع الحليب تتحول إلى استخدام حليب البودرة لتغطية حاجة السوق المحلية ولضمان استمرار نشاطها.

إن استهلاك الحليب يتبع الإنتاج وإن تنبؤ سوق الحليب بفرض زيادة قدرها ١ في معدل نمو السكان واستهلاك الفرد سوف يظهر عجزاً قدره ٥٤٠ ألف طن مما يؤدي إلى انخفاض معدل الاكتفاء الذاتي إلى ٧٨,٦٪، وسوف يغطى هذا العجز من خلال استيراد حليب البودرة، حيث أن معظم هذه الكميات تستعمل من أجل تغذية الأطفال والتصنيع في المعامل، لذلك فإنه من الضروري تحسين الإنتاج المحلي كي يقابل تزايد الطلب خصوصاً على الحليب الطازج.

وتثبت الدراسات أن هناك ميزة نسبية في إنتاج الحليب المحلي بالمقارنة مع حليب البودرة المستورد بسبب الأسعار المرتفعة لحليب البودرة.

الحليب المصنع محلياً يثبت كفاءته

لقد تم حساب سعر المساواة من أجل مقارنة الحليب المعقم والمصنع من بودرة الحليب المستورد مع الحليب السائل المصنع من الحليب المحلي الطازج لمعرفة أيهما أكثر كفاءة، وتم اختيار الحليب المعقم باعتباره الشكل التجاري الأكثر استخداماً في حالات الاستيراد والتصدير نظراً لأن الحليب المعقم يتمتع بمواصفات تبقيه قابلاً للاستهلاك لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ التعبئة وتبين أن القيمة المضافة والتي حسبت عن طريق طرح المدخلات القابلة للتجارة من العوائد بلغت نسبتها من العوائد الكلية ٤٩ ٪ على مستوى المزرعة و ٩٨٪ عند جامع الحليب و ٥٣ ٪ للمعمل.

ولاحظنا أن الحليب المعقم والمصنع محلياً يحقق ربحاً معقولاً وبالتالي يمكننا تأمين حاجاتنا من الحليب محلياً بدل من استيراد بودرة الحليب، وتوفير الأموال المخصصة للاستيراد والمقتطعة من الدخل القومي في الاستثمار الداخلي وتوظيفها في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد وزيادة الأرباح وتأمين فرص عمل وبالتالي المساهمة ورفع معدلات النمو والتنمية .

بالمقابل نجد أن هذه المبالغ تذهب على شكل أرباح تستفيد منها الشركات في الدول المصدرة على حساب الاقتصاد الوطني .

نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي

تقترح دراسات اقتصادية تطبيق بعض الإجراءات التي من شأنها أن تحقق تحسناً في مجال تصنيع منتجات الألبان ومن تلك الإجراءات:

- تشجيع وتحسين زراعة المحاصيل العلفية الاقتصادية والرابحة لتخفيض تكاليف التغذية لأنها تشكل ٢٣ ٪ من التكلفة الكلية.
- تعزيز وتطوير صناعة العبوات لأن تكلفة التعليب تشكل ١٧ ٪ من مجمل التكلفة.
- تشجيع استخدام تقنيات الحليب الحديثة وتأسيس مراكز لتجميع الحليب لتخفيض الحمولة الجرثومية للحليب وتجنب الخسائر.
- استخدام وسائل النقل المناسبة الصهاريج المبردة لتحسين نوعية الحليب الموزع.
- تحسين الصناعات الريفية الخاصة بالألبان.
- تحسين المعلومات التسويقية عن طريق تأسيس قاعدة بيانات مناسبة.
- تحسين الخدمات البيطرية وتأمين الأعلاف بالإضافة إلى تشجيع تأسيس الشركات الحديثة لصناعة الأعلاف.
- تقييم كفاءة القروض والاستثمارات وتقديم القروض للصناعات الريفية وزيادة القروض الطويلة الأجل.
- تشجيع تأسيس الشركات المتخصصة في التسويق وتحسين خدمات الإرشاد والأبحاث وتعزيز السياسات والأبحاث التسويقية.
- إعادة تنظيم حجم الحيازة للاستفادة من وفورات السعة- زيادة الإنتاجية- وتخفيض التكاليف.

■■

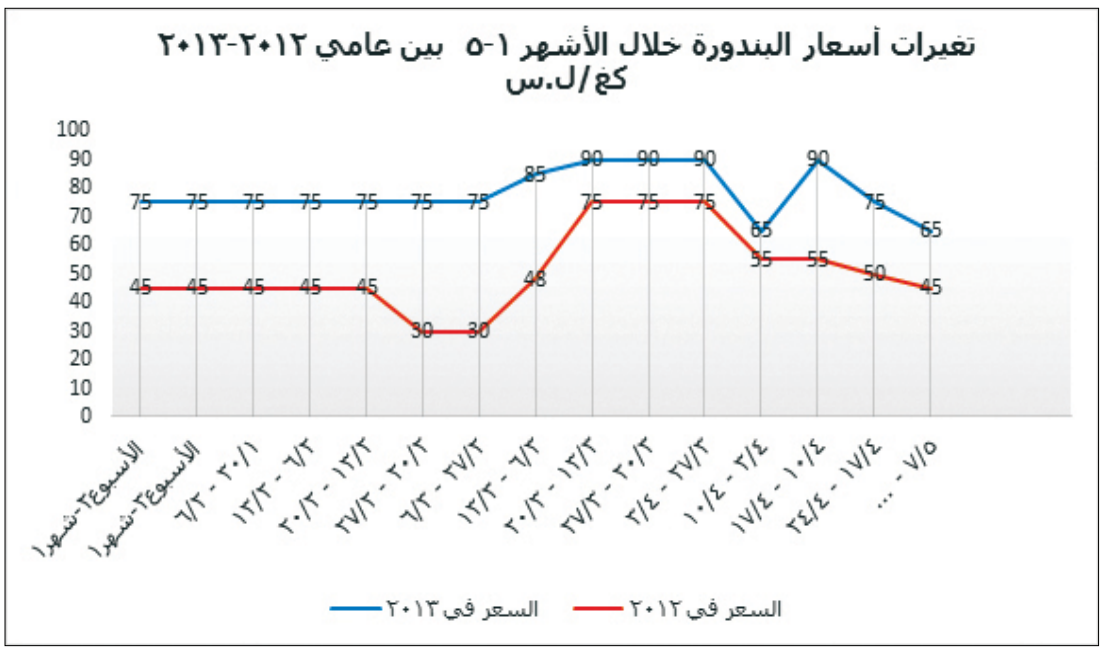
من السوق..

◄ خالد تميم

نشرنا في عدد قاسيون السابق رقم ٦٠١ بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦ مادة عن تغييرات أسعار البندورة بالمقارنة بين عامي ٢٠١٢- ٢٠١٣ وبما أن المادة تعتمد على قراءة الخط البياني الذي لم ينشر سابقاً، نعيد نشر المادة مع التعديل في البيانات المستجدة.

البندورة

بالاعتماد على جداول الأسعار الرائجة من وزارة التجارة الداخلية لبعض السلع الأساسية ، والتي تقارن بشكل أسبوعي بين أسعار مجموعة من المواد الأساسية خلال أسبوع مع أسعار الأسبوع ذاته في العام السابق، آخذة متوسط أسعار الأسواق في المحافظات السورية، تظهر فروقات أسعار البندورة خلال الفترة الممتدة بين نهاية الشهر الأول وبداية الشهر الخامس من العام الحالي والسابق والموضحة في الشكل البياني المجاور.



قراءة الخط البياني

شهدت أسعار مادة البندورة في نهاية الشهر الأول من العامين وحتى منتصف الشهر الثاني ثباتاً في الأسعار. لينخفض السعر مع بدايات الشهر الثالث من عام ٢٠١٢ بنسبة ٣٠٪، ويعود للارتفاع بنسبة ٦٠٪ ويصل أقصى سعر ٧٥ ل.س ويثبت نسبياً من منتصف الثالث حتى الأسبوع الأول من الشهر الخامس، بينما استمرت الأسعار بلا انخفاض في عام ٢٠١٣ لترتفع مع بدايات الشهر الثالث بحدود ٢٠٪ وتثبت خلاله على سعر ٩٠ ل.س (وسطي بين المحافظات)، متأرجحاً بعدها بين الصعود والهبوط حتى بداية الشهر الخامس من العام ذاته.

مستوى التغيرات خلال الشهر الثالث في عام ٢٠١٢ كان أكثر حدة من التغيرات خلال الشهر ذاته في عام ٢٠١٣، إلا أن تجاوز سعر كغ البندورة خلال عام ٢٠١٣ لسعر ١٠٠ ل.س في أغلب الأسواق كان له التأثير الأكبر.

شهدت الأسابيع الأخيرة من شهر نيسان الرابع عام ٢٠١٣ تغيرات حادة في الأسعار لتتذبذب من أسبوع لآخر بين سعر ٦٠ ل.س وهو قريب من سعر ٢٠١٢ ولتعود للارتفاع إلى ٩٠ ل.س وترافقت هذه التغيرات بتغير الكميات المصدرة، وأوضاع النقل بين المحافظات.

متوسط الارتفاع بين العامين

بين عامي ٢٠١٢ – ٢٠١٣ حتى بداية الشهر الخامس يظهر المخطط البياني فروق المستوى العام بين العامين لسعر البندورة، حيث أن وسطي السعر في عام ٢٠١٢ بلغ خلال الأشهر الأربعة المدروسة ٥٠ ل.س. بينما وسطي عام ٢٠١٣ حوالي ٨٠ ل.س، ليرتفع الوسطي بنسبة ٦٠٪.

ارتفع وسطي سعر البندورة بنسبة تتجاوز ٦٠٪ تتوزع مسبباته بين تراجع قيمة الليرة وأثره على مستلزمات الإنتاج وسعر الكلفة (حيث تشير معلومات من مديرية زراعة طرطوس إلى ارتفاع أسعار المستلزمات المستوردة بنسبة ٥٠٪ عن ٢٠١١).

حصة «الليرة» من الارتفاع

إذا ما أخذنا وسطي تغير سعر الصرف بين العامين كمؤشر لتراجع قيمة الليرة، وبالتالي المستوى العام للأسعار، يتضح أن وسطي سعر الصرف في عام ٢٠١٢ بلغ ٧٤ ل.س/$، بينما بلغ وسطي سعر الصرف في عام ٢٠١٣ حوالي ١٠٠ ل.س/$. أي فرق بنسبة ٣٣٪.

حصة تراجع الليرة من ارتفاع سعر البندورة تفسر ٣٣٪ من نسبة الارتفاع. ليبقى ما يزيد عن ٢٥٪ من ارتفاعات أسعار البندورة في عام ٢٠١٣ تتعلق بعوامل أخرى..

البندورة في سوق الهال- دمشق

قلة المعروض، توقف في العام الحالي استيراد البندورة من الأردن، بينما انحصرت الكميات التي ترد إلى دمشق بالساحل السوري فقط، مقابل توقف التدفق المعتاد من درعا، وريف دمشق.

يدخل سوق دمشق حوالي ٢٠ سيارة بسعة ٤ – ٥ طن يومياً بسعر ٤٠ – ٥٠ ليرة سورية/كغ (بذار متوسط الجودة) وهو سعر المسوق الأولي. ولا يبتعد كثيراً عن سعر الكلفة ليبقى ربح المزارع هامشياً .

تكلفة النقل الوسطية ٢٥٠٠٠ ليرة سورية للسيارة الواحدة، تاجر سوق الهال كمصرف للبضاعة لبقية تجار الجملة والتجزئة يحصل على ١٠٪ من سعر البيع للسيارة الواحدة.

التصديريستمر تصدير البندورة إلى كل من العراق ولبنان بسعر ٦٠–٨٠ ليرة سورية، ويعود تراجع السعر في شهر نيسان ٢٠١٣ (وصل سعر كغ في دمشق لـ ٦٥ ل.س) إلى توقف التصدير لفترة قصيرة، بينما عادت الأسعار لترتفع نهاية نيسان، بداية الشهر الخامس إلى ٩٠ –١١٠ ل.س للكغ (حسب أسعار السوق في دمشق)، مع عودة التصدير.

وسطي الربح التجاري

بلغ وسطي سعر البيع من المزارعين ٥٠ ل.س/كغ خلال العام ٢٠١٣، بينما تراوح سعر البيع للمستهلك بين ٦٥ – ٩٠ ل.س (وسطي بين المحافظات)، وبمتوسط ٨٠ ل.س/لكغ، نرى أن وسطي الربح التجاري بلغ ٣٠ ل.س/كغ.

■■

دعمنا المشوّه وتوزيع الدخل..

يعتبر الدعم الحكومي إحدى الملامح الرئيسية في السياسة الاقتصادية السورية، لتداخله في الاستهلاك وتشكيله وسيلة لزيادة الدخل الحقيقي، وتداخله مع الإنتاج بدعم زراعات أساسية، وبدعم منتجات القطاع العام الصناعية، بالإضافة إلى دعم المحروقات والكهرباء الذي يشكل قاعدة سعرية مثبتة نسبياً لمستويات التضخم، ويدل على ذلك الموجات التضخمية العامة التي ترافق كل ارتفاع في السعر الرسمي للمحروقات.

ينحرف توزيع الدعم الحكومي مع انحراف توزيع الدخل الوطني، فدعم المحروقات والكهرباء ينحرف عن طريق حصة الفساد ومافيات التهريب من المازوت وعن طريق التعرفة المنخفضة لمستهلكي «الترف الكهربائي»، بينما تتراجع حصة المواد الاستهلاكية المدعومة لتتقلص بمادتي الأرز والسكر، وتتراجع حصة القطاع العام الصناعي من الاستهلاك عموماً نتيجة تراجع إنتاجه وحصته من السوق.

التشوهات الكثيرة في توزيع الدعم لا تسمح للدعم بالمساهمة الجدية في إعادة توزيع الثروة، أو إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأرباح والأجور.

بناء على الدخل الوطني المحلي في عام ٢٠١٠ وحصة الأجور والأرباح منه فإن الحصة التي توزع بنسبة ٨١,٥٪ للأرباح، و ١٨,٥٪ للأجور لا يغير الدعم منها إلا ما نسبته ١,٥٪ هذا إذا ما فرضنا أن الدعم يوزع مناصفة بين أصحاب الأرباح والأجور.

لا تدخل في منهجية توزيع الدعم ضرورة مساهمته في إعادة توزيع الدخل الوطني، ويزيد الواقع الاقتصادي المنحرف لصالح أصحاب الأرباح عملية التوزيع غير المنهجية تشوهاً، ليجعل التأثير لا يتعدى (في أحسن أحواله) نسبة ١,٥٪، ليبقى الدخل الوطني السوري موزع بنسبة ٨٠٪ لأصحاب الربح، مقابل ٢٠٪ لأصحاب الأجور فقط.

■■

عقد البوزلان بـ«إسمنت طرطوس»:
استغلال للعلاقات الخاصة.. وسرقة /٧٠/ مليوناً من المال العام

◄ مراسل قاسيون

لم يكن عقد «فرعون» قصة الفساد الأولى داخل شركة أسمنت طرطوس، كما لن يكون عقد «البوزلان» الفضيحة الأخيرة من المسلسل ذاته، فمن اعتاد على استغلال عقد واحد لمصلحته الخاصة، لا شكّ أنه سيستغل عشرات العقود لاحقاً كيفما استطاع، وفي جعبة مصادرنا الكثير مما يقال عن ملفات النهب الممنهج للمال العام داخل هذا المرفق العام، والذي بات مستباحاً بين أيدي ثلة من الفاسدين، فلا حسيب ولا رقيب عليهم، والأخطر على هذا الصعيد، أن هناك من هو قادر على تغطية فساد هؤلاء للإمعان في نهبهم..



حلقة فساد جديدة

تبدأ قصة عقد البوزلان بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١، حين تمت دعوة العارض محمد ديبو لحضور الاجتماع من مدير شركة الأسمنت، وبشكل مفاجئ، على الرغم من أنه ليس العارض الأساسي الذي تقدم لمناقصة البوزلان، بل إن مصطفى السالم هو العارض الأساسي، وتم الطلب من ديبو تقديم سعره النهائي لأجرة نقل طن البوزلان من مقالع المناخر بالرقة إلى معمل أسمنت طرطوس، وقال المدعو ديبو في حينه، إن هناك أزمة في تأمين مادة المازوت، وما من منفذ للحصول عليها سوى السوق السوداء، مما سيزيد تكلفة النقل، إلا أن الهدف الأول من وراء كل تلك المقدمات، هو استغلالها لزيادة قيمة العقد، وهذا ما جرى بالفعل، بعد أن تم رفع سعر نقل الطن في العقد الحالي بمقدار خمسة أضعاف قياساً بالعقد الذي سبقه، وبزمن فاصل لا يزيد عن بضعة أشهر بين العقدين..

تجاوز القوانين والأنظمة

تقدم العارض ديبو بكتاب يبين فيه أنه على استعداد لنقل طن البوزلان الواحد من مقالع المناخر بالرقة بقيمة /٧٠٠/ ل س إذا ما أمّنت شركة أسمنت طرطوس كميات من المازوت يومياً (٦٥٠ لتراً)، أما في حال الرفض، فإنه لن يستطيع نقل طن البوزلان بأقل من /١٣٥٠/ ل س، (ولكن الوثيقة استبدلت بوثيقة أخرى بعد الاجتماع)، وأبدى مدير عام شركة الأسمنت (رئيس اللجنة الإدارية) المهندس علي جوهرة في الاجتماع ذاته عدم القدرة على تأمين المازوت، وبذلك وصل الفارق في حال إبرام العقد على أساس / ٧٠٠ / ل س لنقل الطن، إذا ما جرى تأمين المازوت من الشركة وفق قيمة العقد ٥٠٠٠٠ × (١٣٠٠- ٧٠٠)= ٣٠ مليون ليرة سورية، وهو ما حصل بالفعل، فهل هذا الفارق تافه؟!

طلب المدير العام من المدعو ديبو تقديم سعره النهائي، وقام الأخير بتقديم السعر دون أن يُطلَب منه تقديم الوكالة من العارض الأصلي مصطفى السالم، والتي تؤهله القيام بمثل هذه الأعمال بالنيابة عنه، على اعتبار ديبو ممثلاً عن العارض المرشح، وتجاهل مدير شركة الأسمنت بدوره طلب الوكالة على الرغم من أهمية الموضوع وقيمته الكبيرة، وترك هذا العديد من الشكوك والريبة حول حقيقة العلاقة التي يرتبط بها ديبو بمدير عام «الأسمنت»، وخلال الاجتماع قرر المدعو ديبو تخفيض قيمة أجرة نقل طن البوزلان بقيمة /٥٠/ ل س إلى /١٣٠٠/ ل س..

لم تنته القصة هنا ، بل إنه وفي مخالفة صريحة وواضحة للقوانين والأنظمة، توجه المدير العام لديبو قائلاً له: «يمكنك المباشرة بتنفيذ العقد اعتباراً من ٢٠١٣/١/١»، أي قبل توقيع العقد فعلياً، ودون اتخاذ كل الإجراءات القانونية للإبرام، وعلى ما يبدو، فإن العلاقة الوثيقة بينهما جعلته يخرق كل القوانين والأنظمة في هذه الحالة، وفي حالات لاحقة..

رفع أجرة النقل ٥٠٠٪

بناءً على كل تلك المقدمات، وافقت اللجنة الإدارية على التعاقد مع العارض «مصطفى السالم» لنقل كمية ٥٠ ألف طن بوزلان من مقالع المناخر بالرقة، وبأجرة نقل /١٣٠٠/ل. س للطن الواحد، لتصل القيمة الإجمالية للعقد إلى نحو ٦٥ مليون ل.س، إلا أن قيمة العقود السابقة لأعمال نقل كانت أقل من الرقم الحالي بكثير، حيث كانت أجرة نقل طن البوزلان من مقالع تل دكوة بريف دمشق بالعقد السابق (قبل توقيع عقد المناخر بالرقة) /٢٧٥/ ل.س، ولكمية ١٠٠ ألف طن، والموقّع في عام ٢٠١١، والذي استمر تنفيذه خلال عام ٢٠١٢، أي أن المتعهد عاصر جزءاً من أزمة المازوت، كما عانى من صعوبات في النقل حينها، ولكن المشكلة كانت بإغلاق المقلع بسبب الظروف الأمنية في منطقته، لذلك تم الانتقال لتأمين المادة من مقالع المناخر بالرقة، أي أن اجرة النقل بموجب العقد الموقع مع مصطفى السالم قد ارتفعت بنسبة ٥٠٠٪ تقريباً..

استغلال العلاقات الشخصية

بدأ المدعو محمد ديبو باستغلال علاقته الشخصية بمدير عام شركة الأسمنت، عبر السماح بنقل البوزلان من مقلع المناخر بالرقة، قبل توقيع العقد ٢٠١٣/٣ مع مصطفى السالم، والذي لم يبرم بشكل أصولي، ولم يُعط أمر المباشرة إلا بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٣ وذلك بعد أن تم استكمال إجراءات التعاقد، وبعد أن اعتذر مكتب الدور بطرطوس عن نقل الكمية المطلوبة.

٣٠٠٠ ليتر قبل توقيع العقد

الغريب في الموضوع أن يقوم مدير عام «أسمنت طرطوس» بإعطاء كميات من المازوت للمدعو ديبو من كازية الشركة لتعبئة شاحناته بحجة تنفيذ العقد ذاته قبل أن يبرم بشكل أصولي، وبما يخالف المعطيات المتوفرة أمام اللجنة الإدارية، والذي حصل على ٣٠٠٠ ليتر في الشهر الأول من عام ٢٠١٣ قبل دخول العقد حيز التنفيذ، كما استمر المدعو ديبو في الحصول على كميات المازوت خلال فترة التنفيذ دون تخفيض اجرة نقل طن البوزلان، ودون الأخذ بعين الاعتبار أن العارض «ديبو» أبدى استعداده لتخفيض أجرة نقل الطن بقيمة /٧٠٠/ في حال تأمين كميات من المازوت بالسعر الرسمي (٦٥٠ لتر يومياً)، وقد كان ديبو يستلم كميات المازوت اللازمة والمرسلة للشاحنات من أمام إدارة الشركة، وبعلم المدير العام، وبموافقة محافظ طرطوس، ولكن، لما تراخى مدير عام شركة الأسمنت مع المدعو ديبو؟! ولماذا تم صرف مبالغ نقدية كسلف مالية بعشرات الملايين كقيمة أجرة نقل عن هذا العقد؟! وذلك قبل أن يتم إبرام العقد ٢٠١٣/٣ وخارج الأصول القانونية والعقدية.. إنه لزمن العجائب، فمدير عام شركة الأسمنت يطبق مقولته التي يرددها دائماً بأن «القانون كالحمار يحتاج إلى من يديره»، وهو يتباهى بأنه يخرق القوانين بحجة «كسر الروتين»، حتى لو أدى ذلك إلى الاستهتار وسرقة المال العام، وسوء استخدام للسلطة المؤتمن عليها، ولذلك نضع هذه التجاوزات برسم الجهات الرقابية والمعنية لتقوم بما يمليه عليها الواجب الوطني؟!

إثبات دامغ

ما يثبت حقيقة التجاوزات التي تحدثنا عنها في عقد مادة البوزلان، لجهة أن محمد ديبو ومصطفى السالم كانا أول المستفيدين من العقد، بالإضافة إلى أنهم استخدموا علاقتهم القوية مع مدير عام شركة الأسمنت لتمرير العقد بحالته الراهنة، هو كتاب محافظ طرطوس، والموجه إلى شركة الأسمنت في نهاية الشهر الأول من عام ٢٠١٣، والذي يبين حصول متعهد عقد البوزلان (محمد ديبو) على كميات من المازوت لسياراته يومياً قبل دخول العقد حيز التنفيذ، وبما يخالف شروط العقد التي تتحدث عن تخفيض سعر نقل الطن إلى ٧٠٠ ل.س في حال حصول المتعهد على كميات من المازوت، وهذا إثبات آخر على ما تحدثنا به في بداية التحقيق..

إلا أن المفاجأة كانت في الرد الشخصي لمدير عام «أسمنت طرطوس» على كتاب المحافظ، دون أن يحال الكتاب من جانب المدير العام إلى مديرية الرقابة الداخلية للتحقيق في هذا الموضوع، كما تفترض الآلية المؤسساتية، إلا أن مدير شركة الأسمنت اعترف في رده على المحافظ، بأن سيارات النقل التابعة لديبو قد حصلت يومياً على كميات من المازوت قبل دخول العقد حيز التنفيذ، ودون تغيير تكاليف نقل الطن إلى ٧٠٠ ل.س، بينما يعتبر مصطفى السالم هو المتعهد الأساسي للعقد، بالإضافة إلى دفاع مدير شركة الأسمنت في الكتاب ذاته عن المذكورين في شكوى المحافظ، معتبراً أن البوزلان مادة أساسية في استمرار عمل الشركة، والحقيقة أن البوزلان مادة مضافة مساعدة لطحن الأسمنت، ويمكن الاستغناء عنها لأن هدفها ربحي بالدرجة الأولى، كما أن دفاع مدير شركة الأسمنت عن هؤلاء العارضين يزيد الشكوك حول علاقته المشبوهة بهم، فهو الحريص على مصلحتهم، والذي يغض الطرف عن تجاوزاتهم على حساب المال العام..

بعكس المنطق الطبيعي

تلت قصة العقد الأول عقود أخرى، حيث توقف ديبو عن استكمال تنفيذ العقد بعد نقله ما يقارب ٢٢ ألف طن بوزلان، وبتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ اطلعت اللجنة الإدارية بالشركة على الكتاب المقدم من المتعهد رقم ١٢٧٦ بتاريخ ٢٠١٣/١/٣٠، حيث تبين أن مقالع الرقة قد توقفت عن العمل نتيجة الأوضاع الأمنية، وأشار المتعهد ديبو في كتابه إلى أنه على استعداد لنقل الكميات المتبقية من العقد رقم ٢٠١٣/٣ لنقل وتفريغ /٥٠٠٠٠/ طن بوزلان من مقالع تل شيحان بالسويداء، وبالسعر نفسه المحدد بالعقد والبالغ /١٣٠٠/ ل س كأجرة لنقل الطن بدلاً من مقالع المناخر بالرقة، إلا أن المديرية التجارية في شركة الأسمنت، ذكرت بأن تغيير موقع التحميل سيعني تغييراً في شروط العقد، لأن هناك تغييراً في تكلفة النقل، فالمسافة بين مقالع تل شيحان بالسويداء وطرطوس أقل بنحو /١٠٣/ كيلو متر مقارنة بمقالع الرقة، ولذلك اقترحت المديرية التجارية، أن يتم تأمين باقي الكميات من العقد بالاتفاق مع المتعهد إذا كان هناك ضرورة وحاجة لذلك، أو أن يتوقف العقد، وأن يجري التوجه للإعلان عن مناقصة لنقل الكمية المتبقية من عقد البوزلان من مقالع تل شهاب بالسويداء، وقررت اللجنة الإدارية أن يتم إجراء مراسلة مع مكتب الدور مع عدد من العارضين بهدف تنفيذ الكميات المتبقية من العقد ٢٠١٣/٣ (نحو ٢٨ ألف طن بوزلان) للحصول على أسعار أنسب وأقل..

تعديل مشبوه للعقد

أقدم مدير عام «أسمنت طرطوس» بتعديل مشبوه للعقد، فبعد أن قامت المديرية التجارية بإرسال كتاب للمديرية الفنية لتحديد الكميات المتبقية، ووضع دفتر الشروط الفنية من أجل مراسلة العارضين، جاء الجواب على المراسلة عن طريق المدير العام طالباً (أن تتم المراسلة لتأمين ١٠٠ ألف طن بوزلان بدلا من /٢٨/ ألف طن الواردة بقرار اللجنة الإدارية)، وعندما أشارت «التجارية» مرة أخرى للمدير العام بأن قرار اللجنة الإدارية هو لتأمين الكميات المتبقية، أجاب المدير العام للمرة الثانية بأن تتم المراسلة لتأمين ١٠٠ ألف طن بوزلان، على أن يعرض الموضوع مستقبلاً على اللجنة الإدارية، ولكن السؤال: لماذا يقوم المدير العام بخرق قرار اللجنة الإدارية قبل أن يجف الحبر عنه؟! ولما يحدد الكمية الجديدة بـ ١٠٠ ألف طن بوزلان بدلاً من ٢٨ ألف طن دون أخذ موافقتها أو حتى عرض الموضوع عليها؟! الحقيقة أنه «حسب السوق عم يسوق»، فساعة يعرض أتفه المواضيع على اللجنة الإدارية بما يخدم مصلحته الشخصية، وعندما يريد إخفاء شيء ما يقول بأنه سيعرضها مستقبلاً، كما حدث مع هذا الكتاب، وتعديل كميات البوزلان المنقولة، والسؤال: من هو صاحب المصلحة الحقيقية في تعديل الكمية؟! ومن المنتفع الأول من هذا التعديل؟!

أساليب جديدة للنهب

وبناءً عليه تم إجراء مراسلات مع العارضين للمرة الأولى، ولم يتقدم أحد من العارضين، حتى أن العارض الأساسي ديبو الذي تقدم بكتاب أنه على استعداد لنقل الكميات المتبقية من مقلع السويداء، وبسعر نقل طن البوزلان نفسه بموجب العقد في حينها (١٣٠٠ ل.س) لم يتقدم لهذا العرض! وعندها اقترحت لجنة المناقصة أن يتم إعادة المراسلة للمرة الثانية، ووافق المدير العام على ذلك، وتمت مراسلة عدد من العارضين لنقل ١٠٠ ألف طن بوزلان من مقلع تل شيحان بالسويداء، وتقدم عرض وحيد (عبد القادر دقماق)، وبسعر /٢٣٠٠/ ل س للطن الواحد، وخفض السعر بمقدار /٢٥/ل.س أمام لجنة المناقصة، والتي اقترحت عرض الموضوع على اللجنة الإدارية لدراسته وإقرار المناسب أمام هذا الارتفاع في السعر، ولكن لم تذكر بمحضرها السعر المقدم من متعهد العقد ٢٠١٣/٣ الذي أبدى استعداده لنقل الكمية المتبقية بسعر عقده نفسه (١٣٠٠ ل س على الطن)..

لم تجر الرياح كما يفترض منطق الأمور، ولم يتم التعاقد بعروض نقل أقل، فالقصة كانت مدبرة على ما يبدو، والتفاصيل متفق عليها بين الأطراف الشريكة في سرقة المال العام، ورفع سعر نقل الطن البوزلان لعدم وجود العارضين، ونترك القضية مقترحاً على طاولة التدقيق والمحاسبة من الجهات الرقابية..

«الإدارة».. ومسرحيتها الهزلية

تم عرض الموضوع أمام اللجنة الإدارية، وتمت دعوة العارض عبد القادر دقماق أو ممثل عنه، حيث طلب منه المدير العام بأن يساعد في تخفيض سعره، وأن يقدر الظروف الحالية، ليكرر المسرحية الهزلية نفسها من حرصه على الشركة، وعلى إنتاجها، وعلى أن انتاج عام ٢٠١٢ قد انخفض بسبب نقص البوزلان، وهذه كذبة كبيرة، لأن الإنتاج الأساسي هو من مادة الكلينكر..

وأخيراً، رق قلب العارض الجديد الذي سأله المدير العام عن علاقته بديبو، فقال العارض الجديد إنه لا يعرفه، ولكن في اجتماع آخر وبحضور الاثنين (ديبو ودقماق) لم يتذكر المدير العام ذلك، فقال ضمن تمثيليته طالباً من ديبو أن يعرفه على دقماق وقام ديبو بتعريفه عليه أمام الحاضرين..

خسارة ٧٠ مليون ل.س بعقد واحد

خفّض العارض الجديد سعره «كرمى عيون» مدير عام «أسمنت طرطوس» ليصبح سعر نقل الطن /٢٠٠٠/ل.س، وبزيادة ٥٤٪ عن العقد السابق الموقع في نهاية الشهر الأول من عام ٢٠١٣، ووافقت اللجنة الإدارية على التعاقد، متجاهلة قرار نقل الكمية المتبقية (٢٨ ألف طن) من العقد السابق ٢٠١٣/٣، والذي أبدى متعهده الاستعداد لنقلها بسعر ١٣٠٠ ل.س للطن، ورغم أن ديبو أبدى في الاجتماع ذاته استعداده لمساعدة دقماق في نقل كميات عقد الـ ١٠٠ ألف طن، كما لم يتم ذكر أسباب تعديل كميات العقد ورفعها إلى ١٠٠ ألف طن، ليلاحظ أن الفرق الذي تسبب به المدير العام من خلال إدارته بشكل شخصي لهذا الموضوع، هو خسارة /٧٠٠/ ل.س للطن الواحد عن المعروض سابقاً، أي أن الفرق في السعر بين العارض السابق والحالي بالنسبة لنقل الكمية الاجمالية البالغة ١٠٠ ألف طن يصل إلى ٧٠ مليون ل.س..

كما أن هذا التعاقد كان مستغرباً، لأن هناك مخزوناً حالياً من البوزلان يصل إلى /٤٣/ ألف طن، وهو يكفي لتغطية الإنتاج لما يقارب ستة أشهر، بالإضافة إلى أن مادة البوزلان لا تدخل بشكل أساسي في تكوين منتج الأسمنت البورتلاندي، وإنما هي عبارة عن مواد مضافة لا تخضع لأي عملية سوى الطحن، فالغاية الأساسية منها ربحية ومساعدة الطحن، فلماذا هذا الاستعجال في إبرام العقد الجديد؟! وبهذه الكميات؟! وبهذا السعر المرتفع؟! كلها أسئلة لا نجد إجابات شافية عنها، ولا نشتم منها سوى رائحة المنفعة الشخصية لمدير شركة أسمنت طرطوس، ومن الأجدى وضع السؤال والإجابة في عهدة الجهات الرقابية والوصائية المعنية؟!

■■

نهب ممنهج للمال العام في مؤسسة الأسمنت في طرطوس، والتعاقد هو البوابة.. بين الإدارات والمتعاقدين تواطؤ واتفاقات تتيح نهب ما يصل إلى ٧٠ ميلون ل.س في هذه المؤسسة الهامة.. ما ينطبق على الأسمنت ينطبق على غيرها، والتفاصيل تتيح معرفة جزء من الثغرات والأدوات التي تحولت إلى آلية معروفة لسحب المال العام إلى جيوب المتحاصصين..

ضربتان أودتا بحرفة التريكو:
الجشع.. والانفتاح الاقتصادي!

◄ أروى المصفي/ قاسيون

حرفة مميزة أوصلت نتاج العمل السوري إلى أسواق الشمال وروسيا تحديداً، نافست البضاعة الأوروبية ووفرت مدخولاً لكثير من العائلات السورية، فكانت مهنة النساء كما الرجال، حيث قامت ربات المنازل بامتهان التطريز والشك لإضفاء اللمسة المزخرفة على القطع المصنّعة، ليكون عملهنّ دخلاً مساعداً من باب (بحصة بتسند جرة) أو أساسياً في بعض الأحيان..
فمن الحاجة للكساء إلى حرفة أساسية في الحضارة، أجمع الباحثون أن سورية مهد الحضارات شهدت ولادة حرفة التريكو كجزء من عدة حرف تجتمع تحت مسمى النسيج.



حديث أصحاب الصنعة..

محمد بسام تللو صاحب معمل تريكو حدثنا عن هذه الحرفة وحالها المتردي لأسباب لم تكن الأزمة السورية جوهرها ..

وقال بسام تللو إن «التريكو يعتمد على خيوط الصوف بشكل أساسي، حيث تعرف القطعة المصنعة من خيوط الصوف بمتانتها، لكن الأكثر انتشاراً والأقل سعراً هو المصنّع بخيط الدرالون من القطن والبوليستر، وكنا نرسل القطع إلى النساء وخاصة في مناطق الأرياف لشك القطع وتطريزها، لكن العمل تطور بدخول الآلات المتخصصة».

وتابع تللو قوله «تشتهر المنتجات السورية بجودتها وإتقان صنعها وقدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية، باستثناء عامل واحد لم نستطع كسره، السعر العالي لمنتجاتنا والنابع عن التكاليف المرتفعة للصناعة، فلا تحصل معامل التريكو على أي نوع من التسهيلات أو الدعم خاصة في الوقت الحالي، ومع ارتفاع سعر المواد الأولية من محروقات وخيوط لازمة للعمل».

الجشع ثم التخلي الحكومي والتحرير

ولفت تللو إلى أن «تأمين الخيوط مثلاً كان يتم عن طريق الدولة، عندما كان الاستيراد محصوراً بالقطاع العام، وكنا نحصل عليه بسعر التكلفة تقريباً، وبالتالي كانت المنتجات تباع في السوق بسعر مقبول، لكن تغير السياسات الاقتصادية والتوجه نحو تحرير التجارة أرهق الصناعيين الصغار، ورفع تكاليفهم وسعر المنتجات، فتقلصت سوق التصريف لعدم ملاءمتها لشريحة الدخل المحدود، وخارجاً أصبحت منتجاتنا أغلى ثمناً من نظيرتها الأوربية وصعبت المنافسة».

وفي السياق ذاته كشف تللو عن الممارسات التي ضربت السوق السورية خارجاً، قائلاً إنه « خلال التسعينات كانت الحرفة في أوجها وكان التصدير لروسيا كبيراً جداً، فالعقود تتم بين الدولتين والمعامل تقوم بالتصنيع، لكن بعد ذلك، هناك من قام بما أضر العمل، حيث دفع الجشع ببعض الصناعيين للتقليل من سوية المنتجات اعتقاداً أن حب الروس للبضاعة والطلب الكبير عليها سيغلب على سوء التصنيع، فقاموا بإرسال شحنات كبيرة متدنية الجودة لتقليل التكاليف عليهم بغية الربح الأكثر، وبالتالي تأثرت سمعة البضاعة السورية في روسيا، وعند حدوث الانفتاح كان الناس قد استدركوا الخطأ الذي حدث وحاولوا إصلاحه، لكن الانفتاح كان قوي التأثير».

«فكانت سياسة الانفتاح الضربة القاضية الثانية على الحرفة، حيث تخلت الدولة عن تأمين المواد الأولية، وتدخل القطاع الخاص الذي أغرق السوق بالمواد متحكماً بالأسعار، فضلاً عن دخول المنتجات الجاهزة الآسيوية المنشأ».

وأوضح بسام أن «البضائع التركية والصينية انتشرت في السوق السورية بشكل قضت فيه على منافذ تصريفنا المحلية، وخاصة التركية التي تشبه بضائعنا لحد كبير وبسعر أقل، مترافقاً مع حب الناس لشراء الأجنبي، وبالتالي التاجر سيرغب بالبضاعة الأكثر طلباً وملاءمةً للدخل، أما البضاعة الصينية رغم انتشارها الواسع إلا فأنها ليست قادرة على منافسة المنتج السوري، فالزبون سيرغبها بداية، أما التجربة فستكشف له تدني الجودة وضعف متانتها».

حرفيو العشوائيات خارج الاهتمام

تراجع حجم إنتاج حرفة التريكو ٧٠-٨٠ ٪، وفي الفترة الأخيرة تلخص الإنتاج في العمل بموسم واحد لمدة ثلاثة أشهر، بينما تغلق المعامل أبوابها باقي السنة، ويوجد العدد الأكبر من معامل التريكو في منطقة الزبلطاني بدمشق بعد أن كانت في الحريقة وسوق الصوف، حيث يوجد في دمشق ١٢٢٠ منشأة للتريكو والألبسة الداخلية والجوارب، ٥٠٠ منشأة منها فقط ممثلة باتحاد الحرفيين.

وفيما يتعلق بمنح التراخيص لمزاولي الحرفة، بين بسام تللو أن «منح الترخيص يواجه مشكلة بارزة تتعلق بمكان الورشة، حيث ينتشر الكثير منها في مناطق السكن العشوائي، وبالتالي لا تمنح المحافظة الترخيص الإداري للحريفي، ما يؤثر بدوره على قدرة الحريفي على الانتساب للاتحاد والذي يتطلب الترخيص كشرط أساسي»، منوهاً إلى أنه «لا بد من منح الحرفيين تراخيص مؤقتة مقابل طلب براءة ذمة من الاتحاد، لتقوية التنظيم وتشجيع الحرفيين على الانتساب، فهناك حوالي ٢٢ ألف حريفي منتسب وأكثر من ١٠٠ ألف خارج الاتحاد».

في مواجهة التكاليف و«المحافظة»

يستجر الحرفيون المواد الأولية من خيوط قطنية وأكروليك بموجب السعر العالمي، كما يخضعون للعديد من الضرائب والرسوم، ما أصاب الكثيرين بالخسائر والعجز وتوقف ٣٠٠ منشأة عن العمل وتسريح العمال وتحولهم لأنشطة أخرى.

إلا أن تجار التريكو في سوق الزبلطاني واجهوا سابقاً ممانعة محافظ دمشق لتغيير المهنة، على اعتبار أن السوق أنشئ على أساس أنه مخصص للتريكو، حيث قامت المحافظة بداية بختم عدد من المحلات بالشمع الأحمر بتهمة تغيير الصفة من صناعي إلى تجاري، بعد أن اضطر الكثيرون ممن خسروا جراء تراجع المهنة إلى بيع آلاتهم والتحول إلى مهن أخرى أكثر رواجاً وتخديماً للمنطقة، وتطلب تغيير الصفة إلى تكبيد الحرفيين مبالغ إضافية بمئات آلاف الليرات.

كما يشتكي حرفيو التريكو في المنطقة الصناعية بالزبلطاني محافظة دمشق لأجل تعديل الصفة التنظيمية لمحلات الطوابق الأرضية لتحويلها من صناعي إلى تجاري كونها بالأساس تعمل تجارياً، فهذه المحلات تعتبر معارض لبيع منتجات المعامل، لكن محافظة دمشق مازالت تعتمد في تصنيفها للمحل التجاري، بمهني صناعي، في حال كان يبيع منتجات المنشأة.

يشار إلى أن المنطقة الصناعية في الزبلطاني تم إنجازها شراء وبناء وخدمات برأسمال حريفي خالص، وتضم ٣٥٠ معملاً تتوزع على ١٧ كتلة عمرانية.

■■

«لقمة الشعب خط أحمر».. عودة قريبة

◄ قاسيون

بعد أن توقف أعضاء لقمة الشعب خط أحمر عن العمل، بموجب «أسرع» قرار تنفيذي يصدر في الأزمة بعد أن منع رئيس مجلس الوزراء بموجب قرار عمل جميع اللجان التطوعية، يعود أعضاء الفريق اليوم ليقولوا بأنهم لم يتوقفوا عن العمل حتى بعد إصدار القرار، بل دخلوا تجربة جديدة أنضجت مجمل عملهم الرقابي الشعبي، ليعودوا اليوم بآليات جديدة.

حول توقف العمل وإعادة استمراره يحدثنا أعضاء من الفريق..

فترة من الغياب واستمرار العمل

«الأدوات الحكومية المتكلسة والمربّطة بمصالح قوى الفساد المتعارضة معنا، لم تستطع أن تعطينا الصلاحية كفئة من الشعب لنراقب بصفة رسمية ومن جهة أخرى غير قادرة على منعنا من المراقبة. فالهجوم علينا من قوى الفساد إعلامياً جعلت الوزن غير متكافئ واليد الممدودة إلينا من وزارة التجارة الداخلية -والتي لولا مبادرتها لم نكن لنلجأ للحكومة ولتركنا الحراك الشعبي يتم بطريقة شعبية أخرى- لم تكن كافية لمساعدتنا.. بعد إصدار القرار.»

« وفي هذه الفترة توارينا عن الأنظار مع الحفاظ على الفكرة وموضوعنا التنظيمي وحاولنا أن نقوم برقابة ذاتية في أماكن تواجدنا ونجحنا في



عدة مخالفات لكازيات وأفران ..»

« نحن نرى المخالفة نضبط ونتأكد ومن ثم نطلب التموين ليوثق المخالفة وبسبب ذلك تمكنا من ضبط كازيات وأفران ولم نستطع ضبط المازوت والغاز والعامل الفارق هنا، هو ضرورة أن توثق المخالفة وأن يقبض المخالف «متلبساً» لذلك استطعنا ان نضبط أفراناً تعتمد على موازين مختلة بشكل دائم، وأن نضبط كازيات عداداتها كذلك أيضاً.. بينما موزع الغاز تستغرق عملية التوزيع عنده ربع ساعة أو نصف ويرحل.. نتيجة لذلك تمكنا من ضبط ثلاث كازيات كانت عداداتها مخالفة حيث طبقنا رقابة شديدة لمدة ١٢ ساعة ووزعنا فرقنا أحياناً بشكل سري وأحيانا بشكل علني. التموين قام بتسكير عدادين من الثلاثة..»

«خلال المرحلة الماضية كان الهدف من عملنا هذا أن نحافظ على فكرة العمل التطوعي الرقابي الشعبي والمحافظة على لياقتنا، وكنا نعلم ان هذه الاستهدافات البسيطة لا تغير شيئاً في الواقع فأينما وجد مركز توزيعي هناك فساد، وكنا بانتظار وكان استمرارنا بانتظار أن تجهز آليات معينة للعمل..»

إعادة الدور الرقابي بقوة

«طلبنا لقاء وزير التجارة الداخلية و تم تأجيلنا مدة زمنية فوضعنا احتمالين:

إما أن العلاقة مع الحكومة من خلال الوزارة لن تنجح في فرض صفة رسمية تساعدنا على الرقابة ودخول المراكز، وبالتالي سنضطر للتحرك دون الحكومة وإيجاد طرق جديدة للحركة.

والاحتمال الآخر هو أن هناك تغيراً ودفعة جديدة للعملية، وهو ما تم..»

في اللقاء كان تعليق الوزارة من خلال وزيرها بأن ما حدث أمر طبيعي في ظل اختلال توازن القوى حيث أن المؤسسات لديها العديد من المشاكل وليس بالسهولة إجراء تغييرات في العقلية التي تحكم العلاقة مع القوى الشعبية.. وتوضح بان جملة من التغييرات التي أجريت بالوزارة المعنية بالتوزيع كما في المؤسسة الاستهلاكية والتموين و إلخ ...تجعلها أكثر قدرة الآن على استقبال الرقابة الشعبية بشكل صحيح و أن ترفع من دورها نسبياً .

الآلية الجديدة

«سوف نعود للعمل ولكن ليس للتوزيع المباشر، وهذا جاء بناءً على طلب من أعضاء حملة لقمة الشعب فمحاولة تشويه سمعتنا من العدو الافتراضي تدفعنا لتفادي عملية التوزيع مع عدم التخلي عن الرقابة.. فرأينا أن ننسحب فنحن لا نريد أن نبيع شيئاً ولكن نريد أن نكون على علم وإشراف مباشر على جميع المواد التي ستوزع في دمشق وريفها وغير مسموح تدخل أحد موظف التموين مهمته أن يوصل المواد ويقبض المال ويرحل..»

سيكون تركيزنا خلال الفترة القادمة على مادتي الخبز والغاز. الخبز من حيث الجودة بعد أن أصبحت مشكلة الكم أقل وطأة. هناك اتفاق بأن نوزع فرقنا على الأفران وخلال يومين عليهم تقديم تقارير عن جودة الخبز في الأفران الموجودة في مناطقهم بشكل كامل إضافة لوزن الربطة. وهذه المناطق جيدة وواسعة بحيث تصلنا التقارير ونرفعها لغرفة العمليات ومن ثم يوجه التموين مخالفات للأفران المخالفة.

أما بالنسبة للغاز فقد رفعنا اقتراحاً بتقديم ٤٠٠٠ أسطوانة غاز أسبوعياً توزع بسيارات المؤسسة الاستهلاكية في المناطق التي ندفع بالتنسيق بين فرقنا وغرفة العمليات بالتوجه نحوها، ليتم توزيع الأسطوانات من خلال قوائمنا والختم الذي رخص لنا رسمياً فنحن نحدد وجهة السيارة ومسؤولين عن حمايتها..

■■

زائد ناقص

٥ مطاحن جديدة خلال عشرين شهراً

كشف مدير عام الشركة العامة للمطاحن المهندس أبو زيد كاتبة عن زيارة وفد إيراني إلى دمشق بهدف استكمال إجراءات التعاقد على تشييد خمس مطاحن بتمويل مئة بالمئة من اتفاقية خط التسهيل الائتماني الموقع بين الجانبين، وسيتم توقيع العقد خلال الأيام القليلة القادمة بعد فتح الاعتماد المخصص للعقد في المصرف التجاري السوري.. وتشمل الزيارة إجراءات المباشرة بتنفيذ العقد الذي تبلغ قيمته ٦٢,٦ مليون يورو، وتبلغ مدة تنفيذ العقد ٢٠ شهراً تبدأ من تاريخ فتح الاعتماد.

رفع الفيول بنسبة ٢٧٠٪

أوضحت مصادر «وزارة النفط»، أن الوزارة حددت سعر طن الفيول بـ ٥٠ ألف ل.س للطن بدل ١٣٥٠٠ ل.س المعمول بها منذ عام ونصف، بعد رفعه من ٧٥٠٠ ل.س إلى ١٣٥٠٠ ل.س للطن.. ليرفع سعر الفيول من خلال هذا القرار..

تراجع إنتاج النفط ٣١٠ ألف برميل يومياً

أكد وزير النفط سليمان العباس، أن أحداث العنف في البلاد على مدى العامين الماضيين، والأضرار التي لحقت بقطاع النفط السوري، إضافة إلى العقوبات المطبقة على تصدير النفط، أدت إلى انخفاض إنتاج النفط من ٣٨٠ ألف برميل يومياً إلى ٧٠ ألف برميل فقط..

وتبلغ الخسائر التي تمثل قيمة كميات النفط المؤجل إنتاجه بسبب توقف التصدير نتيجة الحصار المفروض من الدول الغربية على قطاع النفط السوري ، فتقدر بحدود ٥٤٦ مليار ليرة سورية.. قدر الدكتور المهندس علي عباس المدير العام للمؤسسة العامة للنفط إجمالي خسائر قطاع النفط حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣ بحدود ٦٣٥ مليار ليرة سورية..

«مؤسسات للتدخل السلبي»

أكد مدير عام «المؤسسة العامة للخزن والتسويق» حسن مخلوف أن واقع الأسعار في الصالات التابعة للمؤسسة غير مرضية، إذ تتقارب إلى حد ما مع أسعار الأسواق بشكل يدفع المواطن إلى العزوف عن الشراء، وهذا تدخل سلبي وليس إيجابياً... وأضاف: «هذا الأمر يفترض تداركه عبر تطبيق فعلي لشعار التدخل الإيجابي من خلال تقديم السلع خاصة الأساسية لجميع شرائح المجتمع بأسعار مقبولة، وفعلاً بدأت المؤسسة خلال الفترة الماضية العمل على استجرار المواد الأساسية وخاصة البطاطا والبندورة والحمضيات والتفاح من المحافظات المنتجة».

٦٣ مليون ليرة أضرار «الموارد المائية»

بلغ حجم الأضرار التي تعرضت لها مديرة الموارد المائية في دمشق وريفها من مبان وآليات وأقنية ومجموعات ضخ بنحو ٦٣ مليون ليرة حتى نهاية الشهر الماضي.. ولم يتجاوز الإنفاق الفعلي للمشاريع الاستثمارية لمديرية الموارد المائية بدمشق وريفها حتى نهاية الشهر الماضي من العام الحالي أكثر من ٢٠ مليون ليرة من أصل الاعتماد الإجمالي للمديرية البالغ ١٠٠ مليون ليرة، وبنسبة تنفيذ ٢٠٪.. ويعود سبب تدني نسبة التنفيذ حسب تقرير صادر عن المديرية إلى عدم توافر التمويل اللازم للمشاريع الموضوعة في الخطة الاستثمارية.

■■

نكبة تَلِدُ نكبات!

◄ محمد العبد الله

بينما يستعد الفلسطينيون لإحياء ذكرى نكبتهم الأولى التي ستدخل في الخامس عشر من أيار/ مايو عامها السادس والستين، كانت مدينة القدس على موعد مع أعضاء العصابات الصهيونية من شبيبة الأحزاب الفاشية/العنصرية، الذين حددوا ذكرى تاريخ اكتمال احتلال المدينة في الحرب العدوانية التوسعية عام ١٩٦٧ «وحدة مدينة القدس»، ليتحركوا في «تسونامي» بشري، قارب عدده، ستين ألف مستعمر، مارسوا حقدهم، بمسيرات عبر بوابات المدينة، بالصراخ والنعيق، ضد أصحاب الأرض الأصليين (الموت للعرب)، واعتداء على المواطنين والممتلكات.



قامت أجهزة الحكومة الأمنية باعتقال العشرات وفي مقدمتهم الشيخ محمد حسين مفتي القدس. تجمعت تلك القطعان السائبة في حلبات للرقص الغرائزي، على دماء الفلسطينيين وعلى خراب مدينتهم . لم يكن جيش العدو المحتل، ولا أجهزته «الأمنية» العدوانية الأخرى، بعيدة عن الحدث. كانت قوات الكيان القمعية من جنود وشرطة ومستعربين، مستنفرة في شوارع المدينة وعند بواباتها وحول المسجد الأقصى لحماية الغوغاء الصهاينة، ولتفريق تجمعات المواطنين العرب التي حاولت التصدي للمستعمرين. أجهزة الإعلام وشبكات المراسلين لم تسلم من همجية الأجهزة العسكرية والشرطية. كان المستعمر/ المجرم يحاول إخفاء جريمته، بإبعادها عن أجهزة التصوير والبث الفضائي. قاوم الإعلاميون/ات، وحشية المستعمرين، واستطاعوا بالصوت والصورة، النقل الحي والمباشر لأبرز ماشهده مسرح الجريمة.

لم يكن الحدث، مفاجئاً. الجزء الشرقي من المدينة الذي تتسارع فيه محاولات تهويده وصهينته منذ احتلاله عام ١٩٦٧، يتعرض منذ عدة أسابيع، لحملة إعلامية، رسمية وحزبية، تدعو لفرض صلوات يهودية/تلمودية في المسجد الأقصى، تمهيداً لبناء هيكل أسطوري على أرضه، وتحويل أجزاء واسعة منه، لمساحات يمارس فيها المشعوذون، هلوساتهم الدينية. وبحسب ما أصدرته عدة مؤسسات أهلية بالمدينة، فإن عدة قيادات رسمية _أعضاء في الكنيست_ وحزبية من قادة التحالف الحكومي الأخير(ميري ريغف من الليكود، وروت قدرون من يوجد مستقبل، وشولي ريفائيلي من البيت اليهودي) دعت إلى إقامة الصلوات اليهودية في المسجد الأقصى والشروع في بناء الهيكل المزعوم .

منذ الساعات الأولى التي أعقبت تشكيل حكومة العدو الجديدة، كانت تحالفاتها تؤكد أنها حكومة «المستوطنين»، التي جاءت مواقفها الداعمة لتنفيذ خطة «شيرانسكي» التهويدية لمنطقة حائط البراق، لتكشف مضمون برنامج العمل الإئتلافي للكتل الحزبية، الهادف، استكمال تهويد منطقة المسجد الأقصى وتوسيع المستعمرات وبناء المزيد منها. لم يكن«نتان شيرانسكي» يغرد خارج السرب الصهيوني، بل كان هو الأكثر قدرة على تجميع الرؤى وتقديمها عبر صياغة متماسكة_ من وجهة نظر استعمارية_، خاصة، لموقعه في رئاسة الوكالة اليهودية، ولسجله الأسود في حكومة شارون ٢٠٠٥ التي استقال منها احتجاجاً على خطة الانسحاب من قطاع غزة.

صحيفة «هآرتس» كانت قد نشرت تقريراً عما تهدف إليه خطة شيرانسكي (ستعمل على إحداث تغييرات على منطقة حائط البراق تقضي بتوسيع الساحة ورفع مستوى الأرضية الحالي، لتتشكل في المنتوج النهائي ساحة واسعة تمتد من الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى باتجاه الشمال لتصل حتى منطقة المدرسة التنكزية، علماً بأن هذه المنطقة كانت بالأصل تشكل بالإضافة إلى حائط البراق، حي المغاربة، الذي دمره الاحتلال عام ١٩٦٧، وحوّله وحائط البراق من الخارج إلى كنيس يهودي كبير). وبتنفيذ هذا المخطط ، كما تشير«مؤسسة الأقصى للوقف والتراث» (يتم تدمير وطمس ما تبقى من آثار إسلامية عريقة تابعة للمسجد الأقصى المبارك، فمن ضمن اقتراحات المخطط رفع مستوى الأرضية ما بين الجهة الجنوبية الغربية للجدار الغربي للمسجد الأقصى_ الجدار الخارجي لمسجد النساء ومصلى المتحف الإسلامي التابعين للمسجد الأقصى وما بين طريق المغاربة_، وفتح هذا الجزء مع حائط ومنطقة البراق لتشكل وحدة واحدة، الأمر الذي سيؤدي إلى طمس كل المعالم الإسلامية وتهويدها).

خلال الأيام القليلة الماضية، صَعدّت حكومة العدو من إجراءاتها القمعية والتوسعية . فمابين هدم المحلات التجارية في جنين وحملة الاعتقالات في العديد من مدن وبلدات الضفة الفلسطينية، واستباحة ساحات المسجد الأقصى، والاعتداء على الكنائس، وتقطيع الأشجار. يتم الإعلان عن المصادقة على بناء حوالي ٣٠٠ وحدة استيطانية في مستعمرة «بيت ايل» بالضفة المحتلة. يأتي كل ذلك في البيئة التي وفرها الموقف الرسمي للنظام العربي وسلطة الحكم الذاتي، كما ظهر في اجتماعات واشنطن، بين الوفد السباعي «لجنة الجامعة» والإدارة الأمريكية. فقد ساعدت تلك المواقف حكومة العدو على الإسراع في تنفيذ سياستها التوسعية، والعمل مع داعمتها وممولتها الأساسية، الحكومة الأمريكية، من أجل الذهاب لخطوات متسارعة تفضي لتحويل حلم الحركة الصهيونية/ الاستعمارية على يد دعاة الاستسلام في النظام العربي، إلى واقع يتحول فيه الكيان لـ«دولة الشعب اليهودي». هذا الحلم الذي تعمل على فرضه منذ عقود داخل الوطن المحتل منذ عام ١٩٤٨، الحومات المتعاقبة، في الحملات العنصرية/الإجلائية المعادية للعرب كما تشهده عدة مدن تحت عناوين الحداثة والتطويرالمضللة، خاصة، ببرنامج «تطوير النقب» أي «تهويده»، الذي تم تشريعه مؤخراً، عبر مصادقة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على تنفيذ خطة «برافر- بيجن» لتنظيم سكن المواطنين العرب في النقب الذي يقارب عددهم المائتي ألف نسمة. من الواضح أن كل المحاولات المتكررة من عدة لجان حكومية، لتسهيل تمريره تحت تعديلات وتحسينات شكلية قد أصبحت مكشوفة. فالحقائق الدامغة، تؤكد أن المخطط يهدف هدم مايقارب عشرين قرية غير معترف بها، وتهجير أكثر من ٤٥ ألف مواطن من قراهم التي يقيمون فيها قبل الغزو الصهيوني وإقامة الكيان.

أمام خطة حكومة العدو الاحتلالية/الإقصائية/ العنصرية، تبرز أهمية تشديد النضال الوطني/التحرري لمواجهة الوجود الصهيوني على أرض فلسطين التاريخية، ببرنامج عمل يصوغ المهمات في إطار مواجهة الكيان وإفرازاته. كما تتطلب السياسات العدوانية والتوسعية لحكومة العدو، المدعومة أمريكياً من قوى المقاومة العربية في كل أقطارها، خاصة في فلسطين التاريخية ودول الطوق، إعادة ترتيب صفوفها، وتمتين البنى المجتمعية فيها، وتحديد أولوياتها، في بناء أدواتها الكفاحية المقاتلة، من أجل مواجهة العدو الإمبريالي/الصهيوني وتحرير الأراضي المحتلة.

■■

تونس بين الغرب والتكفيريين

◄ شيرين الذياب

لم يختلف ماسمي بـ«الربيع العربي» في تونس عن غيره،إذ لم تغير الحكومة الجديدة منذ سقوط بن علي، الواقع الاقتصادي المتردي في تونس، هكذا أعلن العمال والفلاحون والعاطلون عن العمل من خريجي الجامعات التونسية في الأول من أيار لهذا العام عندما خرجوا إلى الشوارع يطالبون بالكرامة والعدالة الاجتماعية.

اللجوء للغرب

يشهد الشارع التونسي تحديات كبيرة بعد تسلم الإسلاميين السلطة السياسية حيث لم يتغير الواقع الاقتصادي والأمني عما كان عليه سابقاً، ولم تتحقق أي من مطالب العمال، فشركات قفصة ومناجم سيدي بوزيد خرجوا محتجين مع فلاحي الريف أصحاب مسيرة العطش منذ عام٢٠١١.

تسعى حكومة النهضة لزيادة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، حيث أعلنت الحكومة رغبتها بإدخال استثمارات أجنبية مستندة إلى تقرير وكالة النهوض بالاستثمار في ٢٩ نيسان حول تراجع الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة حوالي ٥٠٪ وفي قطاع الصناعة أكثرمن ٤٨٪ وفي قطاع الخدمات ٤٠٪، لتبرير ذلك، ناهيك عن اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي في ١٦ نيسان على قرض بقيمة ١.٧٨ مليار دولار، سيتم التوقيع عليه رسمياً في شهر أيار حسب وكالة «رويترز»، مما سيرفع مديونية تونس وينعكس سلباً على اقتصادها معيدين بذلك سيناريو التراجع الاقتصادي والارتباط بعجلة الولايات المتحدة الذي حدث في مصر وليبيا.

ظاهرة التكفيريين

في ظل هذا التردّي الاقتصادي يشهد الشارع التونسي صراعاً حاداً مع التنظيمات الجهادية التي تصدّر آلاف الشباب التونسي نحو سورية ومالي والجزائر تحت مسمى(فتاوى الجهاد) مما شكّل تشوهاً في المجتمع التونسي ساهم فيه ضغط الحكومة الحالية التي سمحت في ظل «ديمقراطية» ربيعها على الشاكلة الأمريكية بجعل تونس مركزاً لنشاط هذه الجماعات.

تقول الحكومة إن هذا الواقع المخيف دفعها لمنع سفر أكثر من١٠٠٠ مجاهد تونسي إلى سورية حسب ماصرح به محمد العراوي الناطق باسم وزارة الداخلية التونسية أنه« تم منع أكثر من ألف تونسي من الذهاب إلى سورية بغية القتال إلى جانب المعارضة المسلحة» وفي هذا السياق أكدت بعض التقارير وجود معسكرات لتدريب الأطفال على القتال في تونس، كما أكد العراوي في مؤتمره الصحفي ٢٠١٣/٥/٧ ، منع بلاده مرور مقاتلين تونسيين باتجاه مالي، هذا وشهدت منطقة «جبال الكاف» و«الشعانبي» بولاية «القصرين» الحدودية مع الجزائر قتالاً بين الجيش التونسي ومجموعات تنتمي لتنظيم القاعدة حسب تصريح العراوي، وقد تم إعلان مناطق الاشتباكات منطقة عسكرية مغلقة بسبب اشتداد القتال.

في هذه الأثناء دعت مجموعات المجتمع المدني في تونس إلى محاربة التيارات السلفية فيها حسب ماجاء في تصريح المحلل السياسي كمال بن يونس لقناة روسيا اليوم بأن« المعطيات الأولية تشيرإلى انتماء هؤلاء إلى جماعة أبو عياض وأن مجموعات المجتمع المدني لن تتسامح مع هذا التيار السلفي المتشدد».

على مايبدو أن الشعب التونسي سيبقى مستمراً في السعي لتجذير ثورته رغم كل تحديات الواقع الاقتصادية، وارتباط سياسة حكومة النهضة بالسياسات الغربية، ومرض التكفيريين المتفشي.

■■

باكستان في مواجهة «الأمريكي»!

◄ فيصل يعسوب

«أفادت مصادر باكستانية بمقتل ما لا يقل عن ٤ أشخاص وإصابة ١٥ آخرين جراء انفجار قنبلة شمال غرب باكستان يوم ١٠ أيّار»، «مقتل ١١ شخصاً وإصابة ٣٠ آخرين»، «عشية الانتخابات التشريعية في باكستان قتلى وجرحى في تفجيرات عدة ضربت البلاد»...



هكذا تتوارد الأخبار من باكستان التي تشهد انتخابات تشريعية يوم ١١ أيّار ٢٠١٣. التفجيرات تبنتها مسبقاً حركة «طالبان» التي هددت بضرب مراكز الانتخابات وتعطيلها تعبيراً عن رفضها للانتخابات «غير الشرعية» حسب تعبيرها. وتشهد البلاد توتراً جديداً مع الجارة أفغانستان تمثّل في اشتباك حصل بين عناصر من الجيشين في يوم ٢٠١٣/٥/٢ وتبعه تصريح للرئيس الأفغاني «حامد كرزاي» دعا فيه حركة «طالبان» إلى توحيد الصفوف في محاربة «أعداء البلاد» في استهداف للجارة باكستان.

انتعاش إيراني

قد يبدو أن لا تغير في موقف «طالبان» ونشاطها العسكري، ولا جديد في التوتر بين الجارتين نتيجة الصراعات القائمة عموماً في المنطقة، لكن الوقائع تشير إلى مؤشرات عديدة تحدد أكثر منبع ذلك النشاط وضرورته، فباكستان على أبواب تغيّر جيوسياسي اقتصادي حاسم بعد الاتفاق الذي أُبرم مع إيران لمد خط للغاز الطبيعي، وقد أمنت إيران قرضاً لباكستان بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لإنجاز الجزء الباكستاني بعد أن تأكدت من عدم تراجع باكستان عن الاتفاق تحت الضغوط الأمريكية. التكلفة الإجمالية للخط ستبلغ الـ ٧,٥ مليار دولار ويمد الخط باكستان بـ ٧٥٠مليون متر^3 يومياً وهو ذو أثر إيجابي كبير على الاقتصاد الباكستاني، ولعل أهمها وقف انقطاعات الطاقة ورفع انتاجية المعامل نتيجة لذلك، وهو الأمر الذي لطالما احتاجته باكستان التي لا يوجد فيها نفط، ولا إمكانيات أو برامج حالية لاستغلال الطاقات البديلة _لدى باكستان طاقات كامنة كبيرة على صعيد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح_، وسيبدأ العمل فعلياً به في نهاية ٢٠١٤.

الهند أيضاً

تبدو الخطورة التي يمثلها هذا المشروع على الولايات المتحدة الأمريكية واضحة ، فعلى الصعيد السياسي العام يضرب هذا المشروع نهائياً مشروع خلق التوتر اعتمادا على الفالق السني الشيعي في المنطقة، لأن هكذا مشروع يوحّد مصير البلدين، إضافة إلى الامتداد الكبير له حيث أن نهاية الخط تبعد عن الهند ١٠٠كم فقط، والهند تدرس هذا الخيار حالياً، بعد أن تراجعت عنه في ٢٠٠٩ نزولاً تحت الضغوطات الأمريكية، حيث كان من المفترض أن تعوّض لها حكومة الولايات المتحدة آنذاك موارد الطاقة، لكن التعويض لا يقارن أبداً بعائدية هذا الخط.

ضغطت الولايات المتحدة على باكستان للتراجع عن الاتفاق مع إيران، ثم لجأت إلى التهديد المعلن، حيث قالت الولايات المتحدة أن هذا المشروع يندرج ضمن العقوبات على إيران التي تقول بمنع الاستيراد من أية دولة تشارك إيران في مشروعات تزيد مجمل قيمتها عن الـ ٢٠مليون دولار سنوياً، وقد جاء هذا التهديد في اليوم ذاته الذي احتفلت فيه حكومتا إيران وباكستان بإتمام الجزء الإيراني من الخط.

بالنسبة للولايات المتحدة فإن ذهاب الهند للارتباط بهكذا مشروع يعني تغيّر توازنات القوى في المنطقة وقد يؤدي إلى توحيد مصير شعوب إيران – باكستان – الهند، وتحوّل في سياسات الهند وباكستان بغير المصلحة الأمريكية ولمصلحة الحلف المقابل المتمثل في الصين وروسيا وهذا ماقد يشكل ضغطاً استراتيجياً على الولايات المتحدة في جيوبها التاريخية.

■■

أسطورة «التعافي الاقتصادي» الأمريكي!

◄ بقلم : أندريه ديمون
ترجمة وإعداد : نور طه

تقوم إدارة أوباما حالياً بالترويج لما تصفه بحالة «التعافي الاقتصادي المتسارع»، لكن بالنسبة للغالبية العظمى من المواطنين الأمريكيين - وخصوصا بعد خمس سنوات من انهيار وول ستريت في ٢٠٠٨ - فإن تحديد مستوى «تعافيهم» الاقتصادي يتم عبر مقياس الصراع اليومي في سبيل تغطية نفقاتهم وتحصيل لقمة عيشهم.



ديون تلتهم بقايا العمر

باتت الأزمة الاقتصادية تشمل الملايين من العمال حتى كبار السن منهم، حيث تشهد ديون الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥ و ٧٤ ارتفاعاً يفوق من حيث سرعته أي فئة عمرية أخرى وفقاً لأرقام الاحتياطي الفيدرالي. حيث حققت ديون الأسر نمواً تجاوز (٥٠٪) خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١.

هذا وتواصل المكاسب - غير الكافية أصلاً - التي تقدمها برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتقاعد الفيدرالي (الاتحادي) انخفاضها. الأمر الذي ينعكس سلباً على الطبقة العاملة ولا سيما فئة المتقاعدين والذين تقل - وباستمرار - نسبة من لديه راتب مضمون بينهم. وحتى بالنسبة لمن يمتلكون هذا الراتب، فليست الأمور أفضل، حيث يضطر العديد منهم للاستلاف من رواتبهم التقاعدية الأمر الذي يتضمن دفع فوائد ربوية عالية لدائنين معدومي الضمير. وكانت إحدى الإحصائيات قد أشارت في وقت سابق من هذا الشهر إلى نسبة العمال كبار السن الذين يستدينُون منَ رواتبهم التقاعدية - بما تحتويه هذه العملية من دفع غرامات أحياناً - قد ارتفعت (٢٨٪) في نهاية عام ٢٠١٢ عما كانت عليه في الفترة ذاتها من عام ٢٠١١.

ضياع الطفولة والتشظي الاجتماعي

الوضع مشابه عند شريحة الأطفال، حيث يعيش حوالي ١٦ مليون طفل - (٢٢٪) من مجمل الأطفال في الولايات المتحدة - ضِمن عائلات يقع دخلها تحت خط الفقر الفيدرالي، وهذا وفقاً لأرقام المركز الوطني للأطفال الفقراء. وفي الإطار ذاته، تقتضي الإشارة إلى التقرير الذي أصدرته مؤسسة صندوق الطفل التابعة للأمم المتحدة والذي ذكر في إحدى فقراته التالي :«من حيث تعداد الأطفال الفقراء، فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز ٢٦ ضمن قائمة تحتوي على ٢٩ بلداً متقدماً»، وتقدمت الولايات المتحدة على كُل من ليتوانيا ولاتفيا ورومانيا في حين سبقتها اليونان.

نبقى في الإحصائيات، وننتقل هذه المرة لنستعرض أرقام المركز الوطني للتعليمٍ لنجد أن (١,٣) مليون طالب يتركون المدارس الثانوية سنوياً، إضافة إلى أن نسبة الطلاب من ذوي الدخل المحدود الذين يفشلون في التخرج تفوق بستة أضعاف نسبة أقرانهم من ذوي الدخل المرتفع.

أما بالنسبة للطلاب الذين يدخلون إلى الجامعات، فإن معاناتهم من القروض الدراسية الخانقة لا تزال تزداد، حيث سجلت نسبة الطلاب المدينين من فئة الـ ٢٥ عاماً ارتفاعاً من (٢٥٪) إلى (٤٣٪) في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١٣.

وفيما يخص قضيّتي الزواج وامتلاك المنازل، فقد ارتفعت تكاليفهما بشكل كبير تحت ضغط عامليّ البطالة والأجور المتدنية، حيث وصلت معدلات امتلاك المنازل إلى أدنى مستوى لها منذ ١٨ عاماً. ويجري هذا بالتزامن مع ارتفاع نسبة الأطفال الذين يولدون لأبوين غير متزوجين من (٣١٪) في ٢٠٠٥ إلى (٣٦٪) في ٢٠١١ طبقاً لأرقام مكتب الإحصاء السكاني التي نشرت هذا الأسبوع. وقد نوّه هذا المركز إلى أن : «الأطفال المولودين لأبوين غير متزوجين هم أكثر عرضة للعيش في حالة فقر». ومن الجدير بالذكر هنا أن نسبة العائلات الفقيرة المتكونة من أمهات عازبات وأطفالهن قد بلغت (٤٢,٣٪) حسب أرقام مشروع العينات لعام ٢٠١٠.

شريحة «العمال الفقراء»

إن معدل الفقر الحالي في الولايات المتحدة – والذي يبلغ (١٦,١٪) – هو الأعلى منذ عام ١٩٦٥. وحسب «مقياس الفقر الإضافي» الذي يحدده مكتب الإحصاء السكاني، فإن ما يزيد عن (٤٨٪) من السكان الأمريكيين هم إما فقراء أو أقرب إلى الفقراء. وهؤلاء «الأقرب» هم أولئك الذين يعجزون عن مجرد كسب ضعف الحدّ المادي الذي رسمه الخط الرسمي للفقر في أميركا.

وبالحديث عن الفقر، فلا بدّ من تفنيد تلك المغالطة القائلة بأن «الفقر لا يصيب إلا من لا يعمل». وسنعتمد في تفنيدنا لها على أرقام مكتب الإحصاء السكاني مجدداً، حيث سجّل المركز ارتفاعاً دراماتيكياً بنسبة السكان المصنفين تحت مسمى «العاملون الفقراء» من (٥,١٪) في ٢٠٠٦ إلى (٧٪) في ٢٠١١. الأمر الذي يعني أن ربع الفقراء الأمريكيين – أي حوالي ١٠,٤ ملايين مواطن – ليسوا عاطلين عن العمل.

هذا وتتدرج معظم فرص العمل الجديدة ضمن قطاع الصناعات الخدمية ذات الأجور المنخفضة، وامتد هذا الأمر ليطال عمال التصنيع الذين لم تعد أجورهم الساعية – في كثيرٍ من الأحيان – تتجاوز سقف العشرة دولارات.

من المعروف أن للفقر تأثيرات سلبية تطال مختلف المجالات، لذا فلنضئ قليلاً على مجال الرعاية الصحية، حيث بيّنت إحدى الدراسات مؤخراً أنه وفي فترة معينة من عام ٢٠١٢، عجز حوالي ٨٠ مليون شخص بالغ - ما يقارب (٤٣٪) من السكان - عن الحصول على الرعاية الطبية اللازمة لهم وذلك لعدم استطاعتهم تحمل تكاليفها.

الحقيقة المُغيبة

وبعد كل هذا، فإن وسائل الإعلام الأمريكية - الخاضعة لنفوذ كبار الأثرياء - لا تزال مصرةً على التعامل مع هذه المشاكل الاجتماعية الكبرى بأسلوب التجاهل والتعامي. ولكي لا يُعتبر كلامنا هذا تجنياً منّا على هذه الوسائل، فسنستشهد بدراسة حديثة صادرة عن (مركز بيو للأبحاث)، فقد أشارت إلى أنّ النسبة التي خصصتها وسائل الإعلام لتغطية قضية الفقر بلغت (خمسة من واحد بالمئة فقط)!! ويؤكد متابعون ومهتمون بالشأن الإعلامي أن هذه النسبة لم تصل يوماً إلى (١٪) من مجمل التغطية الإخبارية !!.

اليوم، وعوضاً عن القيام بإجراءات وتدابير عاجلة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الولايات المتحدة، فإننا نشهد منافسة حقيقية بين كل من الديمقراطيين من جهة والجمهوريين من جهة أخرى - وبقيادة «أوبامية»- على تخفيض الضمان الاجتماعي والرعاية الصحيةً ومختلف البرامج الاجتماعية الحيوية الأخرى.

● **(موقع دراسات العولمة :** Globalresearch.ca)

جيوسياسة

● أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن موسكو «في آخر مراحل تسليم صواريخ الدفاع الجوي إلى سورية»، وقال لافروف، في تصريح صحافي عقب لقائه نظيره الألماني، إن روسيا «لا تنوي توقيع عقود سلاح جديدة مع سورية»، مشيراً إلى أن موسكو «تنتهي من توريد السلاح الدفاعي إلى دمشق وفق العقود المبرمة سابقاً». ولم يعلق لافروف على أسئلة الصحافيين حول تزويد سوريةٍ بمنظومة صواريخ «اس-٣٠٠»، مشدداً على أن هذا السلاح «ليس محظوراً من القوانين الدولية، لأنه دفاعي مخصص في هذه الحالة ليمكن سورية من حماية نفسها من الضربات الجوية».

● قال وزير التخطيط المصري إنه على ثقة من أن بلاده ستتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج قرض قيمته ٤,٨ مليار دولار. وقال صندوق النقد إنه لا يخطط حالياً لزيارة جديدة إلى مصر لبحث البرنامج حيث ينتظر بيانات اقتصادية جديدة وخطط «إصلاح» من الحكومة!. وقال وزير التخطيط عمرو دراج: «لست متأكداً من توقيت العودة لكن الأكيد بالنسبة لي أننا سنتوصل إلى اتفاق لأن مساحة الاتفاق كبيرة.» وقال على هامش مؤتمر البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في اسطنبول أنه: «سيتم إبرام اتفاق»!.

● قالت صحيفة نيويورك تايمز إن الحكومة الباكستانية أمرت رئيس مكتبها في إسلام أباد بمغادرة البلاد عشية الانتخابات العامة، وأضافت أن رسالة من فقرتين سلمها رجال شرطة لمنزل رئيس المكتب دكلان وولش، ونقلت الصحيفة عن الرسالة قولها «تم الإخطار بأن تأشيرتكم ألغيت في ضوء أنشطتكم غير المرغوب فيها. ومن ثم يطلب منكم مغادرة البلاد في غضون ٧٢ ساعة».

● قفزت نسبة البطالة بين الشبان اليونانيين إلى مستوى قياسي مسجلة ٦٤ بالمئة في شباط مما يبرز الحالة المتردية لاقتصاد يعاني ركوداً، وأظهرت بيانات أن المعدل الإجمالي للبطالة ارتفع إلى ٢٧ بالمئة وهو أعلى مستوى له على الإطلاق في حين قفزت البطالة بين الشبان في الفئة العمرية من ١٥ إلي ٢٤ عاما إلي ٦٤,٢ بالمئة في شباط من ٥٩,٣ بالمئة في كانون الثاني.

■■

في ذكرى استشهاد المناضلة وفاء نور الدين

◄ أيمن مروة - بيروت

ولدت وفاء في مدينة النبطية في جنوب لبنان في عام ١٩٦٢، وانتسبت إلى الحزب الشيوعي اللبناني في عام ١٩٨١. قادت وفاء بتاريخ ٩ أيّار عام ١٩٨٥، تاريخ استشهادها، مجموعة من جبهة المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة (جمّول) وهي «مجموعة الشهيدة لولا عبود»، لمهاجمة دوريّة لميليشيا العميل أنطوان لحد، قائد ما يسمّى جيش لبنان الجنوبي، في حاصبيا، وعندما اصطدمت المجموعة بالدوريّة، حاولت الأخيرة اعتقالهم، فما كان من البطلة إلّا أن عمدت إلى تفجير نفسها بالضابط وعناصر الدوريّة، بواسطة حقيبة سفر مفخخة.



اعترف العدو الصهيوني على أثر العمليّة التي نفذتها وفاء، بمقتل ضابط مسؤول في الجيش العميل، وقاموا أيضاً باجراءات هستيريّة في المنطقة التي نُفّذت فيها العمليّة، فسيّجوا طرقاتها والقرى المحيطة فيها، ووضعوها تحت حصار لم تشهد له مثيلاً من قبل.

كتبت وفاء رسالة بعنوان طلب انتساب إلى جبهة المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة، تقول:

« راودتني آفكار عندما قرّرت المساهمة بقتال العدو الإسرائيلي، وخاصّة عندما علمت بأنّي سأذهب بعمليّة، وطرحت السؤال على نفسي هل أكتب وصيّة أم ماذا؟ فحسمت الأمر بيني وبين نفسي بأنّه أفضل ما اكتب هو طلب انتساب إلى جبهة المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة، ولأنّ الانتساب إلى المقاومة يعني الانتساب إلى الوطن وإلى القضيّة وإلى الشعب وإلى الحزب المقاوم الحزب الشيوعي اللبناني حزب جبهة المقاومة الوطنيّة:

فأنا وفاء نورالدين من بلدة النبطية، من جنوب الوطن المقاوم للاحتلال وعملائه، من عائلة فقيرة، ومع الأسف، ارتكبت من حولي أخطاء عديدة فلم يكن أمامي لخلع ثوب هذه الأخطاء الجسيمة، إلا أن أقاتل منبع الشر والخطأ، إلّا أن أقاتل العدو الذي تسبّب بمآسي شعبي، العدو الذي احتل أرضي ودنّس كرامتنا، عدا عن دافعي الوطني والحزبي وقناعتي بأن أرضنا لن يحرّرها إلّا الكفاح المسلّح وشعبنا لن تعاد له كرامته إلّا بالقتال حتى الاستشهاد، فكانت المقاومة الوطنيّة طريقاً وحيداً للتحرير لتبقى وترتفع الراية الوطنيّة عاليّة خفّاقة فوق كل تلّة من تلال هذا الوطن، هذه التلال التي رواها رفاقٍ مناضلون بدمهم سبقوني وسبقوا رفاقاً آخرين ينتظرون دورهم ليشاركوا بدمائهم بتحرير الأرض، فهذه يسار مروّة وعمّار قوصان ومحمّد يونس ومحمّد محفوظ وبلال فحص وسناء محيدلي أعلام لكل مناضل يعمل لتحرير أرضه من المحتل الإسرائيلي. فإن قبلتم طلبي هذا، فإلى الأمام أيّها الرفاق وإلى المزيد من الحفاظ على مقاومتي وحزبي وشعبي».

أمّا بيان جبهة المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة الذي أعلن فيه استشهاد وفاء نور الدين، فجاء فيه:

« في صباح اليوم الخميس في ٩ أيار ١٩٨٥ قامت مجموعة الشهيدة لولا عبود بقيادة الشهيدة وفاء نور الدين بعمليّة بطوليّة عند مفترق أبو قمحة قرب بلدة حاصبيا ضدّ دوريّة لقوّات العميل لحد. وعندما اصطدمت المجموعة بالدوريّة وحاولت اعتقالها قامت بتفجير نفسها بالضابط وبعناصر الدورية، لتلحق أكبر خسائر بالعدو ولتحمي رفاقها في المجموعة، وقد قتل الضابط وزوجته ومجموعة من أفراد الدوريّة حسب اعتراف إذاعة العدو، واستشهدت الرفيقة البطلة مؤكّدة باستشهادها، مرّة أخرى أن شعبنا وجبهة المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة لن يسمحوا ببقاء جندي إسرائيلي واحد ولا عميل من عملاء لحد وغيره من العملاء على أي شبر من أرضنا الطاهرة، وسيواصلون النضال حتّى طرد العدوّ وعملائه من كلّ أراضي الوطن».

جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية.

٩ أيار ١٩٨٥

المجد للشهداء...

المجد للمقاومة...

■■

من الذاكرة الثورية للشعوب

١٩١٦\٥\٦ والي سورية وقائد الجيش الرابع العثماني جمال باشا السفاح، يعدم مجموعة من شخصيات حركة التحرر الوطني العربية شنقاً في دمشق وبيروت بعد فشل حملته على مصر وقد اعتبر يوم استشهاد الشخصيات الوطنية عيداً للشهداء في سورية منذ ذلك التاريخ.

١٩١٩\٥\٦ بدء ثورة المهاتما غاندي في الهند.

٢٠٠٨\٥\٦ إضراب عمالي كبير في المحلة الكبرى بمصر ضد الغلاء والفساد واعتقال العديد من النقابيين وكانت قيادة الإضراب مؤلفة من عمال الصلب والحديد وعمال النسيج والمطاحن.

١٩٦٠\٥\٧ ليونيد بريجنيف يتولى رئاسة الاتحاد السوفييتي بعد تنحية خرتشوف.

١٩٤٥\٥\٨ وقوع مجازر كبيرة في الجزائر راح ضحيتها ٤٥ ألف شخص على يد الاحتلال الفرنسي وذلك بعد خروج الجزائريين في مظاهرات يطالبون فيها فرنسا بالوفاء بعهدها المتمثل في إعطائهم الاستقلال عند نهاية الحرب العالمية وقد عرفت هذه المجازر باسم مجازر ٨ ماي.

١٩٤٥\٥\٩ عيد النصر على الفاشية، وقد قام اثنان من مقاتلي فرقة ادريتسكايا الـ١٥٠ ، وهما الرقيب ميخائيل يغوروف ونائب الرقيب ميليتون كنتاريا برفع راية الاقتحام الحمراء فوق مبنى الرايخستاغ الذي طاله الدمار وتم توقيع اتفاق استسلام القوات الألمانية دون قيد أو شرط.

١٩٦٠\٥\١٠ استقلال الكاميرون.

١٩٠٤\٥\١١ الجيش العثماني يرتكب مجزرة بحق الأرمن راح ضحيتها ٩٠٠ مواطن أرمني.

١٩٥٦\٥\١٢ المتطرفون اليهود يرتكبون مجزرة بحق المواطنين العزل في مدينة قسنطينة الجزائرية بمساعدة القوات الفرنسية.

١٩٤٩\٥\١٣ الجيش السوفييتي ينهي حصار برلين.

١٩٧٤\٥\١٤ استقلال الباراغواي.

■■

عيد النصر على الفاشية.. وقائع ودلالات

◄ آلان كرد



حول مفهوم الفاشية

الفاشية والنازية تمثلان الوجه الأكثر قبحاً وبشاعة للإمبريالية، ويعرف قائد الثورة البلغارية الاشتراكية جورجي ديمتروف الفاشية بأنها الديكتاتورية الإرهابية السافرة لأكثر عناصر رأس المال رجعية وشوفينية وإمبريالية، وقد وصلت الأحزاب الفاشية إلى السلطة في عدد من البلدان الأوروبية عندما كان العالم الرأسمالي يعاني من أزمة دورية، لذلك فمن الطبيعي أن يصل إلى السلطة من يمثل مصالح أكثر الطبقات البرجوازية رجعية عشية الحرب العالمية الثانية، فالحرب هي الرئة الحديدية التي تتنفس منها الرأسمالية، وقد برز من زعماء الفاشية هتلر في ألمانيا وموسوليني في ألمانيا وفرانكو في إسبانيا وسالازار في البرتغال وغيرهم.

لن يمروا

الفاشية مسؤولة عن شن أكثر حروب الإمبريالية بشاعة وجنوناً بحق البشرية، وهي الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ التي راح ضحيتها ٥٥ مليون إنسان عندما أعلن هتلر وحلفاؤه حربهم، واجتاحت الجيوش الفاشية كل أوروبا تقريباً وأجزاء من الهند الصينية وكوريا وأجزاء من الصين وإفريقيا وجزر المحيط الهادي والقسم الأوروبي من الاتحاد السوفييتي.

هذه الحرب المجنونة لم تمر دون مقاومة الشعوب للغزو البربري، فانتشرت حركات المقاومة الوطنية المسلحة في البلدان المحتلة بقيادة الأحزاب الشيوعية والقوى الديمقراطية الأخرى، وقد كتبت قائدة الشيوعيين الإسبان دولوريس أيباروري صيحتها الشهيرة « لن يمروا» داعية إلى مقاومة هذا الوحش الإمبريالي بالنار والحديد، وبالفعل أصبحت صيحة لن يمروا شعاراً للحرب الثورية المقدسة للشعوب ضد الفاشية.

دور الاتحاد السوفييتي

اليوم وبعد مرور ٦٨ عاماً للانتصار على الفاشية تحاول وسائل الإعلام المختلفة تصوير الانتصار وكأنه من تحقيق الغرب الرأسمالي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة لا أخلاقية لتشويه التاريخ الحقيقي للمناضلين وإخفاء الدور المحوري للاتحاد السوفييتي وقيادة الرفيق ستالين في هذا النصر.

قدم الشعب السوفييتي والحزب الشيوعي السوفييتي والجيش الأحمر السوفييتي ٢٨ مليون شهيد في هذه الحرب، وكان يطلب من الغرب منذ بداية الغزو الألماني سنة ١٩٤١ فتح الجبهة الغربية ضد ألمانيا النازية لكن الغرب كان يماطل في العلن ويضمر الموافقة على غزو هتلر للاتحاد السوفييتي في السر، حيث اعتقد أنه ربما استطاع هتلر إسقاط الاتحاد السوفييتي وتحطيم دولة العمال والفلاحين، لكن هذه التصورات سرعان ما تبخرت عندما أثبت السوفييت قدرة عالية من الصمود والمقاومة بوحدة الشعب والجيش، وقام الجيش الأحمر البطل بتحرير أوروبا من الاحتلال الألماني بمساعدة قوات المقاومة الشيوعية في رومانيا وبولونيا وبلغاريا وهنغاريا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق والنمسا وألمانيا خلال عامي ١٩٤٤ – ١٩٤٥.

وصلت طلائع الجيش الأحمر إلى برلين معلنة سقوط الرايخ معقل الفاشية فقبل ٦٨ عاماً مضت وفي أثناء المعارك من أجل احتلال برلين، قام اثنان من مقاتلي فرقة ادريتسكايا الـ١٥٠ في الجيش الاحمر وهما الرقيب ميخائيل يغوروف ونائب الرقيب ميليتون كنتاريا برفع راية الاقتحام الحمراء فوق مبنى الرايخستاغ الذي طاله الدمار وتم تخليد هذه الراية في التاريخ بوصفها راية النصر وفي التاسع من أيار سنة ١٩٤٥ قام الماريشال جيورجي جوكوف بفرض الاستسلام غير المشروط على القوات الألمانية.

الذكرى ٦٨ في موسكو

احتفلت شعوب جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بالذكرى الثامنة والستين للنصر على الفاشية بمشاركة شعبية ورسمية كان أكبرها في الساحة الحمراء بموسكو بعرض عسكري ضخم لأكثر من ١١ ألف رجل يمثلون جميع أصناف ومراتب القوات المسلحة في روسيا الاتحادية، وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطابه الذي ألقاه خلال افتتاح العرض العسكري «سنعمل كل ما في وسعنا من أجل تعزيز الأمن والسلام على الأرض» ومن اللافت للنظر أن وزير الدفاع الروسي جنرال الجيش سيرغي شويغو قد لبس زيه العسكري وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ روسيا.

■■

اليسار العراقي:
برنامج الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير طريق سورية نحو النصر

حين اختارت الأحزاب والقوى والشخصيات اليسارية والقومية والوطنية الديمقراطية إقامة تحالف سوري وطني تحرري، أطلقت عليه تسمية جبهة التغيير والتحرير، فإنها تكون قد استشرفت آفاق الصراع في سورية، باعتباره سوف لن يتوقف عند حد مطالب الحراك الشعبي المشروعة، بل ستتداخل فيه المسألة الاجتماعية والوطنية والقومية والأمميةِ.واستندت في إعلانها هذا إلى خطاب سياسي معرفي قدم حلاً شاملاً ومبكراً للصراع، الحل الداعي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق برنامج إصلاحي يلاقي مطالب الجماهير الشعبية الثائرة، وبالتالي يقطع الطريق على التدخلات الإقليمية والدولية المعادية للشعب السوري.

لم يتقدم النظام ولا خطوة واحدة جدية بهذا الاتجاه، واختار الحل العسكري سبيلاً للخروج من الأزمة، مما هيأ الأرضية لحمل السلاح من طرف الجماهير المحتجة دفاعاً عن النفس، ومع إقدام النظام السوري على خطوات إصلاحية بطيئة ومتأخرة دائماً عن عجلة تطور الأحداث، تمكنت الإمبريالية ورأس حربتها الكيان الصهيوني، من تدمير الحراك الشعبي السلمي وعسكرته بإدخال القوى الإرهابية الفاشية المدعومة بالسلاح والتمويل القطري السعودي والدعم اللوجستي التركي. وبذلك تم دفع الصراع بكل الاتجاهات المناهضة لتطلعات الشعب السوري في الحياة الحرة الكريمة، وكانت نتيجته المأساوية هي عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين وتشريد الملايين وتدمير الاقتصاد والبلاد.

وها هو الكيان الصهيوني يدخل على خط الأزمة مباشرة بتوقيت في غاية الحساسية، وبالوسائل العسكرية ويوجه الضربات إلى مواقع منتقاة في سورية، في خطوة تستهدف بالدرجة الأساسية، حسم حالة التردد في الإعلان عن خطة إنقاذ وطني للوصول إلى تسوية تاريخية تضمن التغيير السلمي في سورية من نظام الحزب القائد والزعيم الأوحد إلى النظام الوطني التحرري الديمقراطي. تحسم هذه الحالة العائمة الغارقة في دماء الشعب السوري لمصلحة الخيار الصهيوني التدميري، خيار قوى الإرهاب في المعارضة وقوى الفساد في النظام، ولتقطع بالتالي الطريق على الجهود المبذولة سورياً وإقليمياً ودولياً وتصفي خيار التسوية الوطنية التأريخية.

لم يعد أمام الخط الوطني في النظام السوري والمعارضة الوطنية السورية من مساحة للمناورة والتردد، فالخيار الوحيد الممكن راهناً، هو خيار تشكيل حكومة دفاع وطني تتبنى برنامج جبهة التغيير والتحرير، وبذلك يمكن تعبئة الشعب السوري بقواه الوطنية التحررية لخوض معركة التحرر الاجتماعي والوطني في آن واحد، ومن ثم تعبيد الطريق أمام الشعوب العربية والصديقة للمساهمة الحقيقية في هذه المعركة، باعتبارها معركة تحررية ضد الإمبريالية والصهيونية والأنظمة الخليجية العميلة، معركة تسقط المشروع والمخطط الصهيوني القاضي بإشعال حرب طائفية رجعية تفتت بلدان المنطقة إلى إمارات خاضعة للصهيونية العالمية.

النصر المحتم للشعب السوري الشقيق

الهزيمة المنكرة للإمبريالية والصهيونية وأذنابها في سورية والمنطقة

● التيار اليساري الوطني العراقي
بغداد - العراق

جدلية الثورة المضادة والأصولية.. في التحول الفنزويلي

تنشر مجلة كنعان الإلكترونية كتاباً بعنوان «تحول فنزويلا إلى اشتراكية القرن الحادي والعشرين»، وهو من تأليف غيرغوري ويلبيرت وترجمة بسام أبو غزالة ويضيء الكاتب في فصله الأول حول العوامل المهدة للتحول الفنزويلي وتنشر قاسيون مقتطفات منها.



الاقتصادُ الفنزويليُّ، ونظامُ الحكم، والمجتمعُ، والثقافةُ، كلّها مرتبطةٌ ارتباطاً مباشراً بتجربة البلاد مع النفط، وبطريقة أو بأخرى، يمكن المرءَ أنْ يُلاحظَ تذبذبَ البلادِ من تذبذبِ الاقتصادِ النفطيّ.

الازدهارُ النفطيُّ (١٩٥٨-١٩٧٨)

ما بين اكتشاف النفط في فنزويلا، في وقت مبكّر من القرن العشرينَ، وثلاثينيات ذلك القرن، أصبَح النّفط الأهمَّ والوحيدَ كمُنتَج وسلعَة مُصدّرة وكمَصدر للثروة الخاصة والعامة. وممّا إن حلّ العام ١٩٢٠ حتّى كانتَ فنزولا أكبرَ دولة مُصدّرة للنفط. وفي العام ١٩٣٥ شكّلت صادراتُ النفط ٩١٫٤٪ من صادرات البلاد. وكان الاقتصادُ قبل ذلك زراعياً أمريكياً لاتينياً تقليدياً يعتمدُ على إنتاج الكاكاو، والقهوة، والسكر، والتبغ.

حين ازدادت أهميةُ النفط، تغيَّر البلدُ اقتصادياً من زراعيّ إلى بلد يسودُ فيه إنتاجُ النفط والتجارةُ والخدماتُ. وبينما شكّل الإنتاجُ الزراعيُّ ثُلثَ الناتج المحليّ في فنزولا في عشرينات القرن العشرين، انخفضَ بحلول خمسينيات القرن العشرين إلى ١٠٪ ثم في العام ١٩٩٨ لم يزد على ٦٪ – وهي أقل نسبة في أمريكا اللاتينية كلّها.

نتيجةً لهذا الهبوط، فقدت نخبةُ الإقطاعيين في فنزويلا قوتَها مبكّراً جداً في القرن العشرين، وهي القويةُ تقليدياً في مَعظم بقية دول أمريكا اللاتينية. كذلك، كان التركيزُ على النفط وعدمُ قدرة البلاد على تطوير صناعة محلية قوية يعني عدمَ بروز طبقةٍ مستثمرة تحلّ محلّ النخبَة الإقطاعية. بدل ذلك، لمّا كان معظَمُ النشاط الاقتصادي بطريقة أو بأخرى تحت مظلة الصناعة النفطية، وهي الخاضعة لتنظيم الدولة، فقد استقرَّ مركزُ قوّة فنزويلا الحقيقيُّ في الدولة عينها. مع هذا، لم يَبرز كذلك شيوخُ نفط محليون، لأن إنتاجَ النفط الفنزوليّ كانت تُهيمنُ عليه شركاتُ النفط الأجنبيةُ منذ اكتشاف النفط حتى العام ١٩٧٤، حين تمّ تأميمه.

شكّل هيكلُ الدولة الاقتصاديُّ – المعتمدُ على النفط – إذاً هيكلها الاجتماعيّ، مُنتجاً طبقةً عاملةً ضعيفةً بسبب بطء عملية التصنيع، ومُنتجاً أيضاً نخبةً إقطاعيةً ضعيفةً، لسَبب عائدَ، جزئيّاً على الأقلّ، إلى عمليةِ التمدين السريعةَ التي لَم تُعط هذه النخبةَ وقتاً كافياً لتتطوّر.

هناك نتيجةٌ أخرى للاقتصاد المعتمد على النفط: أنّ من راكم الثروةَ وأدارها هي الدَولة، لا نخبةٌ اقتصاديةٌ ما. يعني هذا أن الأحزابَ السياسيةَ هي التي كانت تُهيمنُ على الثروة النفطية، فأبعدت من يمكنُ أن ينافسوها بفعل ثقافة التحزّب والمحسوبية، التي بدورها عزّزت قوّةَ الدولة والأحزاب. أضف إلى ذلك أن هذا الترتيبَ جعل الدَولة، بسبب قوتها، تبدو «سحرية»، وكأن في مقدورها حلّ جميع مشاكل المجتمع. كما أنّ هذه الثقافةَ السياسيةَ والهيكلَ الاقتصاديّ ساهما أيضاً في إضعاف المجتمع المدنيّ (للطبقات) وفي إنشاء ثقافة ديمقراطيةٍ عمليةً.

الأزمة النفطية (١٩٧٩-١٩٩٨)

مع هذا، بدأ انزياحٌ رئيسيٌّ في المجتمع الفنزويليّ ما إن بدأ الازدهارُ النفطيّ يتراجعُ ثم يتوقّف. وقدَ بدأت نهايةُ العصر الذهبيّ في فنزويلا عام ١٩٧٩، حين دخلت فنزوَيلا فترةَ انحدارها الاقتصاديّ التي استغرقت عشرين عاماً. في هذه الفترة كانَ يحدثُ بعضُ ازدهار نفطيّ، كما حدثَ خلالَ الثورة الإيرانية (١٩٨٠) وحرب الخليج (١٩٩١)، لكنّ تلكَ الازدهارَات ما كان لها أن تعوّضَ الأرضيةَ المفقودةَ التي سبَّبَها الدينُ الثقيلُ أصلاً، وازديادُ كلفة إنتاج النفط، وانخفاضُ سعره، والنموُّ السكاني. وقَد كانَ الانخفاضُ في دخل النفط بالنسبة إلى الفرد الواحد، وبالتالي في الناتج المحليّ الإجماليّ بالنسبة إلى الفرد، ثابتاً وغيرَ مسبوق في العالم خلال هذه الفترة.

عانى دخلُ الفرد الحقيقيُّ انحداراً كبيراً بلغ ٢٧٪ خلال عشرين عاماً، من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٩. ولم يتعرّض اقتصادٌ آخرُ في أمريكا الجنوبية لمثل هذا السقوط المذهل. ومع هذا السقوط، ارتفعت نسبةُ الفقر من ١٧٪ عام ١٩٨٠ إلى ٦٥٪ عام ١٩٠٦. ولقد كان انزلاقُ هذه النسبة الكبيرة من السكان في مهاوي الفقر تجربةً صادمةً للطبقة المتوسطة في فنزويلا، تلك التي توقعت أن ترى مستوى معيشتَها كما كان في العشرين سنةً السابقة، لا أن يقل.

هناك عاملٌ آخرُ في تهافت «الديمقراطية التحالفية» الفنزويلية ورفضها هو الإدراك المتزايد للفساد. إنه لطبيعيٌّ تماماً، خاصةً في حال تناقص المصادر المالية، أنْ تتحوّلَ المحسوبيةُ إلى فسادَ، لأن المحسوبيةَ، بمعنىً ما، ليست سوى شكل مُخفّف من أشكال الفساد. والفسادُ، بطبيعة الحال، مشكلةٌ متفشيةٌ في معظم دول أمريكا اللاتينية؛ فهو لهذا لا يجعل الحالةَ الفنزويليةَ متميّزةً، أو يفسّرُ سببَ انهيار النظام السياسيّ هناكَ وليس في مكانٍ آخرَ (مع هذا، لقدَ حدث الأمرُ أخيراً في بعض هذهَ الدول). والأصحُّ أنّه يجبُ أن يُنظرَ إلى الفساد كعاملٍ كان نتيجةً للأزمة، فسارعها وعمّقها.

هناك عاملٌ ثالثٌ وراءَ سقوط نظام «بُنتو فيجو» السياسيّ في فنزويلا أنّه لم يكنَ لدى الأحزاب شيءٌ من القدَرة الإبداعية. فبناؤها السياسيُّ المتكلّس، وتركيزُها على الشخصنة لا على البرنامج السياسيّ، والإجماعُ العَقَديُّ الحزبيُّ العامُّ، كلُّها جعَلت العلاجَ الإبداعيَّ للأزمة السياسية والاقتصادية مُستحيلاً عملياً. إزاء التغيّر السريعَ في المجتمع والظروف، تنامَى الضغطُ الداعي إلى التغيير، بينما غابتَ الاستجابةُ المناسبةُ لهذا الضغط.

بالإضافة إلى التراجع الثابت في عَائدات النفط، علينا أنْ نضيفَ أيضاً استجابةَ الحكومة النهائيةَ، التي تمثّلت عامَ ١٩٨٩ بطلب الرئيس كارلُس أندريز ببرز قروضاً من صندوق النقد الدوليّ وبتقديم «تعديلٍ هيكليّ» كإصلاحاتَ لبراليّة جديدَة. وقد سارعتَ هذه الإصلاحاتُ في تهافت «الديمقراطية التحالفية»، بتعزيز الهبوط في الإنفاقَ الاجتماعيّ، وفي تهافت نظامَ التحزّب والمحسوبية...

● إعداد قاسيون عن نشرة كنعان

مولدات العنف في المشهد المصري من الرمزي إلى المادي وبالعكس



العنف الرمزي وإن كانٍ لا يقتل أو يريق دماً إلا أنه يمهد الطريق أمام تصاعد وقبول العنف المادي وتصاعد أحداثه من إلقاء الطوب أو الزجاجات الحارقة إلى إراقة الدماء

◄ د. هناء عبيد

منبع الدهشة هو كيف تولّد من رحم الثورة المصرية السلمية هذا المشهد العنيف والمنفلت، مع كل ما هو معروف ومتواتر من تاريخ يؤكد الميل الطبيعي للمصريين نحو السلمية ونبذ العنف. وتدور في فلك هذه القناعات، حول طبيعة الخبرة المصرية التي لا تتماشى مع العنف وتعتبره حالة طارئة ومنبوذة أخلاقياً، جميع التفسيرات التي تساق لفهم المشهد الحالي وكذلك، بالتبعية، الحلول المطروحة للتعامل معه.

ومع تطور وتصاعد أحداث العنف، تحولت التبريرات التي سيقت في تفسيره من أطروحات تبسيطية ترى أن المسؤولين عن العنف هم أطراف أخرى «تانية» بخلاف «شباب الثورة»، وبالتالي تعزل العنف عن مسار الثورة، إلى أطراف «ثالثة»، وهى أياد مجهولة، خفية، مندسة، تسعى للوقيعة بين قوى «الشعب»، إلى أطراف أو فاعلين «أدنى» أو خارجة على النسق الأخلاقي أو الاجتماعي مثل «البلطجية» و«أطفال الشوارع».

وفي كل الأحوال، يتم ربط أحداث العنف بأحاديث المؤامرة والخيانة والتمويل الخارجي، أو الاندساس أو دخول أطراف غير وطنية أو غير ثورية مثل «الفلول» و«الثورة المضادة» و«الدولة العميقة»، أو حتى أطراف غير مصرية، للمعادلة. هذه التفسيرات جميعها تقصر عن فهم سياقات العنف ودوافعه ومنحنى صعوده وشرعنته، وتزايد القبول المجتمعي له، أو غض الطرف عنه وتحوله مع الوقت إلى عمل أو ظاهرة اعتيادية.

العنف الرمزي - المادي - الهيكلي

والأخطر فيما يجري حالياً من أعمال العنف في شكله المادي المباشر، هو انطواء مسار التحول السياسي المصري على بذور أو مولدات للعنف الهيكلي، ترشح المشهد الحالي للاستمرار إن لم يكن للتصعيد. فقد عانى مسار التحول المأزوم الذي تلا ثورة الخامس والعشرين من يناير من بذور ما يمكن تسميته بمثلث العنف ذي الأضلاع الثلاثة وهي العنف الرمزي والعنف المادي والعنف الهيكلي، والتي تغذي وتكرس بعضها بعضاً. وعلى الرغم من خطورة تداعيات أحداث العنف الدامي وتواتر أحداثه، فإن المفرخة الحقيقية للعنف تكمن في ضلعيه الرمزي والهيكلي.

فقد انطوت عملية التحول التي تبنت مسار «الانتخابات أولاً»، على خمائر العنف حيث وضعت الشعب مبكراً في أتون الدعاية الانتخابية، وتنازع القوى السياسية المختلفة قبل تحقيق الحد المعقول من التوافق حول مبادئ وقواعد عملية التحول الديمقراطي، مما ولّد بذور الاستقطاب الديني والعنف الرمزي الذي تنامى بشكل غير مسبوق. ومع تعمق الانقسام الأيديولوجي ذي الصبغة الدينية، وشيوع خطابات استقطابية وانقسامية حادة، تصاعدت وتيرة العنف اللفظي المتبادل بين الفرقاء السياسيين، وامتدت من المستوى النخبوي إلى جموع المواطنين. حيث أن تبادل الاتهامات بالكفر و«العلمانية» من ناحية، والانقياد و«التنطع» وتجارة الدين من الناحية المقابلة، خرج من إطار المنتديات المحدودة ليصبح ممارسة يومية وقناعة تزداد تأصلاً يوماً بعد الآخر. وقد أدت محصلة عمليات الاستقطاب والشحن، والتماسك «العضوي» داخل كل معسكر مع رفض المراجعة أو النقد الذاتي أو الخروج عن التفكير والسلوك الجمعي، إلى التقلص المستمر لمساحات التلاقي ونزع الإنسانية أو الأخلاقية عن الخصم السياسي بل وشريك الوطن.ص

معارك الصناديق والاغتيال المعنوي

وقد أدت «معارك» الصناديق المتتالية إلى تعميق جميع أشكال العنف الرمزي من خطابات ملتهبة، واستخدام الرموز والشائعات والصور والاغتيال المعنوي للآخر مما حول العنف إلى ممارسة منهجية وأداة أساسية من أدوات إدارة الخلاف السياسي انخرط فيها الجميع، ولم يسع أي من الأطراف إلى بناء الجسور أو تمييز خطابه ومواقفه بعيداً عن آلة الاستقطاب العنيف إلا فيما ندر. الأخطر والأفدح أن الرموز والمؤسسات ذات الطبيعة الوحدوية أو الجامعة لم تنأ بنفسها عن ماكينة الاستقطاب العمياء، بحيث أصبحت بشكل أو بآخر محسوبة على أحد طرفي الصراع والفرقاء السياسيين، يستوى في ذلك المسجد كمؤسسة دينية/ اجتماعية، أو مؤسسة الرئاسة كمؤسسة سياسية تنفيذية.

وقد تجلى ذلك عملياً في أن استخدام بعض المساجد كمنابر للدعاية السياسية ونفي الآخر وتوظيف ألوان العنف الرمزي والاستقطاب الأيديولوجي في مؤسسة الأصل فيها أنها وحدوية تجمع ولا تفرق، كان الأب الشرعي لصراعات المساجد وحصار المشايخ بعد عامين من الثورة في مشهد لم يكن ممكناً تصوره من قبل.

فالعنف الرمزي وإن كان لا يقتل أو يريق دماً، إلا أنه مهد الطريق وما زال أمام تصاعد وقبول العنف المادي وتصاعد أحداثه من إلقاء الطوب أو الزجاجات الحارقة إلى إراقة الدماء، حيث تترتب على العنف الرمزي– وفقا ليوهان جالتونج في نظريته حول العنف الثقافي– آثار قد تغير الطابع أو الصبغة الأخلاقية للعنف «المادي أو المباشر» من اللون الأحمر أي الممنوع والمستهجن إلى الأخضر أي المسموح أو الأصفر بمعنى المسكوت عنه أو المقبول به. ومن ثم فالعنف الثقافي بأدواته الرمزية هو الذى يشرعن العنف المادي. بل يذهب جالتونج إلى أن العنف المباشر قد يكون أقل خطورة لأنه مجرد حدث أما العنف الرمزي، وكذلك الهيكلي فهما عمليات مستمرة تفرز العنف وتتسم بقدر أكبر من الديمومة.

«الهيكلي».. الأخطر في الثالوث!

ويرتبط العنف الهيكلي– وهو الضلع الثالث والأخطر في ثالوث العنف– بدوره بمسار التحول السياسي منذ ثورة يناير، ومنبعه أن العملية السياسية التي أعقبت الثورة اتسمت بقدر كبير من اللاتكافؤ بين أطراف مختلفة من حيث عناصر قوتها وقدرتها على التأثير، بحيث تتشتت عناصر القوة بين أطراف سياسية ومجتمعية ومؤسساتية مختلفة، تمتلك كل منها بعض عناصر القوة والشرعية ولا يستطيع أي منها الانفراد بإدارة العملية السياسية ولكنها تعجز مع ذلك عن العمل معاً أو إدارة عملية توافقية. هذا الاختلال بين أطراف يملك كل منها تميزاً حدياً في أحد عناصر القوة ويفتقد تماما القدرة على التأثير في العناصر الأخرى يفرز عملية أميل للطابع الصراعي، خاصة إذا أدير التفاعل من خلال مباراة صفرية وسعي كل طرف إلى شد الآخرين على الأرضية التي يتفوق فيها ونفي أو تجاهل عناصر تفوقهم المادية أو المعنوية. فالطرف الذي يملك الشرعية المؤسساتية في المشهد الحالي لا يملك بالضرورة القدرة على التأثير على الشارع، ومن يملك القدرة على التنظيم والفوز بالصناديق، لا يمتلك بالضرورة التأثير على قنوات الرأي أو مفاصل الاقتصاد. ومن ثم فاختزال تفاعل هذه الأطراف جميعها في عملية ذات بعد أحادي تنتهي دائماً بفوز الطرف نفسه وخسارة الأطراف الأخرى، يقلل من ميل الأطراف جميعها نحو التوافق، ويدفع الأطراف الخاسرة من التفاعل إلى اللعب خارج الإطار أو المحاولة الدائمة لتغيير شروط اللعبة. فاختزال التحول الديمقراطي في شرعية «الصندوق»، وتجاهل أطراف مؤثرة في عملية التحول قد لا تستطيع كسب معارك الصناديق ولكنها تملك من القدرات ما يجعل التجاهل المستمر لمصالحها أو مطالبها أو الفئات التي تمثلها، يعتبر من المولدات الهيكلية للعنف بأشكاله المختلفة.

يعبر عن تلك الحالة السياسية الصراعية، المبارزات المتتالية المختزلة بين «الصندوق» أو الشرعية الانتخابية من ناحية، وشرعيات متتالية تتبدل وفقاً للمواقف أبرزها شرعية القانون أو القضاء والتي عبرت عنه «معركة» الإعلان الدستوري في ٢٢ نوفمبر ثم العدول عنه بعد استدعاء الشارع للمشهد السياسي. يأتي في هذا السياق كذلك المعركة الرمزية المستمرة بين النظام الحاكم من ناحية و«الإعلام» المستقل أو الخاص من ناحية أخرى. هذه النزالات المختلفة ما هي إلا تعبيرات عن تصارع أطراف يمتلك كل منها بعض خيوط اللعبة ولا يستطيع السيطرة عليها مع ميل كل طرف لنفي الآخر أو فرض القواعد التي تعبر عن عناصر قوته والاحتكام إلى شرعية عوراء، وانتهاج سياسات حافة الهاوية بهدف تعظيم المكاسب، و فرض الأمر الواقع، مع استدعاء الحشود كعامل ترجيحي أو قوة ضغط، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار يكون اندلاع العنف فيها متوقعا وأحيانا مقبولا بهدف تغيير قواعد اللعبة.

هذه «المولدات» المستمرة للعنف التي تغلب على العملية السياسية المصرية وسياقها الثقافي والرمزي هى التربة الخصبة التي ينمو فيها العنف ويزداد دموية، مهما اختلفت الأسباب المباشرة أو أبطال أو مناطق انفجار العنف، أو الأطراف السياسية الضالعة في الأعمال الصدامية أو الساكتة عنها.

هذه الحالة الاستقطابية والتربة الصراعية لا تنذر فقط بتصاعد العنف المادي، وإنما إمكانية انفلاته إذا ضلعت المؤسسات الأمنية الجامعة في الحالة الاستقطابية أو الأسوأ في حالة خصخصة الوظيفة الأمنية مع ادعاء أطراف مجتمعية أو سياسية بعينها رغبتها أو نيتها الحلول محل مؤسسات الدولة الأمنية في فرض أو إقرار الأمن، والاستخدام «المشروع للعنف»، ومن ثم تحول موجات العنف إلى مستويات منذرة من العنف الأهلي!

• مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الطرف الذي يملك الشرعية المؤسساتية في المشهد الحالي لا يملك بالضرورة القدرة على التأثير على الشارع ومن يملك القدرة على التنظيم والفوز بالصناديق لا يمتلك بالضرورة التأثير على قنوات الرأي أو مفاصل الاقتصاد

النزالات المختلفة ما هي إلا تعبيرات عن تصارع أطراف يمتلك كل منها بعض خيوط اللعبة ولا يستطيع السيطرة عليها مع ميل كل طرف لنفي الآخر أو فرض القواعد التي تعبر عن عناصر قوته والاحتكام إلى شرعية عوراء وانتهاج سياسات حافة الهاوية بهدف تعظيم المكاسب و فرض الأمر الواقع مع استدعاء الحشود كعامل ترجيحي أو قوة ضغط مما يخلق حالة من عدم الاستقرار يكون اندلاع العنف فيها متوقعاً وأحيانا مقبولا بهدف تغيير قواعد اللعبة

وجدتها..

أين تذهب مشاريع التخرج؟

في كل الفروع النظرية في الجامعات يطلب من الطلاب حلقات بحث وفي معظم الكليات وخاصة التطبيقية منها يطلب في السنة الأخيرة مشاريع تخرج، وقد اعتاد العديد من الطلاب على نسخ حلقات البحث هذه من مكان ما أو من حلقات قديمة لسنوات سابقة، لكن هذا لا ينفي طبعا وجود العديد من الحلقات ذات الأهمية الاستثنائية، وينطبق الأمر نفسه على مشاريع التخرج، ففي حلقات البحث بعض الأفكار الهامة جداً التي تستحق النشر فيما لو تم تقييم أهميتها بشكل صحيح وفيما لو وجدت لها قناة علمية (ربما مجلة من مجلات الجامعة التي لا تخصص للنشر الأكاديمي المعتمد عادة بل للأفكار الجديدة التي قد لا تنطبق عليها معايير النشر المعتمدة). والأمر أعقد عندما نصل إلى مشاريع التخرج فمنها ما يصلح للتطبيق الحقيقي على أرض الواقع، وخاصة في مجال الكليات الهندسية، (الميكانيك والكهرباء والطاقة والزراعة) لكنها كالعادة تبقى حبيسة دروج الكليات ورفوف مكتباتها إن وجدت طريقها إليها.

ربما نحن بحاجة إلى إحياء هذه الأفكار التي أنتجتها عقول غضة فتية، أثبتت أنها مبدعة ودؤوبة، وتستحق دوراً هاماً يجب الاعتراف به في التراكم العلمي السوري.

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

سنديانتنا أولى بالتشجير

◄ **م. فادي المحمود**
ماجستير في الغابات والحراج

اهتمت سورية بزيادة المساحة الحراجية عن طريق التشجير الحراجي منذ الاستقلال، ومن أهم الاجراءات المتخذة بهذا الخصوص: صدور المرسوم رقم ١٨ تاريخ ١٩٥٣/٢/٤ والقاضي بتحديد آخر يوم خميس من كل عام عيداً للشجرة، وصدور قانون الحراج وقانون الضابطة الحراجية عام ١٩٥٣ الذي يدل على الاهتمام بالثروة الحراجية، وإحداث اللجنة العليا للتشجير بالقرار رقم ١٠٨ عام ١٩٧٧، بحيث يتم زراعة ١٢٠٠٠ هكتار بـ ٢٥ مليون غرسة في السنة في كل أنحاء سورية، ثم رفعت هذه المساحة في عام ١٩٨٨ إلى ٢٤٠٠٠ هكتار بـ ٣٠ مليون غرسة.



كمية ونوعية غير ملائمة

لكن هذه المساحات الواجب تحريجها والغراس الواجب إنتاجها في المشاتل كانت تفوق بكثير قدرة مديرية الحراج (من حيث إنتاج الغراس الملائمة لكل منطقة بيئية في القطر المناخية والأرضية وبنوعية جيدة والقيام بشكل مناسب والاهتمام بالغراس بعد عمليات الغرس) مما أدى إلى انخفاض في نسبة النجاح في العديد من المواقع المحرجة. بالإضافة إلى أن الأنواع المستخدمة في التشجير كانت محدودة جداً في البداية كالصنوبر الحلبي والبروتي والسرو دائم الاخضرار إضافة لأنها كانت تزرع في أماكن لا تناسبها بيئياً وبالتالي انخفاض نسب النجاح وخاصة في المواقع الجافة وشبه الجافة.

تداركت مديرية الحراج موضوع عدد الأنواع المنتجة في المشاتل وتم زيادة الأنواع المستخدمة وبالتالي تم إدراج الأنواع المحلية بشكل خجول نسبياً كالخرنوب والبطم الأطلسي، الأرز، الشوح، السنديان، السماق، وغيرها.

بلغت المساحات المشجرة اصطناعياً منذ عام ١٩٥٣ ولغاية ٢٠٠٧ حوالي ٢٦٨٧٥٣ هكتار أي ما نسبته ١،٤٥٪ من مساحة القطر.

أنواعنا المحلية

لم يكن للأنواع المحلية دور كبير في عمليات التحريج الاصطناعي، ماعدا الصنوبر البروتي والسرو دائم الاخضرار، وكانت تتم زراعتهما غالب الأحيان في الأماكن غير المناسبة بيئياً.

والحراج ثروة وطنية هامة بما تحويه من الأنواع الهامة النادرة والمهددة والمستوطنة التي تعيش فيها، وبغية الوصول إلى مستوى متقدم من الحفاظ عليها يتماشى والمستوى العالمي المطلوب وليكون حجر الأساس في بناء السياج الحامي للتنوع الحيوي في سورية .. فلا بد من حماية المتبقي كضرورة حتمية، والتوسع في المناطق الهامشية وإعادة تأهيل المواقع المتدهورة كهدف استراتيجي لتطوير هذه الثروة الطبيعية، لذلك لا بد من الاعتماد على الأنواع المحلية التي تمثل الإرث الطبيعي لبلادنا والتي كانت تنتشر في المواقع المستهدفة بشكل طبيعي لما لها من قدرة على الاستمرار والنجاح في ظروفها الطبيعية التي تؤمن لها متطلباتها البيئية لتطورها، ومن أهم هذه الأنواع وأكثرها ارتباطاً مع الإنسان وتاريخه واحتياجاته السنديان العادي، البطم ، الأجاص البريW، اللوز البري وأنواع أخرى متحملة للظروف البيئية الصعبة.

السنديان العادي *Quercus call iprinus* Webb
الاسم العلمي: السنديان الجميل
الاسم العلمي المتداول: السنديان العادي
الاسم المحلي الدارج: السنديان في لبنان وسورية
الاسم الإنكليزي: Kermes Oak
الاسم الفرنسي: Chene Kermes

الصفات النباتية

شجرة تصل لإرتفاع أكثر من ١٥ متراً، وهي شجرة معمرة يمكن أن يصل عمرها إلى مئات السنين، كثيرة التفرع وتخلف بعد القطع، الأوراق دائمة (تدوم عدة سنوات)، ذات عنق قصير، قاسية، صغيرة (١- ٣)سم، مسطحة أو مجعدة، ذات حرف مسنن حاد وشوكي،لماعة على الوجهين وخالية من الأوبار، الأزهار المذكرة بشكل نورات متهدلة، الأزهار المؤنثة صغير جداً دون عنق تقريباً وتوجد على أغصان السنة الفائتة، الثمار بلوطة. وللسنديان العادي عدة ضروب تختلف بشكل الثمار والأوراق

الموطن الأصلي

يعيش بصورة طبيعية في القسم الشرقي من منطقة البحر الأبيض المتوسط

من يوغسلافيا واليونان إلى ليبيا ما عدا مصر. ينتشر في لبنان وسورية والأردن وفلسطين مشكلاً غابات معظمها متدهور.

المتطلبات البيئية:

يعيش السنديان العادي في الأراضي الفقيرة والصخرية، وهو لايبالي بالتركيب الكيميائي والفيزيائي للتربة يقاوم البرد ويعيش في المناطق شبه الجافة وشبه الرطبة والرطبة، وهو من الأنواع أليفة النور وبطيئة النمو جداً.

الخشب:

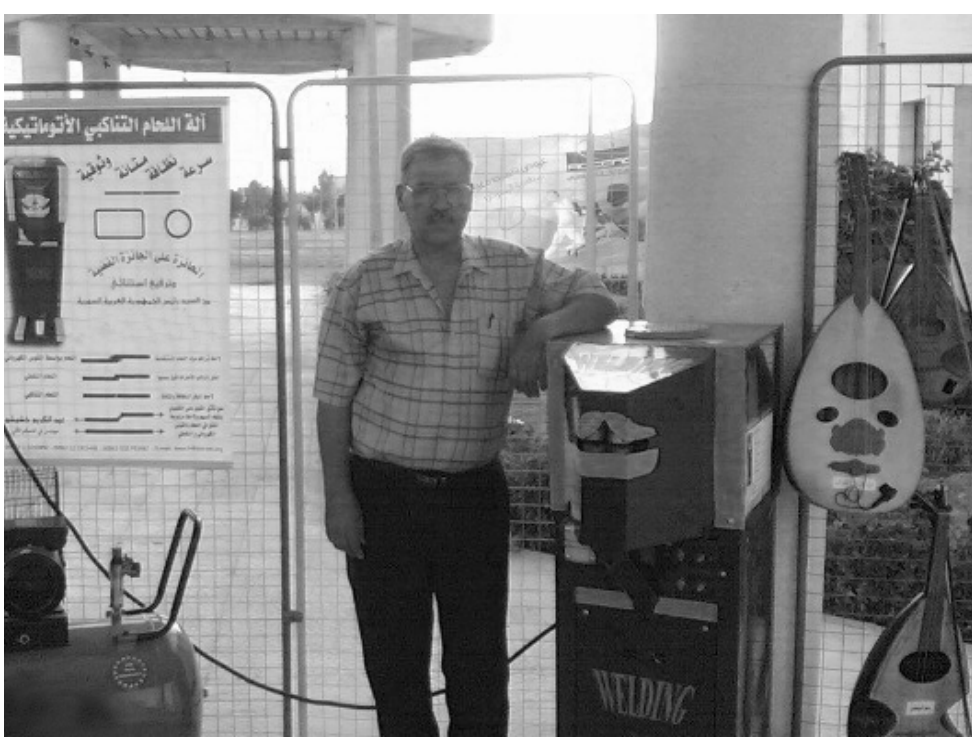
قاس جداً ومتين وثقيل جداً، ويعتبر الفحم الناتج من أفضل أنواع الفحم، وتحتوي قشرته على مادة عفصية تستعمل للصباغة.

● **المرجع : موسوعة الثروة الحراجية في سورية**
د. ابراهيم نحال

وجوه علمية سورية تتحدث..

مخترع آلة اللحام التناكبي الاتوماتيكية المهندس عبد الكريم حشيشو

اللحام (طريقة إنتاجية) للحصول على منتج جديد مع التوفير في الزمن ، لذلك استخدم الإنسان المعلومات العلمية وجيرها لتطوير وتحسين منتجاته، أي استخدم البحوث العلمية التخصصية وربطها مع بعضها البعض لتنفيذ عملية أو مجموعة عمليات إنتاجية (التحكم الآلي).



المشكلة بسيطة (لا ليست بسيطة) في المطبخ على موقد الغاز يتناثر الزيت والمواد الدسمة وعند تنظيف الإطار الحامل لأواني الطبخ تستعصي نقاط اللحام و تتطلب أداة مدببة لاقتلاع الأوساخ ،ومن هنا البداية لإيجاد طريقة لحام أفضل من الطرق الكلاسيكية السطحية وماذا لو كان اللحام في العمق في قلب المعدن؟

لابد من معطيات علمية تربط مع بعضها لإنجاز منتج ملحوم موثوق ونظيف :

وتتمثل العملية في:

أولاً: فهم خواص المعادن في درجات الحرارة المختلفة والتشكل البلوري .

ثانيا: طاقة جول الحرارية ومحاولة انتظام الجزيئات في الناقل أثناء جريان التيار الكهربائي.

ثالثاً: تطور التقانات الالكترونية للسيطرة على كمية التيار الكهربائي التي تحتاجه عملية اللحام

رابعا: تطور تقانات الهواء المضغوط فيما يتعلق بعمليات التقاط المشغولات وتثبيتها وضغط القطع على بعضها (حركة شاقولية و أفقية)

وحصلت الآلة على أسمها :آلة اللحام التناكبي الأتوماتيكية و باختبارات الشد للقضبان الملحومة ظهرت نقاط القطع في أماكن بعيدة عن مكان اللحام (متانة نقطة اللحام)

تراكم علمي وإنتاجي ولد الآلة

(الاختراع نتيجة تراكم المعرفة المقدمة أساساً من التعليم الفني في الثانوية الصناعية بدير الزور ثم في كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية بدمشق، ولاحقاً نتيجة التدريب والدراسة المستمرة والتدريس في التعليم الفني وفي الجامعة والتفكير بالجديد .

ينتقد الفرد ذاته إذا تخلل العملية الإنتاجية هدراً بالمواد أو ضياعات بالطاقة.

المشكلة

كيف يمكن الارتقاء بالعملية الإنتاجية جودة ومردوداً ووفراً بالزمن..

هل هذه الفكرة وعملية الإنتاج ونتائجه لحد الآن مجدية؟

لابد أن يكون للعملية مردود اقتصادي جيد أي أن تكون العملية إنتاجية متكررة ولكميات كبيرة ومستمرة ،

لذا دخلت عملية البناء في الدراسة وبحسابات بسيطة لعدد الأتاري في البناء الواحد، أو عدد الأتاري في مجمع سكني أو لبناء مدينة سكنية يمكن توفير الأطوال التي تزيد عن محيط الأترية و زمن عملية التربيط وهذا الوفر بالمادة الخام الحديد (مادة من البيئة)

تنجز العملية، حيث توضع آلة القطع لطول محيط الأترية، ومن ثم آلة الثني للف الأترية حسب شكلها دائرية أو مستطيلة أو مربعة، وتنقل إلى آلة اللحام التناكبي الأتوماتيكية، وبدخول آلة كهذه الى عمليات البناء يتطلب التفكير بتطوير عمليات التشيد والأنجاز والتي ستنعكس إيجاباً على الزمن.

وباختبارات الشد للقضبان الملحومة ظهرت نقاط القطع في أماكن بعيدة عن مكان اللحام (متانة نقطة اللحام).

تقويم الاختراع

جاء في دراسة لمركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، أن الآلة تطوير لطريقة معروفة، وتمتاز بإعطائها لحامات متينة وتوفير القضبان بالنسبة إلى الطرق التقليدية كما تؤمن سرعة إنجاز الأعمال.

حازت الآلة الميدالية الفضية في معرض الباسل للإبداع والاختراع عام ٢٠٠٣ وجائزة الميدالية الذهبية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO في العام ٢٠١١ في معرض الباسل الخامس عشر للإبداع والاختراع.

ماهو البيئي في هذه العملية؟

- إن مرور التيار الكهربائي من القطعة الأولى إلى القطعة الثانية أثناء عملية اللحام هي الكمية (الكهربائية) التي يحتاجها المعدن فقط (للتحول إلى الحالة العجينية).
- لا نحتاج في عملية اللحام التناكبي الى تراكب القطع المعدنية فوق بعضها، فقط استخدام الطول الحقيقي للقطع الملحومة.
- سرعة في إنجاز عمليات اللحام
- نظافة عملية اللحام والتي لا تحتاج إلى عمليات التنظيف المعتادة في عمليات اللحام (الحديد المطروق للديكور) تتم في قلب المعدن

إن الأفكار والعمليات التي تنجزها تهم الاختصاصات المختلفة في التعليم الفني وكليات الهندسة : التحكم الآلي، الإلكترون، الكهرباء، الحدادة واللحام، واختصاصات تشكيل المعادن المختلفة.

■■

تقييم الأثر البيئي للأزمة وما بعدها..!!

◄ د. موفق الشيخ علي
خبير بيئة وإدارة موارد طبيعية

على الرغم من قسوة هذا العنوان على سمع الكثير من السوريين الذين سيقولون «هلق وقتها» إلا أن الأمر يحتاج للتفكير منذ الآن على ضوء التخريب المتعمد للكثير من البنى التحتية والمنشآت الصناعية والحرفية إضافة للاعتداءات على الموارد الطبيعية من غابات ومجاري مياه وأنهار وبحيرات وخروج منظومة الرقابة «المتواضعة» عن الخدمة.



في الماضي القريب، قامت الجهات الدولية بتطوير واعتماد آليات لتقييم الأثر البيئي للنزاعات المسلحة ووضعت هذه الآليات كجزء من مستلزمات مرحلة إعادة الإعمار ولا سيما في الجانب المتعلق بالتمويل الدولي لهذه المرحلة.؟

من أين نبدأ بتقييم الأثر البيئي للأزمة وما بعدها؟. مع بدء مظاهر التعديات بكل أشكالها المباشرة أو المتعمدة أو غير المتعمدة على البنى التحتية والمنشآت الصناعية والموارد الطبيعية فإن الحديث الهامس عن الآثار البيئية لتلك التعديات بدأ تداوله والذي يمكن أن يتلخص بالنواحي التالية:

● اختلاط مياه الصرف الصحي مع مسارات وشبكات مياه الشرب بما في ذلك وصول المياه الملوثة إلى مصادر مياه الشرب في البحيرات أو الأنهار أو الينابيع ولنا في مياه العاصي والفرات مثال كبير.

● تراكم النفايات المنزلية الصلبة في الأحياء والشوارع المتأزمة مع عدم إمكانية الوصول إلى مكبات النفايات المرخصة لدفن ما قد يتم جمعه من نفايات صلبة حتى من الأحياء الآمنة واللجوء إلى الحرق العشوائي لتلك النفايات.

إتلاف وحرق الغابات والقطع المتعمد للأشجار في الغابات والحدائق العامة والمناطق الجبلية سواء كان بهدف التخريب أو الاتجار غير الشرعي والاستيلاء على مساحات قابلة للزراعة أو الاستعاضة عما ولدته الحرب من أزمات وفقدان في وقود التدفئة (المازوت) أو الطهي المنزلي (الغاز).

● حرق وتخريب العديد من المعامل والمنشآت الصناعية والذي أدى إلى تسربات من وقود الحرق، والمواد الأولية الكيميائية إضافة إلى انبعاثات هائلة من الغازات السامة الناتجة عن الحرق التخريبي والاحتراق العشوائي الناتج عن العمليات الحربية في المناطق التي تعرضت لكل أشكال القصف والتدمير.

القرارات العشوائية وغير المدروسة والأمثلة كثيرة من تلك القرارات وعلى سبيل المثال: نقل المنشآت الصناعية إلى المناطق الآمنة مع عدم العمل على إحداث مناطق صناعية وما يستلزمها من بنى تحتية، السماح باستيراد بعض التجهيزات والمعدات المستعملة مع وجود الخلل في آليات مراقبة الكفاءة الفنية، فوضى إغراق السوق المحلية بالبضائع الرديئة النوعية وغير الصالحة للاستعمال

وليس لنا في البطاريات الجافة بمختلف قياساتها واستعمالاتها ووسائل الإنارة القابلة للشحن وما تحويه من عناصر ثقيلة تدخل في صناعتها إلا مثال بسيط.

طبعاً العشوائيات السكنية التي نمت بشكل متضخم جداً مع غياب كل وأي سلطة رقابية وهي التي كانت لاتخبئ نفسها في ظل وجود تلك السلطات الفاسدة.

تلك العشوائيات الجديدة التهمت من الموارد الطبيعية ولا سيما الأراضي القابلة للزراعة مئات الهكتارات في دمشق وريفها، وهي في الوقت نفسه أصبحت بؤراً جديدة لإعادة ضخ أشكال من التلوث البيئي ليس أقله شبكات مفتوحة من الصرف الصحي و النفايات المنزلية الصلبة وما قد ينشأ عنها من أمراض وبؤر مرضية متأزمة.

ختاماً، نأتي للكارثة الأكبر والتي لا يمكن تحديد حجمها الأفقي والشاقولي ربما لعشرات السنين بعد أن تضع الأزمة أوزارها: إنها النفط والمنشآت النفطية. منذ الأيام الأولى للأزمة التي تحولت إلى حرب كان هناك إصابات مباشرة أو متعمدة للمنشآت النفطية وخطوط نقل النفط والمشتقات النفطية وليست حادثة سد تلحوش هي الأولى في تموز ٢٠١١ ولكنها كانت المؤشر الأول على التعديات على خطوط النفط من ناحية وعلى المعالجة غير المدروسة لآثارها من ناحية أخرى.

التفجير أسفر عن حدوث أضرار وخسائر كبيرة وتعطيل عمليات ري المحاصيل الزراعية من خلال إحداث تلوث نفطي في السد وقنوات الري مع العلم أن سد تل حوش يروي ٦٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية موزعة بين محافظتي طرطوس وحمص وتبلغ طاقته التخزينية ٥٣ مليون متر مكعب من المياه. وتبين وجود بقعة من النفط ضمن مياه السد ولوحظ نفوق العديد من أسماك السلور وبعض الطيور المائية وتخريب الموئل الطبيعي للعديد من مكونات التنوع الحيوي في الجزء الملوث من المياه الذي يشكل السد البيئة الطبيعية لها. بلغت مساحة المنطقة الملوثة بالمواد النفطية حوالي ١٥ ألف م٢ تركزت عند ذيل البحيرة في الجهة الشرقية منها بعيداً عن جسم السد ولم تصل إلى جسم السد أو المأخذ المائي لشبكة الري.

أما ما يحدث من سرقة النفط الخام فسيكون له تداعيات خطرة على صحة الإنسان والبيئة، إذ تؤدي التعديات على الآبار النفطية إلى تلوث مساحات كبيرة في المناطق المحيطة بهذه الآبار نتيجة فتحها بطريقة عشوائية بغية تجميع النفط في الحفر المجاورة لها بهدف تعبئة صهاريج وآليات لا تتمتع بالحد الأدنى من الأمن والسلامة وهذا يؤدي إلى تلوث الطرق الأسفلتية والترابية وانطلاق الغازات الهيدروكربونية وتسرب المياه الطبقية المفصولة التي تحتوي على المواد المشعة والسامة والتعرض لمخاطر حدوث حرائق أثناء سرقة النفط والغازات الناجمة عنه ويضاف إلى ذلك المخاطر الناجمة عن مخلفات المصافي البدائية الصنع. مع العلم أن المياه الطبقية المفصولة التي يتم طرحها وأحيانا استعمالها لأغراض بشرية ليس أقلها التغسيل تحتوي على مواد مشعة وهي تحتاج إلى معاملة خاصة لناحية المعالجة والتخلص منها. يضاف إلى ذلك أن هناك عادة ساحات مخصصة للتخلص من المعدات والأنابيب الحاوية على مواد مشعة والتي يعمد البعض من السارقين إلى الاتجار بها على أنها «خردة» دون معرفة منهم بالأبعاد الخطيرة جداً لما ستسببه من مخاطر صحية لن تظهر آثارها الحقيقية والكامنة إلا في عشرات من السنين.

■■

المخاطر الصحية لاستخدام المضادات الحيوية في علف الدواجن

◄ قاسيون

تطرح سلامة الغذاء نفسها كواحدة من المواضيع الطبية الساخنة، التي تهم كل الناس بلا استثناء.



وقد عاد الحديث في بداية هذا العام عن حالات العدوى الجرثومية ببكتيريا إي كولاي المقاومة لمجموعة واسعة من المضادات الحيوية (أهمها مضادات تنتمي إلى آخر جيلٍ من مجموعة الفلور كينولون) ليثير مجدداً الجدل حول الاستخدام المفرط وغير الرشيد للمضادات الحيوية في أعلاف الدواجن بشكل خاص، خاصة بعد تأكيد وقوع إصابات واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية ببكتيريا أي كولاي نتيجة لتناول أوراق سبانخ وخس طازجة، ملوثة بالبكتيريا، ومن إنتاج إحدى مزارع كاليفورنيا، ليتضح لاحقا أن مصدر التلوث هو سماد عضوي (غير معالج بشكل كاف) ومن مزارع دواجن تستخدم المضادات الحيوية في أعلاف الدواجن كأداة لتحسين النمو ورفع عائدية الأعلاف . وبعد هذه الحادثة عادت مجلة الأمراض المعدية العلمية الصادرة في الولايات المتحدة، لتطرح موضوعين جديدين بهذا الشأن: الأول للباحثين من الولايات المتحدة حول التداعيات والمخاطر من استخدام المضادات الحيوية في أعلاف الدواجن وإثبات دورها في ظهور سلالات جديدة من بكتيريا الكامبيلو باكتر المقاومة للمضادات الحيوية والثاني حول ما قام به الباحثون من المؤسسة القومية للصحة العامة في فنلندا عند تتبع أسباب الحالة الوبائية التي تعرض الناس لها، وخاصة الأطفال منهم، في مناطق مختلفة من فنلندا نتيجة تناول الجزر النيئ، وأثبتت التحاليل وجود بكتيريا يرسينيا بسودوتيبركيولوسس في عينات البراز لأولئك الأطفال المصابين، وأيضاً وجود البكتيريا نفسها في المزرعة المنتجة للجزر الملوث. وتعتبر الحالة الوبائية هذه هي الأولى في فنلندا التي يتمكن الباحثون من تتبعها ونجاح جهود التحريات عن مصدرها. وتبين أن السبب يعود إلى أسمدة عضوية تحمل هذا النوع من البكتيريا ولكنها لحسن الحظ لم تكن مقاومة للمضادات الحيوية المستخدمة في علاج هذه الإصابات حيث تحظر القوانين في دول الاتحاد الأوروبي استخدام المضادات الحيوية في أعلاف الدواجن وعلف حيوانات التسمين الآخر،، بعكس القوانين في أمريكا. وإضافة لذلك يقول الباحثون من مؤسسة مارشفيلد لأبحاث الأمراض المعدية في ويسكنسن بالولايات المتحدة في نتائج مبدئية لدراساتهم بأن ثمة مؤشرات قوية على أن التناول أو حتى الملامسة للحوم الدواجن، التي تمت تربيتها و تغذيتها بأعلاف معالجة بالمضادات الحيوية، يحمل مخاطر صحية على الإنسان. وأهم المخاطر تلك هو ظهور حالات خطرة من الإصابة بأمراض تسببها سلالات بكتيريا جديدة، مقاومة للمضادات الحيوية التقليدية، وحتى للأجيال الحديثة والمتطورة من هذه المضادات التي يعول عليها الأطباء في معالجاتهم.

إلا أن الباحثين نفسهم، ولأسباب غير مفهومة، قالوا بأن النتائج مبدئية ولا تفرض في الوقت الحالي النصح بمنع استخدام المضادات الحيوية في أعلاف الدواجن وحيوانات التسمين، ولذلك اكتفوا بالتوصية والتأكيد على السلطات الفيدرالية لتأخذ بمحمل الجد والأهمية نتائج دراستهم التي توصلوا إليها، مع نشر هذه النتائج مبدئياً..

● مجلة الأمراض المعدية العلمية الأمريكية

أخبار العلم

نظرية جديدة: «الهوبيت» - تقزموا كي ينجوا



على الجزيرة الاندونيسية فلوريس عُثرَ عام ٢٠٠٣ على بقايا كائنات متقزمة، على صلَة قرابة بالانسان.

نظريات عدة حاولت تفسيرهذه الظاهرة، أحدها تقول بأن هذه السلالة عانت من اضطرابات عصبية، بسبب نقص اليود في الغذاء، أدى إلى تضاؤل حجم الجسم وتقلص الدماغ. الأبحاث العلمية التي كشفت أن هذه السلالة على الرغم من صغر حجم دماغها قد طورت تقنيات ذكية، تدحض هذه النظرية.

علماء يابانيون يعتقدون الآن بالتوصل لحل لغز «الأقزام». وفقاً لهم عاشت هذه السلالة معزولة تماماً عن العالم الخارجي لآلاف السنين وتضاءل حجم أجسادها تدريجيا لتتلائم مع كمية الغذاء المتاحة على الجزيرة، وتمثل بالتالي أحد أشكال التطور البشري الذي اقتصرعلى هذه المكان.

صاروخ روسي يطلق «حديقة حيوانات صغيرة» في الفضاء الخارجي



أفادت الوكالة المركزية للطيران في موسكو بأنه قد تم في كازاخستان إطلاق الصاروخ Sojus ٢,١a

والذي يحمل أكثر من ١٠٠ حيوان صغير الى الفضاء الخارجي.

من بين الحيوانات المتواجدة على متن الصاروخ هناك ٤٥ فأراً و٢٠ حلزوناً و١٥ وزعة (أبو بريص).

«حديقة الحيوانات الصغيرة هذه سوف تقطع مسافة ٥٧٥ كيلومتراً حول الأرض» أفاد رئيس وكالة الفضاء الروسية فلاديمير بوبوكين.

في ١٨ أيار سيعود هذا النموذج البحثي إلى الأرض قرب مدينة أورنبورغ الروسية بواسطة مظلة هبوط (باراشوت)،

وستكون هذه المرة الأولى التي يتم فيها اختبار تأثير الأشعة الكونية من هذا الارتفاع على الحيوانات.

● ترجمة قاسيون بتصرف
● المصدر (AFP)

الجمال.. الحاضر الغائب

◄ جيهان الذياب

تتمايل الأجساد طرباً بهوس مسعور.. تتلألأ الأضواء ولاتمل العيون من التنقل بين هذا وذاك.. ضجيج ممنهج من الأصوات لاتنفك تتعالى طبقات فوق طبقات تدفن معها كل ما عهدناه جميلاً..

هل يجرؤ أحد على السؤال؟«لكن ما الجمال..؟». يبدو أن هناك من أجاب بالفعل.. كان الجمال يسكن في ترانيم الرهبان ومدائح المؤمنين.. كان الجمال في سمرة وجه لفحته شمس الحقول .. الجمال في مصادفة الابتكار.. في الخلق المتجدد.. في القلب لا على رقصات الغرائز..

لكن في غمار أزمات هذه الأيام.. نرى أزمة جمال..

نسي الجميع منبع الجمال..آلت الأشياء إلى تابوت رمادي مصمت أسمنياه الحياة .. نسينا بأن ما يصنع حياتنا هو ذلك الاتصال اليومي مابين طبيعتنا كبشر والطابع المادي للمواد، والأشكال التي تتوزع في أرجاء حياتنا.. وعلى ضوء شرارة هذا الاحتكاك تتفتح براعم الجمال وتزدان النفس البشرية بنعمته.. في عملنا اليومي -أياً كان- نحيا من جديد وفيه نعيد تشكيل ملامح أنفسنا في حلقة سحرية تخلق وتجعلنا خالقين..

لذا يمكن لتلك الحلقة أن تتلاشى إلى غير رجعة عندما يتحول ذلك التفاعل اليومي إلى نسخة مكررة رتيبة وحيدة اللون لا تسعى إلى أي شكل من التطوير والتحسين.. لتتحول ثقافة إدراك الجمال وتقديره إلى ثقافة التسليع التي تميز بها الفكر الرأسمالي .. تلك الثقافة التي نشعر بهيمنتها السلبية أيضا في طبيعة التواصل البشري المعاصر بوجهه الالكتروني الغيبي، فنحن نهدر معانينا اليومية على أكثر الأشياء سطحية وتحت ظروف ومواد بالتأكيد من صنعنا لكنها ليست على هوانا .. هي مفرزات تلك الثقافة الاستهلاكية التي تبخس من حق الانسان مقابل سطوة المال ..

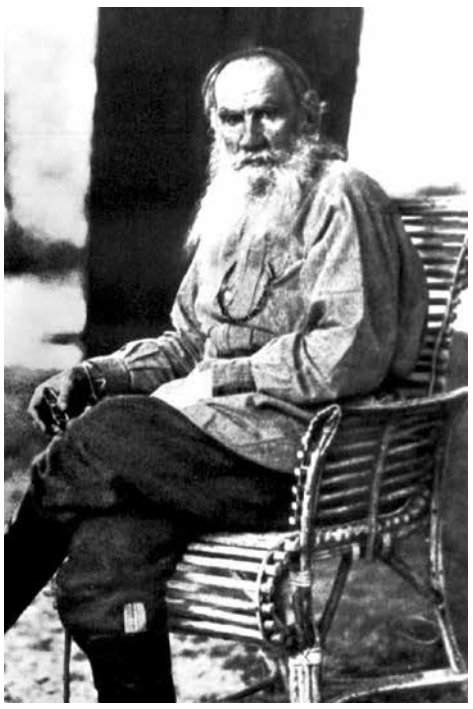
يُقتل الجمال كل ليلة..نراه يختنق في ازدحام مايسمى برامج «المواهب»، التي أصبحت تلاحقك أينما ذهبت.. ابتسامات باهتة تريد أن تقنعك بأنك الحكم الأكبر في هذه الاكتشاف..وإنك من سيصنع فنان المستقبل .. لكن في الحقيقة، ليس لديك سوى اختيار وردة من كومة الورود المصطنعة أمامك.. لا خلاف بينها إلا في صباغ اللون.. وسيدعمك في ذلك ثلة من «كبار المراجع» الفنية التي لا تريد أن يفوتها القطار وتغمر في مجاهل النسيان لذا تراها كالعلقات تتمايل بخفة مع الضوضاء المتصاعدة حد الجنون..

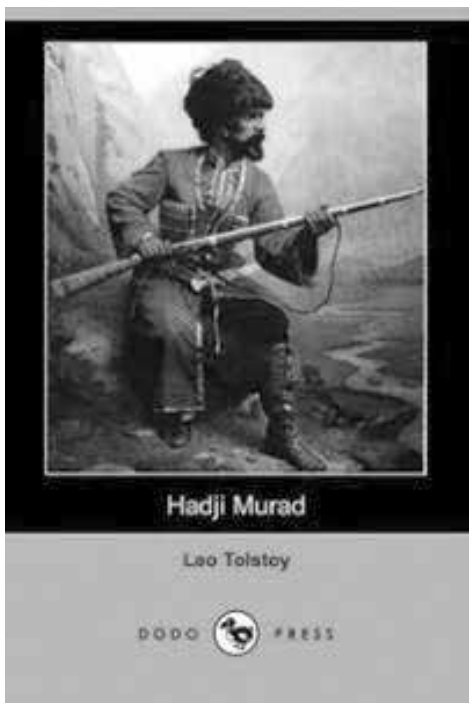
أين منا الجمال الأسطوري الكامن في خالدات الألحان والأشعار .. في إرهاق فيروز والراقصين بعد سهر وتمرين طويل ومحاولات شتى من عاصي الرحباني لإخراج عرض مسرحي أصيل .. لا تستطيع أن تميز فيه أيها الأكثر صدقا، الكلمة أم اللحن أم المسؤولية التي يتعامل بها هؤلاء المبدعون مع نتاجاتهم الفنية.

■■

«الحاج مراد».. رواية تولستوي المنسية

◄ عبد الرزاق دحنون





الحاج مراد من أكابر الزعماء الداغستانيين الذين عملوا تحت أمرة القائد الأسطوري الشيخ شامل، القائد الميداني الذي حارب جيوش القيصر الروسي نقولا الأول خمسة وعشرين عاماً. وعندما طالت الحرب وتعب الناس جاء بعضهم إلى الشيخ شامل يحاول إقناعه بالاستسلام، فما كان من هذا إلا أن أمر بجلد كل من يتحدث عن الاستسلام مئة جلدة في الساحة العامة أمام الناس. عندئذ لجأ طالبو الاستسلام إلى أم شامل، وهم يعرفون مكانتها عند ابنها، لتقنعه بالاستسلام. فقال لها: ألم يبلغك الأمر الذي صدر في حق من يطلب الاستسلام؟ فأجابته: نعم يا بني، ولكني أمك يا شامل. فرد عليها: أنت داغستانية قبل أن تكوني أم الشيخ شامل ولذا سيسري عليك ما يسري على أهل داغستان. وأمر أن تحمل أمه إلى الساحة العامة ويسدل عليها غطاء وتجلد. وقف الناس ذاهلين أمام ما يجري، وبينهم وقف الشيخ شامل أيضا. ولما جلدها الجلاد ثلاث جلدات قال له الشيخ: حسبك يا هذا أنا سأتحمل عن أمي السبع وتسعين جلدة الباقية، وبدأ يتجرد من ثيابه، وراح مريدوه وقواده يحاولون ثنيه عن عزمه، قائلين له: أنت الشيخ شامل زعيم داغستان تجلد في الساحة العامة أمام الناس؟ بهذه الروح تربى مريدو الشيخ شامل ومنهم الحاج مراد، الذي تعرف إليه تولستوي مصادفة حين كان ضابطاً روسياً في القفقاس.

الحاج مراد رواية قصيرة من روايات تولستوي، يمسك فيها ناصية القول الفني المدهش، الذي يجمع على جودته خلق كثير، يطل علينا من قمة التعبير الأدبي الساحر، وليس بيننا وبينه سوى مسافة الاستجابة لهذا السحر. استقى عبقري الأدب الروسي من يومياته، المسودة الأولى من رواية الحاج مراد وكان عنوانها (التوت البري)، وهي شجيرة ما تزال تنبت في ضواحي مدينة إدلب في الشمال السوري، وتسمى (سنية برية) ويؤكل ثمرها، وقد أعجب تولستوي بهذا الشجيرة المقاومة التي تنجو حتى بعد دهسها بعجلات العربة، وعبث الإنسان وجوره. واختارها رمزاً ليصنع منه إطاراً عاماً لروايته عن الحاج مراد، فيقول في مقدمة الرواية: «كنت أسير في الحقول متجهاً نحو منزلي. في عز الصيف. وكان الموسم خصيباً والحصاد وفيراً. ثمة في هذا الوقت من السنة مجموعة رائعة من الأزهار تزين الحقول هنا وهناك، منها القرنفل الأحمر والأبيض والوردي، والاقحوان والجلبان البري وكعب الغزال المزخرف وأجراس البنفسج الحزين...

قطفت باقة كبيرة من تلك الأزهار واتجهت عائداً إلى البيت، ولاحظت في خندق قرب الطريق، شجيرة توت بري في عز عنفوانها، فكرت في اقتطاف غصن منها وضمه إلى باقتي فنزلت إلى الخندق.. حاولت قطفها، فوجدت الأمر صعباً، إذ أخذ الجذع يحز كف يدي من كل جانب، وبعد نضال عنيد نجحت في قطع غصن، لم يكن بعد قطعه بتلك الطلاوة والجمال كما كان على أمه. وأسفت لأنني أتلفت بحماقتي تلك الشجيرة، التي قاومت عدواني بحيوية وعنفوان؛ ودافعت في سبيل حياتها مستبسلة.. كان طريقي يمر في حقل حديث الفلاحة ذي تربة غنية سوداء. وكنت أفكر بقسوة الإنسان حين لمحت شيئاً مكوماً على الجانب الأيمن من طريقي، وصلت إليه وجدته حطاماً لشجيرة توت بري أخرى. كانت الشجيرة بثلاثة أغصان، أحدها مكسور وما تبقى منه ظل قائماً عارياً وكأنه جرموذ ذراع مبتورة، أما الآخران فقد أزهرا.. وكانت الزهرتان بالأساس حمراوين ولكنهما أصبحتا الآن سوداوين. وكانت أحد الساقين مكسوراً يتدلى للأسفل، تعلقت بطرفه زهرة معفرة بالغبار والطين. أما الأخير فقد ظل شامخاً رغم تلطخه بالتراب. لاشك أن الشجيرة دهستهاعجلة إحدى العربات، فاستقامت ثانية محطمة لكن ظلت واقفة على قائمتها، لقد انبعج جزء من جسمها-إن صح التعبير- وبتر أحد أذرعتها، لكنها صمدت ورفضت الاستسلام للإنسان الذي دأب على تحطيم إخوته الأحياء من حوله. حينئذ تذكرت حكاية داغستانية قديمة شهدت بعض فصولها وسمعت أجزاء أخرى من شهود عيان وتخيلت الباقي وإليكم الرواية كما تشكلت في ذاكرتي».

يدخل تولستوي بهذه العتبة الجميلة إلى أحداث روايته مؤكداً النكهة الأخلاقية التي ميزت تجربته الفنية وأمدتها بقوة فلسفية هائلة. والرواية تتمتع بجاذبية خاصة تأسر القارئ رغم إهمالها من قبل القائمين على نشر الأعمال الكاملة لهذا الأديب العظيم، لأنها مسرودة بأناقة تؤهلها للانتماء إلى ذلك الصنف من الأدب العالمي الرفيع المقام.

تُرجمت رواية الحاج مراد إلى العربية أول مرة في سلسلة روايات مجلة الهلال المصرية في خمسينيات القرن العشرين، بقلم الأستاذ مجد الدين حفني ناصف. ثم كانت الترجمة الأخرى بقلم المحامي السوري سهيل أيوب ويذكر أن الأديبة السورية المعروفة ألفت الإدلبي تناولت كفاح أهل داغستان ضد الاحتلال الروسي في روايتها «حكاية جدي». وكانت روايتها هي الثانية التي تناولت هذه الفترة بعد رواية تولستوي الحاج مراد. تحدث تولستوي أثناء كتابة الحاج مراد عن الحاجة إلى التعبير بالفن عن الجوانب المتغيرة والمتناقضة عند البشر، إذا تغير السياق بدا الشخص ذاته بصورة جديدة. فقال: «ما أحسن أن يتمكن المرء من كتابة عمل فني يعبر بوضوح عن طبيعة الإنسان المتحولة، عن واقعة أنه شيطان وملاك في آن معاً، حكيم وأحمق». ولهذا قدم تولستوي بطله الحاج مراد مقنعاً بأقنعة كثيرة مختلفة. حيث نلمح جاذبية المشاعر العاطفية البشرية التي يتحرك من خلالها الحاج مراد، والتي يسميها تولستوي مشاعر شديدة البساطة يومية ومتاحة للجميع.

■■

الموهبة في عبقرية المبدع

◄ بشار دهان

يقتضي الإبداع الفني لدى الفنان مواهب تتنوع تبعاً لطبيعة الأداء، وليست الموهبة سوى هبة الفن بوجه عام.

والعمل الفني يجعل في متناول العين والأذن ما هو صادر عن روح وتصورات المبدع، كما ينبغي على الفنان ألا يبارح أبداً دائرة خياله وحساسيته التي يعتمد عليها لتحقيق عمله الفني.

وأشير هنا إلى دور الموهبة وعلاقتها بالعبقرية القومية، فقد اشتهر الإغريق بأشعارهم الملحمية، وعرفو كيفية تطويرها لتحافظ على عظمتها، كما تميزوا بكمال نحتهم، بينما لم يمتلك الرومان فناً خاصاً بهم بل جلبو الفن الاغريقي، واستزرعوه في أرضهم.

وما يزال اليونانيون المعاصرون شعباً من المطربين والشعراء، فما يقع اليوم من أحداث ومغامرات، أو عمليات ثأرية مما خلفه العثمانيون من دمار فكري ومعنوي واقتصادي عندما احتلوا اليونان يتحول إلى ألحان وذريعة للغناء، ولا يندر أن تنظم وتروج الأغاني حتى قبل بدء المعركة وقطف ثمار النصر.

هذا إن دل على شيء إنما يدل على رابطة بين الفن وإنتاجه من جهة، وبين عبقرية الشعب القومية من جهة أخرى.

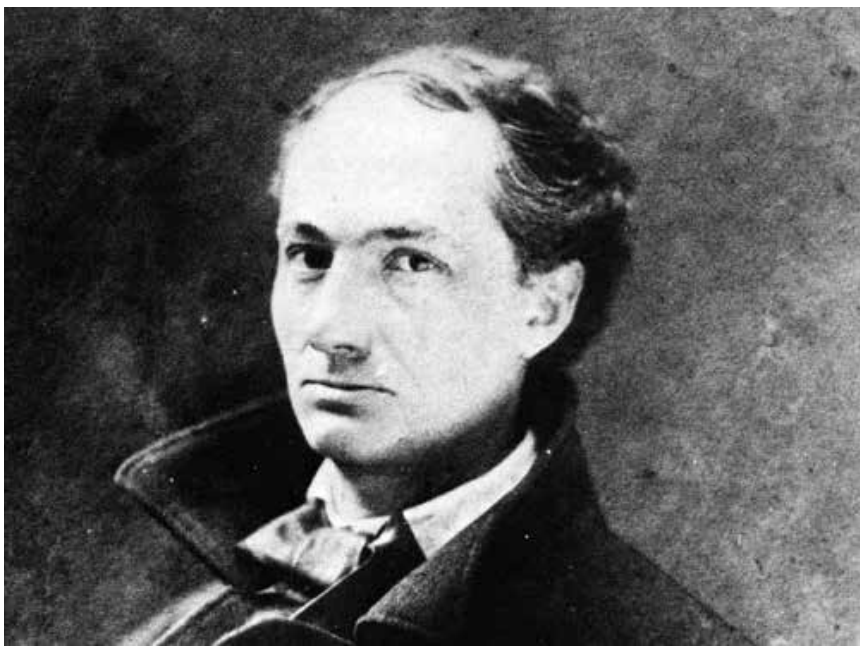
أما الطليان فهم مرتجلو شعر وأداء، يملكون موهبة خارقة في الارتجال، وحتى يومنا هذا ما يزال بمقدور أبسطهم ارتجال تمثيلية من مشهدين، ليس فيها من سبق التحضير أي شيء، بل تتبع كاملاً معرفة الأهواء والأوضاع البشرية والإلهام الآني العميق، لكن كائناً ما كان الفن، فهو يتطلب دراسات مطولة واجتهادات دؤوبة ومهارات في التنفيذ، وكلما كانت الموهبة أغنى وأكبر، تضاءلت الجهود التي يجب بذلها للحصول على تلك التسهيلات التي يقتضيها إنتاج أي عمل فني.

● مخرج سينمائي

بودلير.. لو أراد لكان رساماً

◄ المحرر الثقافي

«هل تعرف المتاحف فعلاً الثروات التي تنام في مخازنها»؟ بهذا السؤال تبدأ صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية مقالتها حول اكتشاف «رسم ذاتي للفرنسي بودلير، الذي عثر عليه مؤخرا مصادفة، أثناء تحضير معرض استعادي للن حات جوفروي ديشوم (أحد نحاتي القرن التاسع عشر الفرنسيين)، الذي كانت تربطه صداقة كبيرة بصاحب «أزهار الشرّ».



وحسب ما ورد في الخبر، قام أحفاد النحات بتقديم هبة، هي عبارة عن بعض الصناديق التي تضم مخطوطات ورسوما ودراسات إلى «مدينة الهندسة والتراث» (تُعنى بحفظ آثار وأعمال الفنانين)، حيث وجد بين الأوراق رسماً مستقلاً على ورقة.

يمثل الرسم شخصا ذا شاربين ونظرة ثاقبة، يضع شالاً أحمر اللون، وبعد إجراء التحقيقات أكد المختصون أن الرسم يمثل الشاعر شارل بودلير، كان رسمه بنفسه والمعروف أن «متحف اورساي» يملك ٣ «بورتريهات» له.

ما من معلومات أبدا حول تاريخ هذا الرسم، ولا كيف رسمه الشاعر الفرنسي، ولا كيف انتقل إلى صناديق الكرتون التي تؤرشف لأعمال صديقه النحات جوفروي ديشوم.

بيد أن المختصين يؤكدون فرضية أن رسام الكاريكاتور دومييه والرسام تيموليه والعديد من الكتّاب من بينهم جيرار دو نيرفال وبودلير والنحات ديشوم، ألفوا جمعية أدبية فنية، وكانوا يجتمعون في العديد من الأماكن، في داخل باريس وخارجها.

ويُعتقد أن الرسم كان يملكه دومييه، صديق جوفروي ديشوم الحميم،وهذا ما تؤكده مقالة صدرت في «لو بوتي فيغارو» بتاريخ ٢٤ تموز ١٨٦٨، كتب فيها: «كانت رسوم بودلير معروفة بين أصدقائه. وكان دومييه يحتفظ ببعضها، وبخاصة بصورة شخصية له «أوتوبورتريه» رسمها بنفسه، وكان (دومييه) قد صرح مرارا لو أن بودلير طبق في الرسم إمكانياته عينها التي طبقها في الشعر لكان أيضا رساما كبيرا مثلما كان شاعرا كبيرا ومميزا ومتفردا».

في أية حال، هل أعطى دومييه الرسم لصديقه النحات أم هل احتفظ به هناك في المستودع؟ ربما لا داعي لإيجاد الجواب، إذ بفضل ذلك كله ثمة وجه آخر لبودلير ظهر اليوم.

■■

أبناء الربيع والألم...!

◄ تامارا كالجيان

تتوالى السنوات، ومرة بعد مرة، ومنذ ٩٨ عاماً، يستمر الشعب الأرمني بإحياء ربيعه الخاص! (٢٤/نيسان) الربيع المضرج بالدماء.. الربيع الذي توج به العثمانيون وحشيتهم وإجرامهم بحق الشعب الأرمني بسبب موقع أرمينيا الجغرافي وأهميته السياسية، والصراعات الدولية. .

في هذا التاريخ المأساوي (٢٤/نيسان) تم تنفيذ الخطوة الأولى من مخططهم الإجرامي، حيث أصدرت الدولة العثمانية قراراً بإلقاء القبض على المثقفين الأرمن من أدباء ومفكرين وأطباء ومحامين ومعلمين ورجال دين. وتم توقيف ما يزيد عن ٦٠٠ مثقف أرمني والقضاء عليهم بأساليب مختلفة، ولكنها كانت البداية فقط.. بداية قتل شعب.. واستمرت الإبادة ووصلت أوجها بين عامي ١٩١٥ و ١٩١٨ مدمرة بذلك كل المعالم الجغرافية والإنسانية.

وعلى أثره قضى على أكثر من مليون ونصف مليون مواطن أرمني حسب التقديرات، وتم تهجير الباقي منهم عبر ديرالزور إلى بلاد الرافدين ولبنان وسورية. هكذا وجد الشعب الأرمني نفسه شتاتاً في جميع أنحاء العالم.

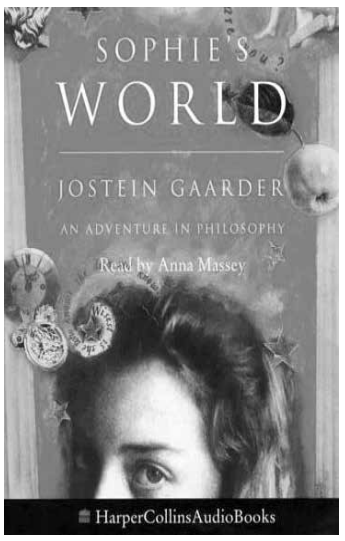
إن الشعب الأرمني يواصل نضاله حتى يعترف العالم بالمجازر التي ارتكبت بحقه، ويتم تعويضه حتى باتت القضية إلى حدما قضية رأي عام، بما فيها الرأي العام التركي حيث خرجت مظاهرات في مدينة اسطنبول في ذكرى المجزرة ضد محاولة الإبادة التي تعتبر بحق الانسانية جمعاء

● حقوقية

عالم صوفي

◄ نور حسن

«إنّ من لا يعرف كيف يتعلم دروس ثلاثة الآلاف عام الأخيرة يظل في العتمة»



بمقولة لفوته يبدأ النرويجي جوستان غاردر – أستاذ في الفلسفة وتاريخ الفكر – روايته الرائعة عالم صوفي – والتي تلخص تاريخ الفلسفة بدايةً بفلاسفة الطبيعة الذين سبقوا سقراط مروراً باسبينوزا وديكارت وانتهاءً بماركس وفرويد – بإيجاز محكم وحس موضوعي في سرد الأفكار والآراء على اختلافها وتناقضها.

تظهر عبقرية الكاتب في انتقائه للطريقة التي لجأ إليها لعرض الأفكار إذ نسج من وعي مخيّلته فتاة في الرابعة عشرة من عمرها تدعى صوفي حيث يراسلها أحدهم – أستاذ الفلسفة المجهول – بداية بمصنف يحوي عادة عدة أسئلة فلسفية من النمط التالي :

– تُرى هل يوجد مبدأ أول ينشأ عنه كل شيء ..؟

– أيمكن للماء أن يتحول إلى خمر ..؟

– كيف يمكن للماء والتراب أن يتحولا إلى ضفدعة ؟

والتي قد لا تخلو أحياناً من استفزازية كامنة قد تبدو للوهلة الأولى إن لم نتعمق في معانيها المعرفية وإسقاطاتها التاريخية، من ثم مصنّف آخر يناقش الأسئلة المطروحة بعلمية وموضوعية وبشيء من إطالة.

تدور الرواية حول أسرة في النرويج، «ألبرتو كناغ» ربّ الأسرة بعيدٌ عنها اسمه يعمل ضابط في قوات الأمم المتحدة في لبنان، أما ابنته فاسمها «هيلديه»، تبدأ الرواية عندما يبدأ الأب بإرسال سلسلة متتابعة من الرسائل لابنته، من خلال وسيط هو فتاة اسمها «صوفي»، دون أن تدرك هذه الأخيرة ما يحدث حولها والمفارقة أنها لا تعرف «هيلديه» حتى، فتشرع بقراءة رسائل الأب بدلاً من الابنة إلى أن يسألها مرة: من أنت يا صوفي..؟ ... ثم يوضح لها لاحقاً أن عليها أن تخرج من نمطية الروتين اليومي والشروع في التفكير فيما هو أسمى.

على هذه الحال تستمر الرواية إلى أن يحل محل الأب شخص باسم «ألبرتو كنوكس»، وتحل معه الأحاديث والنقاشات بدلاً من رسائل الأب يرسلها والتي كانت تُتَم في بيته أو في أمكنة أخرى كالكنيسة.

إن أهم شيء يمكن ملاحظته أثناء قراءة الرواية، إنها تخرج فعلياً من القوالب الروائية المتعارف عليها، سواء في الرسائل التي يرسلها الأب أم في النقاشات مع ألبرتو، فتتحول الرواية إلى سرد للأفكار التي طرحها الفلاسفة وآرائهم تجاه أهم قضايا الوجود ومناقشتها ونقدها.

أدبياً، لا توجد ثنائية العقدة والحل على مستوى الرواية فقد لجأ «غاردر» إلى تقسيم روايته إلى خمسة وثلاثين فصلاً، حيث وضع لكل فصل على حدة عقدة خاصة وحل، وأثناء تحليله يصل لحل العقدة بشكل شبه كامل، ولكنه يترك شيئاً ليستعمَل الجزء المتبقي كبداية لعقدة الفصل التالي، مما يكسب الرواية ترابطاً منطقياً، على الرغم من إن الفصول أحياناً لا تمت لبعضها بأي صفة من حيث المضمون ففي كل فصل يتم طرح اسم أحد الفلاسفة ومناقشة تساؤلاته وأفكاره التي لا علاقة لها في أغلب الأحيان مع الفيلسوف المذكور قبله.

تجد الإشارة إلى إن «عالم صوفي» لم تكن أولى إطلالات «غاردر» الأدبية ذائعة الصيت، فله عدة أعمال أدبية أخرى تستحق الاحترام، ومن بينها «سر الصبر»، التي حققت له شهرة على مستوى النرويج وحازت على جائزة النقد الكبرى، بينما قفزت «عالم صوفي» به إلى المستوى العالمي،وتُرجمت إلى ما لا يقل عن ثماني وثلاثين لغة وبُيع منها في ألمانيا وحدها أكثر من مليون نسخة.

■■

المثقّفون المصريون يرفضون «أخونة الثقافة»

أصدر عدد من المثقفين والكُتّاب والفنانين بياناً، أعلنوا فيه رفضهم الكامل لاستمرار رئيس الوزراء هشام قنديل، ورفضهم أيضاً لتولي الدكتور علاء عبدالعزيز حقيبة وزارة الثقافة، مرجعين أسباب ذلك للفشل الواضح لحكومة قنديل في إدارة مؤسسات الدولة، وتخبطه وعجزه عن اختيار وزراء مناسبين لتولي المسؤولية لثلاث مرات متوالية.

وأكدوا رفضهم القاطع لتولي عبدالعزيز، مدرس المونتاج بأكاديمية الفنون، وزارة الثقافة، لأنه «اختيار إن دل على شيء فإنما يدل على قصور رؤية النظام الحاكم للثقافة والإبداع»، ويؤكد محاولات أخونة الدولة في كل المواقع، ومن الموقعين على البيان، يوسف القعيد وحلمي النمنم وشعبان يوسف.

هذا وقد أعلنت عدة أطر تضم مثقفين مصريين رفضها تعيين الوزير الجديد وأكدوا في بيانهم أن «الحركة الثقافية تابعت الطريقة غير الديمقراطية في اختيار من يتولى وزارة الثقافة المسؤولة عن الإبداع والحفاظ على مكتسبات الثقافة الوطنية بترشيح اسماء لا تمتلك اي كفاءة حقيقية للقيام بهذه المهمة الوطنية ورشحت فقط لأنها تنتمي للإخوان المسلمين بغرض الهيمنة على مقدرات مصر الثقافية».

وأكد البيان «رفض المثقفين سياسة أخونة الدولة التي يتبعها حزب العدالة، الذراع السياسية للإخوان المسلمين، لأن المثقفين يرفضون أن يساقوا أو يقرر لهم البعض أمورهم».

وأعرب الموقعون على البيان عن «بالغ غضبهم من محاولة الأخونة القائمة على قدم وساق في مختلف مواقع الدولة»

وطالب البيان «بضرورة تولي أصحاب الكفاءة المسؤولية بغض النظر عن ميولهم أو انتمائهم الحزبي وبغض النظر أيضاً عن جنسهم أو دينهم».

ورشح البيان ثلاث شخصيات لتولي وزارة الثقافة هم الناقد علي أبو شادي والناقد أحمد مجاهد أو أن يستمر وزير الثقافة السابق محمد صابر عرب في قيادة الوزارة.

ومن بين الموقعين على البيان الشاعر سيد حجاب والناقد أسامة عفيفي وماجد يوسف وسعد القرش وآخرون.

كما أصدر تيار الثقافة الوطنية الذي يضم عدداً كبيراً من المثقفين بياناً أكد رفضه تعيين علاء عبد العزيز وزيراً للثقافة، مشيرا إلى «ارتباك الدولة المصرية بفعل الأداء العقيم لجماعة الإخوان المسلمين».

وتضمن البيان «رفض التيار حكومة هشام قنديل شكلا وموضوعا وذلك لما جلبته على البلاد من كوارث تمثلت في غياب الأمن وتهديد الحريات وقمع ومصادرة قيمة الاختلاف فضلا عن موجات مستعرة من الغلاء المعيشي والعسف بالمواطنين».

واعتبر البيان أن «التعديلات الوزارية الأخيرة هي تعديلات شكلية وجاء تعيين علاء عبد العزيز تكريساً لحال من الاستبداد المتذرع بالثقافة وتسييداً لمعيار تفضيل أهل الثقة على أهل الكفاءة فالرجل دبج المقالات دفاعاً عن الرئيس ونيلا من معارضيه في صحيفة (الحرية والعدالة)، وكأن دولة الإخوان تصر إما على رجال مبارك أو على رجالهم».

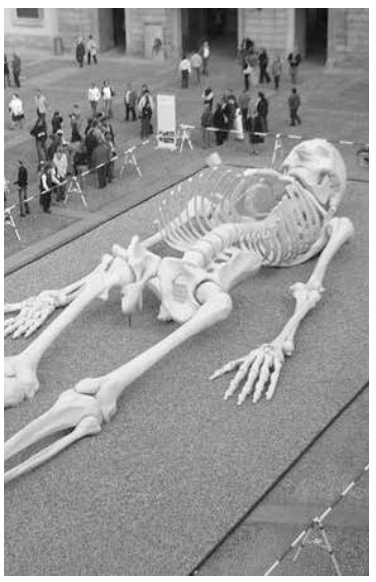
وطالب عدد آخر من المثقفين والعاملين في قطاعات وزارة الثقافة المختلفة بالإضراب العام عن العمل في الوزارة بدءاً من غد الخميس حتى رحيل الوزير الجديد.

يشار إلى أن العاملين في وزارة الثقافة والمثقفين المصريين كانوا اتخذوا موقفا مشابها ضد حكومة عصام شرف عندما اختار وزيرا ذا ميول إسلامية لتولي وزارة الثقافة وهو الوزير السابق محمد الصاوي مما اضطره الى الاستقالة من منصبه بعد أيام من توليه الوزارة.

●وكالات

شبابيك

هيكل عظمي ضخم يجوب أوروبا



هيكل عظمي بشري طوله ٢٨ متر يعرض حاليا في متحف ماكسي للفن المعاصر في روما بايطاليا. كشف الستار عن العملاق لأول مرة في عام ١٩٩٠ في غرونوبل بفرنسا. وزار بعد ذلك مدن نابولي وانكونا وميلانو في إيطاليا. ثم نزل ضيفاً في قصر فرساي في باريس في فرنسا. وفي عام ٢٠٠٨ تم عرضه في بلجيكا قبل نقله إلى مقره الحالي في روما. وهذا الهيكل هو من نحت الفنان الإيطالي جينو دي دومينيكيس، الذي أسماه «كاليتا كوزميكا» (أي المغناطيس الكوني). باستثناء الأنف الطويل الغريب فإن الهيكل هو نموذج مثالي مكبر لهيكل عظمي بشري.

«الشاطر» يحتل غلاف مجلة «الأدب»..

احتلت صورة المهندس خيرت الشاطر، نائب مرشد تنظيم الإخوان، غلاف جريدة أخبار الأدب، مصحوبة بعنوان «تناغماً مع الدور الثقافي لرجال الأعمال.. خيرت الشاطر هل يحقق استعادة روح مصر الثقافية ببرنامج الجماعة؟». مما آثار استياءً بالأوساط الثقافية، واعتبر الروائي يوسف القعيد غلاف الجريدة سقطة مهنية وثقافية وأخلاقية بكل ما في الكلمة من معنى، وقال: «بدلاً من أن تُفرد أخبار الأدب صفحاتها للحديث عن إنجازات رجل أعمال لا علاقة له بالحقل الثقافي، كان الأولى بها أن تتحدث عن حالة الغليان التي يشهدها الوسط الثقافي عقب اختيار الوزير الجديد»، وتابع: «أخبار الأدب كانت هي الملاذ الوحيد للمثقفين قبل أن تتأخون بتلك الصورة». بينما دعا مجدي عفيفي، رئيس تحرير أخبار الأدب، جموع المثقفين لقراءة العدد قبل الإسراع بالهجوم عليه، واتهام رئيس التحرير بمحاولة أخونة الجريدة، وهو الأمر الذي وصفه «عفيفي» بأنه اتهام أصبح نكتة متكررة، وأضاف: «ببغاوات الثقافة هم من يكررون مثل هذا الكلام ويتناقلونه دون اطلاع على محتوى الصحيفة». وتساءل «عفيفي»: لماذا تشن الصحف ووسائل الإعلام هجوماً حاداً إذا تناولت «أخبار الأدب» موضوعاً متعلقاً بأحد رموز الإخوان، فيما تفرد تلك الوسائل صفحات كاملة وحلقات تليفزيونية لتلك الرموز بل وتعتبر ذلك انفراداً؟ وكانت جريدة أخبار الأدب، المهتمة بالشأن الثقافي، تحدثت عن إنجازات «الشاطر» في مجال الثقافة أكثر من مرة، تحت عنوان «الشاطر خيرت»، كما احتلت صورة حسن البنا، مؤسس الإخوان، غلاف الجريدة في العدد رقم ١٠٢٢، احتفالاً بذكراه.

الترومبيت تتعلم العربية ..!!



يتذكر نسيم معلوف الذي نشأ في بيئة ريفية، أن سكان قريته في جبال لبنان كانوا يقولون له قبل أربعين عاما إنه يعزف الألحان التقليدية بطريقة خطأ على آلة الترومبيت..

كان ذلك قبل التعديل الذي أدخله معلوف على هذه الآلة بحيث أصبحت قادرة على عزف المقامات الشرقية. فقد أضاف إلى آلة الترومبيت صماماً رابعاً يمكنه من عزف «أرباع الصوت» وهي النغمات الموجودة حصراً في الموسيقا الشرقية والتي تضفي عليها مزاج التطريب.

ويتحدر نسيم معلوف من قرية كفرعقاب في جبل لبنان، ويقول معلوف: «أود أن أنقل هذا التراث المخزون الموسيقي من خلال آلة غربية»

ويسعى الموسيقي اللبناني لتحقيق حلمه القديم، وهو تأسيس فصل دراسي لآلة الترومبيت العربي في الجزائر.

وينقل معلوف عن عازف الترومبيت الفرنسي الشهير موريس أندريه قوله إن اختراع الترومبيت ذات ربع الصوت كان سابقا لعصره بنصف قرن.

لكن النجاح الذي حققه معلوف لم يكن بالأمر اليسير، فقد سافر هذا الريفي اللبناني إلى فرنسا، دون معرفة باللغة الفرنسية ودون شهادة علمية سوى الشهادة الابتدائية، وكان هدفه من باريس تعلم الموسيقى.

ويروي معلوف أن والديه كفا عن إرساله إلى المدرسة بسبب الفقر، وأراد عمه أن يخفف عنه حزنه فهداه آلة عود، ثم اكتشف آلة الترومبيت بعد ذلك في المعهد العالي للموسيقا في بيروت.

وفي شبابه، في سن الثالثة والعشرين، تلقى دروسه الموسيقية على يد موريس أندريه.

يتابع نسيم معلوف مهمته في تعريب الالات النحاسية من خلال إضافة صمام رابع اليها، ويهدف بذلك إلى إيجاد «نمط جديد وخاص»، حسب ما يقول.

يبلغ معلوف اليوم من العمر ٧٣ عاماً، وهو يبدي ثقته في مستقبل آلة الترومبيت العربية..

للانتساب للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	٠٩٣٢٨٤٨٩٨٥
السويداء	مهند دليقان	٠٩٩١٥٨٦٧٣١
دمشق وريفها	علاء عرفات	٠٩٤٤٦٣٦٦٤٠
حمص	محمد زهري زهرة	٠٩٣٣١٤٥٨٩١
اللاذقية	صلاح طراف	٠٩٨٨٣٨٦٥٨١
طرطوس	رئيف بدور	٠٩٣٣٥٨٦٩٢٨
حماة	أنور أبوحامضة	٠٩٣٣٧٦٣٨٨٨
دير الزور	زهير المشعان	٠٩٣٢٨٠١١٣٣
الحسكة	حمدالله ابراهيم	٠٩٩٩٢١٢٤٠٤
حلب	جمال عبدو	٠٩٣٣٧٩٦٦٣٩
الرقة	محمد فياض	٠٩٤٥٨١٧١١٢

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم السبت 2013/5/11) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

ملاحظات غير هامشية حول الغارة الإسرائيلية

◄ نور أبو فرّاج

الغارةُ الاسرائيليةُ ضربت دمشق، وتبعها عددٌ من التصريحات السياسية في وسائل الإعلام، وحملة من التعليقات والكلام المجوج على مواقع التواصل الاجتماعي، يومٌ يمضي ثم آخر، ونعود لنغرق في تفاصيلنا ومعاركنا اليومية، لا نملك سوى ذكرى عن اشتعال السماء تلك الليلة...



قد يبدو أيُ حديث عاطفي اليوم عاجزاً عن إيصال الشعور بضخامة الحدث فعلاً، قد يبدو أي وصف لوحشية الكيان الصهيوني وإجرامه، وصفاً ضعيفاً ركيكاً لأنه ببساطة يخاطب الآن الذاكرة الآنية القريبة للسوريين، التي شغلتها تفاصيل الأزمة والوضع الداخلي في البلاد..

أظهرت الغارة الأخيرة خللاً خطيراً في الخطاب العربي عموماً تجاه القضية الفلسطينية والعداء لإسرائيل، القائم: التركيز على الجوانب العاطفية و«الإنسانية» للقضية الفلسطينية، البكائية الشديدة والوقوف على الأطلال، تمجيد عقدة الضحية. في الوقت الذي يتراجع فيه التحليل الحقيقي للجوانب السياسية والاستراتيجية للصراع، أو المعلومات الكافية عن الداخل الإسرائيلي، بحيث يبقى هذا العدو مرعباً خطيراً ومجهولاً في الوقت نفسه!

إلا أن الكيان الصهيوني في المقابل لم يقع في الفخ ذاته، وعمل طوال سنوات على بناء خطاب عقلاني يساعدنا الغوص في بعض تفاصيله الابتعاد عن التشوش والانفعال المرتبط بالحدث السوري الداخلي، و إنعاش الذاكرة البعيدة للسوريين، تلك التي كان «لإسرائيل» فيها حصة الأسد بوصفها العدو الأول..

يُعرف عن اسرائيل بأنها عدوٌ شديد الصبر، لأنها وببساطة احتاجت العمل لسنوات لإضفاء الشرعية على كذبة! وهو الأمر الذي يبرر نفوذ رأسمال اليهودي الكبير على شركات الإنتاج السينمائية في هوليوود، أو المحاولات المستمرة لاستقطاب بعض الرموز الفنية أو الأدبية المشهورة لزيارة الكيان الصهيوني، وجهود اللوبي الإسرائيلي وجماعات الضغط في أنحاء العالم من أجل تنظيف سجلات التاريخ وإعادة كتابته بما يتوافق مع «الرواية الإسرائيلية» للأحداث ليصل الأمر بسن قوانين تحرّم حتى التشكيك بوقوع حادثة «المحرقة اليهودية»!

استهدفت بعض الدراسات الإعلامية الإسرائيلية للخطاب العربي منذ عدة سنوات معرفة نوع المصطلحات المستخدمة للدلالة على اسرائيل (الكيان الصهيوني الغاشم، العدو الصهيوني، الاحتلال الإسرائيلي..) واستخلصت الدراسة بأن الخطاب العربي سيعترف «لفظياً» بإسرائيل ككلمة مجردة بعد أن تخلى عن كل الأوصاف السابقة التي اعتبرت في نظر شرائح واسعة من المجتمعات العربية مصطلحات خشبية ! هذا التغيير اللغوي البسيط الذي استغرق عشر سنوات اعتبر نصراً حينها!

يقصد بكل ذلك القول إن اسرائيل أولت أهمية كبيرة للرأي العام العالمي والعربي، وعملت لسنوات على تغير القناعات والاتجاهات نحوها، بالدرجة نفسها التي سعت فيها لبناء قوتها العسكرية والتكنولوجية. لأن الأمرين لا ينفصلان بالنسبة لها، بل الحقيقة أن الجانب الأول يمهّد الطريق أمام الثاني ويجعله أكثر يسراً.

تبدو اليوم جميع المقارنات بين الصراع العربي الإسرائيلي والصراع الداخلي السوري شديدة السطحية والتبسيط، تغفل تماماً نوع الصراع وطبيعته ومداه التاريخي الطويل والظروف السياسية والدولية، وكل التفاصيل الأخرى التي تجعل هكذا مقارنات غير ممكنة فضلاً عن كونها غير صحيحة.. خاصة وأن الكيان الصهيوني الآن يجد الفرصة سانحة لتلميع صورته ليظهر بمظهرالبلد الأكثر «ديمقراطية» في الشرق الأوسط، الخائف على مصير السوريين من ارتفاع منسوب العنف في البلاد!! وبذلك لا يحتاج أن يخوض معاركه بيده ويلطخ صورته أمام الرأي العام في الوقت الذي تبدو بعض أهدافه قابلة للتحقق دون تدخل مباشر منه..

وإذا كان العدو الإسرائيلي يرى في تغيير المصطلحات نحوه خلال عشر سنوات واستخدام لفظ «اسرائيل» بدلاً من «عدوان» انتصاراً له، فما حجم الانتصار الذي حققه بغارته الأخيرة؟ خاصةً وأن بعض شرائح المجتمع قابلتها بالتهليل !! ؟ ما حجم النشوة التي يشعر بها عندما يظنّ بأنه لم يعد العدو الأول للسوريين؟ ويتوهم أن صواريخه تستطيع اختراق الأجواء السورية والوصول إلى قلب العاصمة لتضرب أهدافاً عسكرية في الوقت الذي ينشغل فيه السوريون بالتطهير والتحرير بحيث لا يملكون الوقت أو القوة للرد؟؟

■■

بالزاوية...!

كوميديا «فيسبوكية»

◄ طوني حصني

لا ملهاة ولا مأساة تستطيع وصف حال المناضلين (الفيسبوكيين) الذين غادروا سورية جسداً أو عقلاً إثر الأزمة التي تمر بها بلادهم. تراهم في كل عرس لهم قرص (فيسبوك) مضمخ بعشق الوطن والأسى على ما ألم به من مأساة، ويطالبونك دوماً أن تعذرهم فهم ذوو نفوس مرهفة وأفكار كبيرة لا تتحملها عقول المؤمنين بتراكم النضال اليومي «اللي ما بيطعمي خبز»، ثم أنهم متفائلون في الصباح، متشائمون عند الظهيرة، تتقلب أهواؤهم بين الشتم أو الردح والمدح لكل فقاعة صابون إعلامية، تظهر اليوم وتختفي غداً، وما إن تحك أحدهم قليلا بمبادرة حقيقية تفيد البلاد والعباد حتى «ينط وما يحط» ويصيح مستنكراً: «يا أخي والله روحي فدا سورية وشعبها بس شو طالع باليد؟ أخي لم يبق مكان للنضال في هذا البلد..» ولكن ما العمل اليوم مع هؤلاء وقد بدأت ملامح المرحلة الجديدة؟ الأرجح أننا سنرى «تنتيعات ونمر» (فيس بوكية) أهضم من كل ما أنتجته الكوميديا السورية حتى الآن.

■■

آثار ماري تنهب

كشفت التقارير الأثرية الواردة من دائرة آثار دير الزور أن عدد الحفريات في موقع مملكة ماري بلغ حوالي ٥٠ حفرية أخرى، ما شكل ضرراً لما تمثله من تراث ثقافي تفخر به سورية والحضارة الإنسانية.

وأكد التقرير أن الموقع يتعرض لعمليات سرقة وتخريب وتدمير المنهجي، عبر أعمال التنقيب السري الشرسة التي تنفذها عصابات آثار منظمة متخصصة (عراقية، تركية، لبنانية) بتسهيل ودعم من مجموعات مسلحة وتجار يحملون جنسيات غربية مختلفة، ويقومون بتهديد الأهالي وأبناء المجتمع المحلي في حال حاولوا التدخل للدفاع عن الآثار وحمايتها.

ويعد موقعا ماري ودورا أوروبوس المتموضعان على ضفاف نهر الفرات في دير الزور، من المواقع المفصلية في تاريخ الشرق الأدنى، وكانت المديرية العامة للآثار والمتاحف قد بذلت جهوداً منذ بعض الوقت لتسجيلهما على لائحة التراث العالمي..

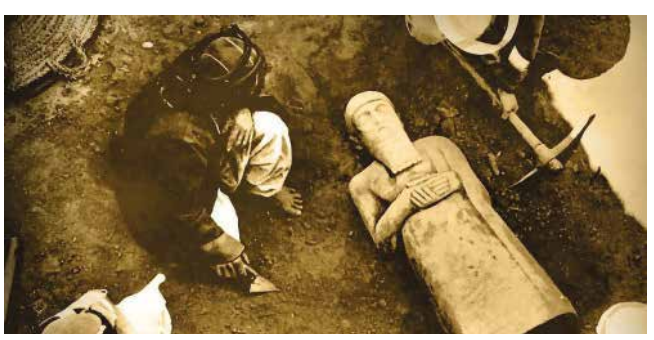
ومملكة ماري التي ازدهرت خلال الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد كان حدثاً علمياً تاريخياً مهماً، أعطى معلومات هائلة عن الثورة العمرانية خلال هذه الفترة، وأوضح مفاهيم هامة عن عمارة القصور والمعابد والأسوار وتخطيط المدينة والكتابة والفن في مملكة سبقت عصرها بآلاف السنين.

و أمام ما تتعرض له اليوم من حملة شرسة وانتهاكات صارخة، تواجه المؤسسة الأثرية صعوبات التي في الدفاع عن هذا الموقع، مترافقاً مع صمت العالم وضعف قدرة المنظمات الدولية المعنية، وغياب التضامن من النخب الثقافية والآثاريين في دول الجوار.

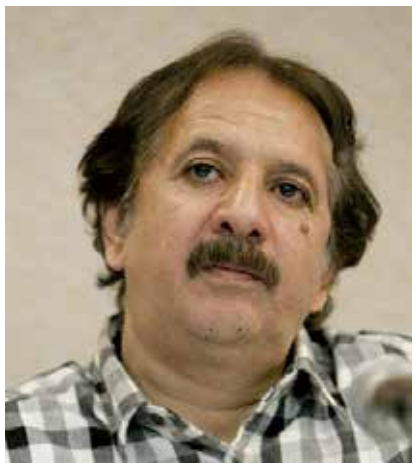
وأمام سوداوية هذا المشهد، أكدت مديرية الآثار أنها لا تملك سوى توجيه نداء إلى أبناء الشعب السوري بكل تياراته للقيام بدورهم التاريخي الذي تنتظره سورية منهم في الدفاع عن هذا الإرث الإنساني، فالآثار اليوم في أمس الحاجة لوعي وتكاتف السوريين في حمايتها قبل أي شيء آخر، وهم وحدهم من سيخسر إن خذلها، لأهمية الآثار في بناء شخصية المجتمع ورسم ملامحه وثقافته ووحدته، فالمهدّد اليوم هو تاريخ وطن وذاكرته وتراثه، وهذه الآثار والكنوز التاريخية تجسّد ما جمع شعبنا دائماً تحت راية المدنية الأولى والاستمرارية والغنى الفكري بشتى أشكاله.

وذكرت مصادر المديرية أنها تتوجه إلى الآثاريين والمثقفين في دول الجوار لتقديم الدعم بالضغط على حكوماتهم ودفعها لإغلاق الحدود أمام مهربي الآثار ومنع المتاجرة بممتلكاتنا الأثرية، كما تدعو المنظمات الدولية المعنية بالتراث الثقافي إلى عدم الاكتفاء بإصدار البيانات الخجولة، وألا تقف صامتة أمام ما يجري من تدمير لبنى الحضارة الإنسانية السورية.

● **عن موقع المديرية العامة للآثار والمتاحف بتصرف**



ألوان الجنة.. صبغة الله





◄ ليلى محمود

«قال لي أستاذي إن الله يحب الضرير أكثر، لأننا لا نرى .. ولكنني سألته لو كان كذلك إذا لماذا خلقنا الله ضراراً ؟ هل خلقنا هكذا حتى لا نراه ؟ . أجابني، إن الله لا تدركه الأبصار وإن الله في كل مكان تستطيع أن تراه بإحساسك، تستطيع أن ترى قدرته عندما تلمس الأشياء بيديك.. ومنذ ذلك الحين وأنا أتلمس الأشياء والى أن يأتي اليوم وتلمس يدي يداه .. لكي أخبره بكل شيء، وبكل ما في قلبي من ألم وحزن».

هذا ما يقوله الطفل «محمد» في لحظة درامية متصاعدة تنقطع معها الأنفاس والقدرة على استيعاب جمال «محمد» وعمق حزنه. يضعنا المخرج الإيراني «مجيدي مجيدي» أمام فيلم غني بأشكال مختلفة من عناصر السينما الإيرانية، ثالث أهم سينما في العالم، في فيلمه «ألوان الجنة» مستخدماً الطفولة كأحد حوامل أعباء أزمات الراشدين. وكان منطقه أن صناعة فيلم للعائلة يمس الكبار، أكثر صعوبة من آخر يشعر به الأطفال فقط.

يشبه «ألوان الجنة» لوحة انطباعية متحركة، وكعادته قدم المخرج صورة بانورامية لحياة طفل ضرير، ورؤية تشعر المتابع بالعجز أمام قدرات الطفل وإبداعه، وألقى الضوء على عادات الريف الإيراني الملون..

«محمد» خالق لغة الطبيعة والقادر على فهمها، الشاهد على صبغة الله، يدرس في مدرسة للمكفوفين وسط المدينة،وعندما ينتهي العام الدراسي، يتلون الريف في قلبه وتنمو سنابل القمح بين أيديه، من خلال مساعدته «محمد» عصفور حديث الولادة على الرجوع إلى أمه بعملية معقدة ومشهد مطول يركز على تصميم هذا الطفل الصبور، في زمن لم يصبر أحد على وجوده في مكانه، وتناقضه مع والده الذي يحاول إبعاده عن عشه، وعن حلمه في عيش حياة طبيعية يتناسى فيها أنه ضرير،

يتآلف الطفل مع الطبيعة، ويناجيها، عبر لغة لن يفهمها والده الذي لا يعرف من أصوات الطبيعة سوى الخوف، ربما لن يجهل «محمد» ألوان زهر الحقول التي لعبت في الدلو مع الصوف لتشكل سجادة عجمية ريفية بأنامل جدته، ولكنه بالتأكيد تخيلها أجمل مما هي عليه.. وربما أجمل مما شاهدناه في صور «مجيد مجيدي» السينمائية المذهلة التي ميزت الفيلم من خلال تصعيدها للإثارة الحسية. واستطاعت الكاميرا التقاط تفاصيل الفعل التعبيري وقربته، بحيث يستطيع المتلقي ملاحظته بسهولة.. كالحراك الفيزيائي لأصابع الطفل الناعمة، لوجه أخته الصغيرة، أو جدته... ألوان الحقول.. وقراءته للسنبلة، ومحادثة نقار الخشب والنوارس، مشاهد مشحونة بعاطفية مؤثرة، تضفي عليها الألوان الإلهية المتراقصة المستخدمة في هذا الفيلم تميزاً خاصاً، بينما تعيدنا مشاهد أخرى إلى الواقع المر، مكثفة سوداويته بشكل متقن وحرفية عالية، كمشهد انكسار الجدة بعد غياب الطفل، لتتحول الصورة بعده لاستخدام الألوان الكامدة معبرة عن الحزن الذي لون قلب الطفل والجدة والخيارات الصعبة التي آلت إليها حالهم....

ألوان الفردوس هنا هي صبغة الله كما عبر عنها المخرج وجسدها الطفل الأعمى حقيقة محسن رامزاني ..

فيلم غني بالقيم الإنسانية بمسحة جمالية تحترم القيم وتجسد التراث بلغة بسيطة وممتعة كما اعتدنا عليها في السينما الإيرانية.

حيث نجد الهوية الثقافية الشرقية والمستمدة من الواقع الاجتماعي للريف هنا، تمثيل يدهشنا في واقعيته للجدة والأب وطبعاً الطفل، مهارة الكاميرا في التركيز على الحس الجمالي حتى نشعر أننا أمام سجادة إيرانية مفعمة بالألوان والنقوش معبراً عن شاعرية الإنسان الإيراني وعاطفيته....يقول مجيدي مجيدي عن فيلمه وعن السينما الإيرانية :

«إن القفزة السينمائية الإيرانية راجعة إلى وجود احتياطي هائل من المواهب والمواضيع وتحولت إلى عنوان جودة بسبب دعم الدولة. وأضاف أن الغرب اهتم بها بشكل فريد لأن بها قيم يقدرها، وتقدم له أوجه أخرى من الحياة والثقافة في إيران البلد غير المعروف جيدا والمنغلق شيئا ما أمام الغرب.» أما عن الأطفال فيؤكد «إن هناك أموراً لا يمكن أن تقال أو تظهر مباشرة نتيجة الرقابة ولهذا ينتهج المخرجون أسلوبا يعتمد على شخصيات الأطفال في الأدوار الرئيسية يقدمون من خلالهم مشروعهم و بطريقة رمزية تتجاوز الدلالات مصير الأطفال لتشمل المجتمع ككل. أما الألوان فلها صبغة خاصة في المجتمع الإيراني يتعامل بها الناس باعتبارها وسيلة إيحائية لتمرير الأحاسيس أو المعلومات».

فيلم ألوان الجنة إنتاج ١٩٩٩

إخراج مجيدي مجيدي

■■